مشكلة الحدود الكويتية العراقية في ضوء المعاهدات
ما بين ١٩٢١-١٩٦١

إعداد

جمعان عيد الوندة

المشرف

الأستاذ الدكتور عبد المجيد الشناق

نوقشت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التـــاريخ

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالـــة
التوقيع..........التاريخ..٤/١١/٢٠١٠

تشرين الأول، ٢٠١٠

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة/الأطروحة (مشكلة الحدود الكويتية العراقية في ضوء المعاهدات ما بين ١٩٢١-١٩٦١م) وأجيزت بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٢

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور عبد المجيد زيد الشناق، مشرفاً أستاذ - تاريخ العرب المعاصر	....
الدكتور نوفان رجا السوارية عضواً أستاذ مشارك - تاريخ العرب الحديث	....
الدكتورة حنان سليمان ملكاوي، عضواً أستاذ مساعد - تاريخ العرب الحديث	....
الدكتور وليد صبحي العريض، عضواً أستاذ مشارك - تاريخ العرب الحديث والمعاصر (جامعة اليرموك)	....

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع........التاريخ ٢٠١٠/١١/٤

الجامعة الأردنية

نموذج التفويض

أنا الطالب جمعان عيد جمعان الوزني أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: ٢٣ / ٧ / ٢٠١٠

الجامعة الأردنيـــة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (١٨)
اقرار والتزام بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها
وتعليماتها لطلبة الماجستير والدكتوراة

أنا الطالب: جمعان محمد جمعان صالح الونزه **الرقم الجامعي:** ٨٠٣١٤٢٨
التخصص: تاريخ **الكلية:** الآداب

عنوان الرسالة / الاطروحة
مشكلة الحدود الكويتية العراقية في ضوء المعاهدات
ما بين ١٩٢١ - ١٩٦١

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة باعداد رسائل الماجستير والدكتوراة عندما قمت شخصيا" باعداد رسالتي / اطروحتي ، وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي /اطروحتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة اعلامية، وتأسيسا" على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في الجامعة الأردنية بالغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: .... **التاريخ:** ٢٩ / ١٠ / ٢٠١٠

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالـــة
التوقيع...... التاريخ ٤/١١/٢٠١٠

إهداء

إلى والدي الحبيب الذي أنار دربي وأضاء طريقي نحو النجــاح

إلى رمز العطاء والقلب الكبير إلى أمي العزيزة

الى اخواني واخواتي وزوجتي وابنائي

الى معالي وزير التربية والتعليم والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء أ.د. خالد الكركي

الى سعادة سفير دولة الكويت في الأردن الشيخ فيصل مالك الصباح الأكرم

الى أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور عبد المجيد الشناق

الذي تشرف هذا البحث المتواضع أن يحمل إسمه مشرفــاً عليه

إلى الدكتور حمد الدعيج الملحق الثقافي الكويتي

إلى اخوتي واصدقائي الأعزاء

الذين شجعوني لمواصلة درب الدراسة الصعب

وفاءاً ومحبة وتقديراً

اهدي هذه الدراسة

شكر وتقدير

يسرني بهذه المناسبة أن أتقدم بالشكر لأستاذي الفاضل الأستاذ

الدكتور عبد المجيد الشناق الذي لم يبخل على بإرشاده الأبوي

وجهوده التي بذلها في مساعدتي ونصائحه البناءة التي أثمرت عنها

هذا البحث، كما أتقدم بالشكر لأعضاء هيئة التدريس في قسم التاريخ

في كلية العلوم الاجتماعية والانسانية الجامعة الأردنية

والشكر موصول الى استاذي الفاضل الدكتور وليد العريض

الذي لم يبخل عليه بكل مساعده ممكنه عليما واديبا

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المحتويات

مشكلة الحدود الكويتية العراقية في ضوء المعاهدات
ما بين ١٩٢١ -١٩٦١

اعداد

جمعان عيد الوندة

المشرف

الأستاذ الدكتور/عبد المجيد الشناق

الملخص

استمرت السلطة العثمانية الاسمية على الكويت والمنطقة حتى استلام الشيخ مبارك الصباح للسلطة في الكويت عام ١٨٩٦م، ونشأت مشكلة الحدود الكويتية العراقية، ففي العام ١٩١٢، وخلال مباحثات المعاهدة البريطانية التركية (حيث كان العراق خاضا للسلطة العثمانية والكويت للحماية البريطانية)، تم وصف الحدود في منطقة أم قصر بأنها تصل إلى جدران قلعة أم قصر ولكنها لا تشملها، وعليه لم تقبل الحكومة البريطانية بمطالبات شيخ الكويت بأم قصر كاملة. وفي التاسع والعشرين من تموز من العام ١٩١٣ قامت كل من بريطانيا والدولة العثمانية بإبرام معاهدة لتحديد الحدود الشمالية للكويت مع ولاية البصرة بموجب خط أخضر يمتد من الساحل عند مصب خور الزبير نحو الشمال الغربي ويمر إلى الجنوب مباشرة من أم قصر وصفوان وجبل سنام إلى الباطن، ومن ثم جنوب غرب إلى الباطن، وأوضحت الاتفاقية كذلك الخط الأحمر الذي ينحدر إلى خور عبد الله. وفي الثامن من كانون الأول ١٩١٩ وصفت الإدارة السياسية في بغداد الحدود الدولية للدولة العراقية بأنها تمر في منتصف الخط المائي لخور الزبير إلى نقطة الالتقاء مع خور بوبيان، وصولا إلى خور عبد الله. وتم التأكيد على تلك الحدود مجددا بموجب مذكرة من المندوب السامي في العراق (السير بيرس كوكس P.Cox) إلي الوكيل السياسي في الكويت مؤرخة في التاسع عشر من نيسان ١٩٢٣. وفي العام ١٩٣٢ نال العراق استقلاله وتأهب لدخول عصبة الأمم، وهنا كان لا بد أن تكون للدولة العراقية الجديدة حدود واضحة مع جيرانها كأحد الشروط الأساسية لقبول عضويتها،ومن ثم فقد تم تبادل المذكرات بين العراق والكويت في هذا الشأن، وقد اعترف العراق بموجب رسالة موجهة من رئيس وزراء العراق آنذاك إلى المعتمد البريطاني في الكويت بحدود هذه الأخيرة التي تم تحديدها باتفاقية ١٩١٣ وتأكيدها في المذكرة المؤرخة في التاسع عشر من نيسان من العام ١٩٢٣. وفي الرابع عشر من تموز من العام ١٩٥٨ وصل نظام جديد إلى الحكم في بغداد

بزعامة عبدالكريم قاسم، لتبدأ مرحلة جديدة من مسار العلاقات الكويتية العراقيــة، ففـــي الخـــامس والعشرين من حزيران ١٩٦١يوليو عقد قاسم مؤتمرا صحافيا طالب فيه بضم الكويت إلى العراق، الا ان الدول العربية والدولية قد عارضت تلك المطالبة وتم اثبات عدم شرعيتها واعترفت العــراق بالكويت كدولة مستقلة ذات حدود متفق عليها ١٩٦٣.

الفصل الأول

الكويت: دراسة تاريخية

تمهيد: تاريخ الكويت

الكويت: بضم الكاف وفتح الواو تصغير الكوت والكوت كلمة يطلقها أهل العراق ومن جاورهم على البيت المربع الشبيه بالحصن أو على عدة دور متجاورة لخزن السلاح والذخيرة ونحوها أو تطلق على مجموعة مساكن الفلاحين، وكلمة الكوت لم يرد لها ذكر في كتب اللغة العربية فهي إما فارسية وإما برتغالية والراجح انها برتغالية نظراً لاستيلاء البرتغاليين على عُمان وبلدان الخليج العربي([1]).

الوجود الحضاري للكويت يعود إلى أكثر من أربعة آلاف سنة وفقاً للاكتشافات الأثرية التي توافرت في المنطقة، فهي حلقة وصل برية وبحرية بين أجزاء العالم القديم وكانت الكويت التي كانت تعرف باسم كاظمة محطة للقوافل القادمة من بلاد فارس وما بين النهرين إلى شرقي الجزيرة العربية وداخلها، كما كانت جزيرة فيلكا محطة للسفن التجارية التي تصل ما بين رأس الخليج وبقية الأجزاء الجنوبية منه في طريقها إلى عمان والهند وشرقي إفريقيا. وقد كان لهاتين المنطقتين شهرتهما الكبيرة قبل ظهور الكويت دولة محددة السيادة في أوائل القرن السابع عشر الميلادي، وإذا ما تركنا جانباً ذكر جزيرة فيلكا التي عرفت بآثارها اليونانية والإسلامية على حد سواء، وانتقلنا إلى الظهير البري الذي تنتمي إليه تلك الجزيرة لوجدنا أن ذلك الظهير قد تعاقبت عليه ثلاث تسميات أساسية هي كاظمة والقرين والكويت على التوالي([2]).

عرفت هذه المنطقة أولاً باسم كاظمة واستمر ذلك حتى أواخر القرن السابع عشر، ثم أطلق عليها اسم الكويت أو القرين منذ أوائل القرن الثامن عشر، غير أن اسم القرين ظل هو الأكثر وروداً في الخرائط إلى أواخر القرن التاسع عشر، حيث استقرت تسمية (الكويت) على النحو الذي هي عليه الآن، واكتسبت كاظمة في العصر الجاهلي شهرة خاصة في أشعار العرب وأخبارها، وفي

---

[1] - الشملان، سيف مرزوق، من تاريخ الكويت، منشورات ذات السلاسل، الطبعة الثانية، الكويت، ١٩٨٦م، ص ١٠٠.

[2] - مركز الدراسات والبحوث الكويتية. **الكويت في الخرائط التاريخية**،http://www.crsk.edu.kw.

القرن الثالث الهجري ذكرها الحسن الأصفهاني "كاظمة" في كتابه «بلاد العرب» فقال: «وكاظمة على ساحل البحر، وبها حصنٌ فيه سلاح قد أعد للعدو، وبها تُجارٌ ودور مبنية، وعامتهم تميم»([١]).

وقد أشارت المصادر العربية القديمة إلى أن كاظمة كانت قصبة أو عاصمة للإقليم المسمى بهذا الاسم، وتتسع مساحتها لتتضمن منطقة تمتد من الأجزاء الشمالية الغربية لجون الكويت إلى مدينة الجهراء الحالية، كما أن من الثابت أن كاظمة تطلق على معظم المنطقة التي تمثلها الكويت الحالية، ويؤكد ذلك قول ياقوت الحموي، الذي اعتبر الساحل الممتد من منطقة البدع إلى الحدود الجنوبية لدولة الكويت الآن، والذي يسميه أهل البحر «برالعدان».. اعتبر ذلك كله من أسياف كاظمة، وذلك هو قوله في «معجم البلدان»: «وعَدان بالفتح وآخره نون موضع في ديار بني تميم بسيف كاظمة»([٢])، فالاسم إذن كان يُطلق على أجزاء واسعة من منطقة الكويت، وفي نفس الوقت تسمى به القصبة أو العاصمة الواقعة عند الطرف الشمالي الغربي لجون الكويت([٣]).

في بداية القرن السابع عشر توافدت مجموعة من الأسر والقبائل إلى الكويت قادمة من نجد حيث أدركوا أهمية موقعها المتميز ونقلوا مركزهم الحضري إلى الساحل الجنوبي للجون حيث انشأوا مدينة الكويت عام ١٦١٣م. ولقد تحول هؤلاء المهاجرون الذين نزلوا بمنطقة الكويت إلى مجتمع حضري له كيانه السياسي الواضح الذي يتميز بالاستقرار والازدهار([٤]).

---

1 - الأصفهاني، الحسن بن عبد الله، بلاد العرب، تحقيق حمد ياسر،وصالح العلي، مطبعة دار اليمامة، الرياض، ١٩٦٨ م، ص١١١.

2 - الحموي الرومي البغدادي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، تحقيق فريد عبد العزيز الجندي، الطبعة الاولى دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ.

3 - مركز الدراسات والبحوث الكويتية، مرجع سابق،،http://www.crsk.edu.kw.

4 - الكويت حضارة وتاريخ، منشورات مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠٦م، ص١٤.

الموقع الجغرافي للكويت

ظهرت كاظمة على الخرائط الملاحية العالمية وفي الأطالس المختلفة قبل اسم «القـــرين» أو الكويت، ويرى سلوت في كتابــه» أصـــول الكويـــت» أن خارطـــة نيكـــولاس سانـــسون .N) (Sansonالمنشورة عام ١٦٥٢م هي أول خريطة يظهر فيها اسم كاظمة،ولم يكن موقعهـــا محـــدداً تماماً إذ رسمت بعيداً عن الشاطئ، وهناك حد سياسي واضح في هذه الخارطة يفصل بينهـــا وبـــين البصرة، ثم ظهرت طبعة أخرى من خارطة سانسون في عام ١٦٥٤م صحح فيها موقع كاظمـــة إذ اقترب من الساحل، وأول خارطة هولندية وضعت فيها كاظمة ميناء رئيسياً على الـــساحل رســـمها الكارتوغرافي إسحاق تيريون (Isaak Tirion) عام ١٧٣٢م، وظهرت بعد ذلك في عدد من الخرائط منها خريطة الأخوين أوتنـــز (R and J. Ottens) وخـــرائط الناشـــر الألمـــاني هومـــان .J. B) (Homannوكلها صدرت عام ١٧٣٧م([1]).

وفي خرائط الكارتوغرافي الفرنسي بون (Bonne) الذي نشر مجموعة من الخـــرائط عـــن الخليج بين عامي ١٧٦٠م و١٧٨٠م ظهرت فيها كاظمة ويقابلها جزيرة فيلكا ([2]) ومع أواخر القرن السابع عشر بدأ اسم كاظمة يفقد أهميته كميناء عرفت به هذه المنطقة في القرون السابقة. وبدأ يحل محله موقع آخر قريب منه هو القرين ([3])، وهو الاسم الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنشأة دولة الكويـــت الحديثة ولم يحدد المؤرخون على وجه الدقة تاريخ ظهور هذه المدينة، إلا أنه من المؤكد أن لنشأتها صلة بهجرة العتوب الذين توافدوا عليها في أواخر القرن السابع عشر، ومع بدايـــة القـــرن الثـــامن عشرتحولت تلك القبائل إلى مجتمع حضري له كيان سياسي واضح، ويؤيد ذلك ما جاء فـــي رحلـــة السيد مرتضى بن علوان الذي زار الكويت عـــام ١٧١٠م فقـــد قـــال: «دخلنـــا بلـــداً يقـــال لهـــا الكويت بالتصغير، بلد لا بأس بها تشابه الحسا إلا أنها دونها ولكن بعمارتها وأبراجها تشابهها»، ثـــم قال بعد ذلك: «وهذه الكويت المذكورة اسمها القرين ومشينا قبل وصولنا إليها على كنار البحر ثلاثة أيام والمراكب مسايرتنا، والمبينة على حدود البلدة من غير فاصلة. وهذه البلدة يأتيها سائر الحبـــوب

---

1 - بخيت، جمال، معرض الكويت في الخرائط القديمة بين النشأة والتطور والحداثة، مجلة السياسة الالكترونية، السبت ٢٠١٠/٠٤/٢٢، http://www.al-seyassah.com.

2- http://www.q8maps.com

3 - (انظر: الملحق رقم (3)).

من البحر حنطة وغيرها، لأن أرضها لا تقبل الزراعة، حتى ما فيها شيء من النخيل ولا غير شجر أصلاً وأسعارها أرخص من الحسا([1]).

الكويت وجيرانها:

لابد ان نشير في هذا الصدد الى ان الأعمال الكارتوجرافية التي نشرت عن الجزيرة العربية ومنطقة الكويت وقد رسمها علماء مشهورون ينتمون إلى بلدان مختلفة خلال ثلاث قرون - وهي أعمال تاريخية نشرت قبل أن يثار أي ادعاء أو نزاع حول حدود الكويت ومن هذه الخرائط خريطة الأخوين أوتنز التي تعود إلى أوائل القرن الثامن عشر، ثم خريطة كارل ريتر(Karl Ritter) العالم الجغرافي الألماني الشهير التي أعدها عام ١٨١٨م -وخريطة بالجريف الرحالة الإنجليزي عام ١٨٦٢م. وتظهر حدود الكويت مع جيرانها وبخاصة الحدود الشمالية في هذه الخرائط على نحو مستقر ومتكرر يكاد يكون متطابقا، ويزداد وضوحا ودقة مع تطور وارتقاء الأعمال الكارتوجرافية في القرن التاسع عشر، وتماثل خطوط الحدود التي نشاهدها في هذه الخرائط إلى حد كبير الوضع الحالي لحدود الكويت التي وردت في الاتفاقيات التي وقعتها العراق([2]).

تقع دولة الكويت في الركن الشمالي الغربي من الخليج العربي وتشرف عليه من جهة الشرق ويحدها من الجنوب والجنوب الغربي المملكة العربية السعودية ومن الشمال والغرب جمهورية العراق([3]).

إن موقع الكويت في الركن الشمالي الغربي للخليج جعل منها ميناء له أهمية في إطار الحركة التجارية التي نشطت في الخليج في القرن السادس عشر، كما جعلها هذا الموقع مركزاً تجارياً ممتازاً على الطريق الصحراوي بين الخليج وبلاد الشام. وجعل منها مركزاً بحرياً وبرياً للتجارة في الخليج منذ المراحل الأولى لتأسيسها([4]).

---

1 - مركز الدراسات والبحوث الكويتية، مرجع سابق،http://www.crsk.edu.kw.

2 - المصدر نفسه.

3 - الهاجري، عبد الله محمد، والعنزي، محمد نايف، مدخل الى تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، مركز القرين للدراسات التاريخية، الكويت ٢٠٠٦م، ص ١٥.

4 الرشيدي، أحمد، الكويت من الامارة الى الدولة، مركز البحوث والدراسات السياسية، دار سعاد الصباح، الطبعة الثانية، الكويت ١٩٩٣م، ص ٢٩.

تبلغ مساحة الأرض حوالي (١٧٨١٨) كيلو متراً مربعاً وطول حدودها السياسية (٦٨٥)كيلو متراً. منها حدود برية مشتركة مع المملكة العربية السعودية تمتد في منطقتين حدودتين متباعدتين الأولى بطول (٤٩) كيلو متر والثانية (٢٣٥) كيلو متر فضلاً عن حدودها المشتركة مع العراق بطول (٢١٥) كيلو متر أما حدودها البحرية مع الخليج فتبلغ (١٨٦) كيلو متراً (١).

ولموقع الكويت الجغرافي أثر كبير على طبيعة المناخ السائد فيها فهو مناخ قاري وجاف وقاسٍ حيث يسود فصل الصيف الأجواء معظم ايام السنة ويمتد من شهر آذار إلى شهر تشرين الأول من كل عام وفيه ترتفع درجات الحرارة إلى مستويات قياسية تتراوح ما بين ٤٥ -٥٠مْ، ويصاحب هذا الفصل دائماً تقلبات مناخية تتكرر سنوياً بلا انقطاع ومن أبرز تلك التقلبات هبوب الرياح الساخنة المثيرة للغبار(٢).

التضاريس

تتميز دولة الكويت ببساطة تضاريسها، فهي عبارة عن صحراء متموجة، تتدرج في الارتفاع من الشرق من مستوي سطح البحر حيث شواطئ الخليج العربي، إلى الغرب والجنوب الغربي حيث يصل الارتفاع إلى ٣٠٠ متر في الركن الجنوبي الغربي.



---

[1] العبد القادر، محمد عبد الله، الحدود الكويتية العراقية، دراسة في الجغرافيا السياسية، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الطبعة الأولى، الكويت، ٢٠٠٠م، ص ٢٠.

[2] الهاجري والعنزي، مرجع سابق، ص ١٥.

وتدل خريطة التضاريس على وجود بعض التلال الصغيرة مثل حافة جال الزور التي تطل على الساحل الشمالي لدولة الكويت ويصل ارتفاعها إلى ١٤٥ مترا، وتلال اللياح، وكراع المرو كما تنتشر الأودية والمنخفضات التي تعرف محليا باسم الخبرات وبعض الكثبان الرملية، ومن أهم الأودية وادي الباطن الذي يسير مع خط الحدود الغربية للبلاد، ومجموعة الشقاق التي تمتد في الشمال الغربي للبلاد، أما الخبرات فتنتشر في جهات مختلفة، ومن أهمها خبرة الروضتين وأم العيش الواقعتان في الشمال(١).

وأرض الكويت ذات طبيعة صحراوية قاحلة والقسم الصالح منها للزراعة محدود للغاية ويتركز هذا القسم في منطقة الجهراء التي تعتبر بشكل خاص من أهم المناطق الزراعية حيث كانت تزود الكويت قديماً بحاجتها من المحاصيل الزراعية بجميع أنواعها وتقتصر زراعة الجهراء على زرع الخضروات من بندورة وبطيخ وقثاء وبصل وفجل وما أشبه ذلك (٢).

وقد أشار الوكيل السياسي البريطاني في الكويت الكولونيل هـ. ديكسون (١٩٢٩-١٩٣٦م) الى أهمية قرية الجهراء وإنتاجها الزراعي من البقوليات والباذنجان وغير ذلك من أصناف الخضروات(٣).

ونظراً لارتباط أهالي الكويت بالبحر فقد مارسوا صيد الأسماك وكان الصيد من الأنشطة الهامة في البلد، بالإضافة إلى الأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل التجارة، والصناعة اليدوية (٤).

ولقد أسهم التطور الاقتصادي والاجتماعي في الكويت، الذي ارتبط بصفة أساسية بالبحر والصحراء في بروز فئات اجتماعية متمايزة اقتصادياً واجتماعياً ومهنيا بالإضافة إلى التمايز بين السكان طبقاً لمعيار (حضري – بدوي) وما يتضمنه من تفاوتات اقتصادية واجتماعية. ويمكن تقسيم الفئات السكانية في الكويت الى ثلاث فئات لعبت دوراً هاماً في تاريخ الكويت وهي:

---

[1] - معلومات عن دولة الكويت، مجلة اللجنة الوطنية الكويتية للتربية والعلوم والثقافة الالكترونية، ٢٠١٠ الصفحة الأولى، http://www.kwtnatcom.org

[2] - القناعي، يوسف بن عيسى، صفحات من تاريخ الكويت، ذات السلاسل للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، ١٩٨٧م، ص١٣.

[3] - Dickson, H.R. The Arab of The desert, second edition, London, 1956, P 29.

[4] - الرشيدي، مرجع سابق، ص ٥٠.

أ- **الأسرة الحاكمة: (آل الصباح)** وقد مارست أسرة الصباح السلطة والحكم بالوراثة وكان مصدر قوتهم لا يتمثل بالثراء بل في قدراتهم الإدارية والدبلوماسية.

ب- **التجار:** وهم أكثر الفئات ثراءَ وكانت الثروة التي يمتلكونها هي مصدر قوتهم وقد ارتبط نشاطهم في البحر سواء فيما يتعلق بتجارة اللؤلؤ أو ممارسة أنشطة الاستيراد والتصدير، أو نقل السلع والبضائع على المراكب الكويتية.

ج- **العمال والحرفيون:** وهم عماد عملية الغوص وصناعة السفن وصقل اللؤلؤ فضلاً عن ممارسة بعض المهن الأخرى كالحدادة والتجارة والحلاقة. وكانت فئة العمال والحرفيين تنتمي في الغالب إما إلى البدو الذين يتوافدن على مدينة الكويت مع بداية موسم الغوص، وإما إلى القبائل النجدية ومن أبرزها قبيلة العوازم التي تقطن الكويت([١]).

الثروة المعدنية (البترول) في الكويت:

يعتبر البترول أهم عناصر الثروة المعدنية التي غيرت وجه الحياة في الكويت ودفعت الكويت خطوات واسعة إلى الأمام في مجال التقدم المادي والاجتماعي، وتعتبر الكويت رابع بلد في العالم من حيث الاحتياطي النفطي، حيث اوضح التقرير الصادر من مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية أن المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة الاولى على صعيد الاحتياطي النفطي على مستوى العالم حيث تقدر احتياطاتها النفطية بـــ (٢٦٤) مليار برميل، يأتي بعدها ايران ثم العراق فالكويت، وبالنسبة للانتاج فلا تزال السعودية تحتل مركز الصدارة على المستوى العالمي في حين تحتل دولة الكويت المرتبة الحادية عشرة ([٢]).

وقد بدأت أعمال الكشف عن البترول في الكويت عام ١٩٣٤م من قبل شركة البترول الإنجليزية وشركة الخليج الأمريكية، ولم يتم العثور على البترول حتى عام ١٩٣٨م حينما أكتشف حقل البرقان، وخرجت أول شحنة بترول من الكويت في يونيو ١٩٤٦م، وذلك بعد الحرب العالمية الثانية. وتميز إنتاج البترول من الكويت بميزات تجعل استغلاله سهلاً لدرجة كبيرة وذا جدوى اقتصادية وذلك للأسباب الآتية:

أ) يوجد على عمق بسيط لا يزيد عن ٥٠٠٠ قدم.

ب) متوسط إنتاج البئر الواحد ٩٠٠ طن يومياً

---

[1] الرشيدي، المرجع السابق، ص ٥٤.

2 رشوان، أحمد، جريدة الوطن الإلكترونية، 25/04/2008م، http://www.alwatan.com.kw.

ج) الحقول قريبة من موانئ التصدير.

د) يتم الاستخراج عن طريق ضغط الغاز بدون الاستعانة بالمضخات([1]).

الكويت والعلاقة مع الدولة العثمانية:

واجهت الكويت في النصف الأول من القرن التاسع عشر ثلاثة تحديات كان عليها أن تتعامل معها بنوع من الحذر والحنكة السياسية وهي إمارة صغيرة وإمكانياتها محدودة.

أولها: الدولة العثمانية، **وثانيها**: نشاط محمد علي والي مصر في الجزيرة العربية. **وثالثها**: الدولة السعودية، وقد حرصت الكويت على ألا تخسر استقلالها من جهة وألا تصطدم بإحدى هذه القوى من جهة أخرى، لكن تلك السياسة لم تجنبها الدخول في مشكلات مع تلك الأطراف. لقد دخلت جيوش محمد علي إلى نجد والأحساء يحدوه الأمل باحتلال العراق، مما جعله يهتم بالموانئ على الخليج العربي لحاجة جيوشه للذخيرة والتموين فسمح للجيش المصري بشراء الغلال من الكويت وكانت علاقة الكويت بالمصريين حينها وديّة تبادل فيها الطرفان المنفعة، إذ بقيت الكويت محتفظة باستقلالها وحصلت جيوش محمد علي من الكويت على المؤن والذخيرة ([2]).

وفي القرن التاسع عشر كانت الدولة العثمانية هي الحاكمة لأجزاء من ساحل الخليج العربي بالفعل حيناً وبالأسم غالباً، وكان واليها بالبصرة هو المسؤول عن شؤون ساحل الخليج العربي، ومنذ قامت الكويت لم يكن لها صلة بالدولة العثمانية لا من قريب أو بعيد إلا بعد تولي الأمير عبدالله الثاني الحكم عام ١٨٦٦م حيث قامت الكويت حينها برفع العلم العثماني، رغم أنه لم يطأ أرض الكويت قبل أو بعد هذا التاريخ جندي عثماني واحد ([3]).

وبالرغم من اعتراف شيخ الكويت بالسيادة العثمانية ورفع العلم العثماني فوق مقره، وكذلك رفعه على السفن الكويتية، فإن هذا التطور لم يكن تسليماً للسيادة العثمانية الفعلية على الكويت. لكنه كان مجرد إجراء شكلي اقتضته المصالح الكويتية في إطار الحفاظ على تبعية الكويت الأسمية للدولة العثمانية، فشيخ الكويت اعترف بالسيادة العثمانية لتحاشي الوقوع تحت السيطرة البريطانية، ورفع العلم العثماني على السفن الكويتية يؤمن لها الحماية والأمن، لعدم اعتراف الدول الكبرى بالأعلام

---

[1] الرشيد، يعقوب عبد العزيز، تاريخ الكويت، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان ١٩٧٨، ص٨٥.

[2] التميمي، عبد المالك خلف، ابحاث في تاريخ الكويت، دار قرطاس للنشر، الكويت ١٩٩٩م، ص١٤.

[3] - حسين، عبد العزيز، محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت، قرطاس للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٤م، ص٣٠.

المحلية([1])، ومما يؤكد استقلال الكويت عن الدولة العثمانية أنها لم تكن تدفع ضرائب أو رسوماً للسلطات العثمانية، فضلاً عن قيام الدولة العثمانية في العراق بإلغاء الجزية التي فرضتها على شيوخ الكويت لبعض الوقت، واستبدالها براتب سنوي يصرف لشيوخها من خزانة البصرة ([2]).

وخلال عهد الأمير عبد الله الثاني حاكم الكويت خلال الفترة (**١٨٦٦ إلى ١٨٩٢**) اتضحت معالم علاقة الكويت بالدولة العثمانية وتأكيدها على استقلالها عن الدولة العثمانية. وثمة عدة حوادث أكدت طبيعة هذه العلاقة منها حصار البصرة، حيث اتخذت الكويت موقفاً محايداً بهدف المحافظة على علاقتها مع العثمانيين، إذ سمحت للسفن العثمانية بدخول ميناء الكويت وأرسل شيخ الكويت نحو ٢٠٠ رجل لمساعدة العثمانيين([3]).

ولابد من التنويه بهذا الصدد بدور الكويت المهم في الحملة العثمانية على الأحساء عام ١٨٧١م حيث ساهمت بقوات برية وبحرية وكان للسفن الكويتية دور في حمل الجنود والمؤن والذخيرة إلى المناطق التي احتلها العثماينون كما ساندت الكويت الحملة بقوات برية بقيادة الشيخ مبارك الصباح. وبسبب هذا الموقف الكويتي المساند للعثمانيين أصدر الوالي العثماني مدحت باشا فرماناً حدد فيه طبيعة العلاقة الكويتية العثمانية:

١) يحمل شيخ الكويت لقب قائمقام.

٢) الكويت قضاء تابع لولاية البصرة والحكم وراثي بين آل الصباح والإبقاء على رفع العلم العثماني على السفن الكويتية دون رفع أي أعلام أخرى وفي المقابل يُعفى الكويتيون من دفع الضرائب أو الرسوم أو الخدمة العسكرية([4]).

وقد استغل مدحت باشا التطورات بين الكويت والدولة العثمانية فأقام مركزاً جمركياً في الكويت، ولم يعترض الكويتيون على فكرة إنشاء المركز الجمركي رغم تعارضها مع السياسية الكويتية التي كانت تقوم على رفض أي وجود فعلي عثماني في الكويت وذلك حتى يتأكد العثمانيون

---

[1] - الخترش، فتوح، وآخرون، الغزو العراقي للكويت، المقدمات –الوقائع وردود الفعل -التداعيات، ندوة بحثية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للقافة والفنون والآداب، الطبعة الثانية، الكويت، ١٩٩٦، ص٣١.

[2] - الرشيدي، المرجع السابق، ص ١٠٨.

[3] - الهاجري، والعنزي، المرجع السابق، ص ٩١

[4] -الهاجري، والعنزي، المرجع السابق، ص ٩٧ -٩٨

بأنفسهم من عدم جدوى ذلك المركز في الكويت وحتى يثبتوا الامتيازات التي أقرتها لهم ترتيبات مدحت باشا وبالفعل لم يستمر طويلاً حيث اكتشف العثمانيون عدم جدواه ([1]).

واستمرت العلاقة الأسمية بين الكويت والعثمانيين في عهد الشيخ عبدالله الثاني حتى وفاته في عام ١٨٩٢ ودامت تلك العلاقات على حالها في عهد أخيه محمد الصباح الذي استمرت ولايته حتى عام ١٨٩٦م مع احتفاظه بلقب القائمقام، وتقديمه المساعدات للدولة العثمانية ودعم حملاتها([2]).

وكان للأمير الشيخ عبدالله الثاني أخوة هم محمد وجرّاح الصباح، كما كان له أخ ثالث يختلف عنهم كل الاختلاف اسمه مبارك، كان يتطلع للحكم والسلطة وتوسيع الإمارة، وكان يؤمن بالوصول إلى الهدف من أقرب الطرق مهما كانت آثارها، مما أدى إلى نشوب خلاف بينه وبين أخويه، وكان يتلقى دعماً لهذا الموضوع من انجلترا، وأقدم مبارك على خطوته الحاسمة وقضى على أخويه ليلة ١٧ أيار ١٨٩٦م وانفرد بالحكم واضعاً الجميع أمام الأمر الواقع(٣).

وقد ظل شيوخ الكويت يتقاضون رواتب سنوية من الدولة العثمانية، ويتبعون والي البصرة بصفة اسمية، دون وجود قوات عثمانية أو موظفين عثمانيين في الكويت ودون قيام أهالي الكويت بدفع ضرائب أو رسوم، حتى تولى مبارك الصباح الحكم فظهرت متغيرات جديدة أعادت تشكيل علاقة الكويت بالدولة العثمانية (٤).

بعد اخذ مبارك الصباح الحكم في العام ١٨٩٦ قام يوسف الإبراهيم (وهو عراقي من البصرة شديد الثراء وقد تم تعيينه من قبل محمد آل الصباح من أجل القيام بأعمال الحكم بشكل عملي نظراً لضعف محمد آل الصباح وكان يوسف موالياً تماما للدولة العثمانية ويعمل لحسابهم) ([5]) باللجوء للدولة العثمانية محاولاً اقناعهم بضرب الشيخ مبارك على ما قام بفعله وحاول إقناع والي البصرة حمدي باشا بتجهيز حملة ضد الكويت وفي المقابل كان الشيخ مبارك يعمل في الاتجاه المعاكس، حيث أقنع والي بغداد رجب باشا بالضغط على والي البصرة لمنع الهجوم ونجح

---

[1] -الرشيدي، المرجع السابق، ص ١١٣.

[2] - الهاجري، والعنزي، المرجع السابق، ص٩٩.

[3] - حسين، محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت، ص٣١.

[4] - الرشيدي، المرجع السابق، ص ١١٣

[5] - ديكسون، ر.ب.، الكويت وجاراتها، ترجمة: فتوح عبد المحسن الخترش، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، الكويت، ٢٠٠٢، ص١٢٧.

في هذا المسعى وطلب مبارك من بعض أعيان الكويت أن يطلبوا من يوسف الإبراهيم التوقف عن حملاته ضد الكويت حيث سافرت مجموعة برئاسة الشيخ حمود الصباح إلى مكان إقامته إلا أنه قابلهم بكل برود ورفض العودة إلى الكويت([١]).

ولقد أرسل الشيخ مبارك للوالي العثماني يتهم يوسف الإبراهيم بقتل أخويه ومؤكداً على ولائه للسلطان والدولة العثمانية وكان هذا غاية ما تبغيه السلطنة والتي ردت عليه عام ١٨٩٧م تؤكد إقراره على المشيخة ومانحة إياه لقب قائم مقام وبذلك اطمأن مبارك من جانب الدولة العثمانية ولو إلى حين([٢]).

ويعتبر عهد مبارك الصباح بداية تاريخ الكويت الحديث فلقد كان له علاقات مع دول كبرى عديدة (فرنسا – روسيا – ألمانيا) بالاضافة الى علاقته بانجلترا وأصبح للشيخ مبارك صداقة متينة مع الروس، وتكررت زيارة قناصلهم إليه وكانت له قنوات مفتوحة مع فرنسا من خلال المستشرقين وتجار السلاح الفرنسي([٣]).

طلب الشيخ مبارك الحماية من انجلترا عام ١٨٩٧م بعد توليه الحكم بعام واحد، وهو العام الذي اعترفت له فيه الدولة العثمانية بالمشيخة مما جعل الدولة العثمانية تبادر الى إرسال أحدى سفنها الحربية عام ١٨٩٨م إلى الكويت طالبة من مبارك مغادرتها إلى الأستانة ليكون عضواً في مجلس الشورى، أو مغادرة الكويت إلى بلدٍ آخر يختاره مع وعد السلطان (عبدالحميد) بدفع راتب شهري له وهذا السبب جعل مبارك يطلب العون صراحةً من انجلترا، حيث كانت على قناعة تامة بأهمية تدخلها السريع في شؤون المنطقة وكان موقفها يعطيها الحق أن تفرض ما تريد من شروط([٤]).

ومن الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الدولة العثمانية تعيين موظف لميناء الكويت، وقد رفض الشيخ مبارك الصباح استقباله، وفرض رسوما جمركية قدرها ٥ في المئة على كل الواردات بما فيها الواردات العثمانية من ولاية البصرة، كما قامت تلك السلطات بتأليب ابن الرشيد ضد الشيخ

---

[1] - الهاجري والعنزي، المرجع السابق، ص ١٠٠.

[2] - حسين، عبد العزيز، مرجع سابق، ص32.

[3] - الغنيم، عبدالله يوسف الغنيم، أخبار الكويت رسائل علي بن غلوم رضا الوكيل الاخباري البريطاني في الكويت ١٨٩٩-١٩٠٤، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠٧م، ص ٢٣

4 -حسين، عبد العزيز، مرجع سابق، ص٣٣.

مبارك والكويت مستغلة تطلعاته التوسعية، وقد دارت بينهما معركة «الصريف» في مارس ١٩٠١م، التي وقعت في الصريف شمال شرق بريده، حيث تعاهد الشيخ مبارك الصباح وعبد الرحمن بن فيصل آل سعود على أن يكونا يدا واحدة على ابن رشيد(١) وفي أعقابها أرسلت السلطات العثمانية - إلى الكويت سفينة محملة بقوات عسكرية - لتهديد الشيخ مبارك، وسرعان ما تدخلت بريطانيا بموجب معاهدة الحماية لنجدة الكويت فأمر نائب الملك في الهند اللورد كيرزون السلطات البحرية البريطانية بالعمل على حماية الكويت، فوصل طراد بريطاني إلى الشاطئ الكويتي وأنذر السفينة العثمانية التي انسحبت فوراً (٢).

وقد تعددت وتنوعت المحاولات العثمانية لبسط سيادتها الفعلية على الكويت دون جدوى، فقد أصر الشيخ مبارك على عدم الاستجابة لتلك المحاولات حتى بعد أن منحه السلطان العثماني رتبة قائمقام في أيار ١٩٠٠ (٣)

اضطرت الحكومة العثمانية أمام فشل محاولاتها إلى التفاهم مع الحكومة البريطانية في ايلول ١٩٠١ للمحافظة على الوضع القائم في الكويت، لكنها في كانون الثاني عام ١٩٠٢م اتخذت خطوة مهمة أرادت منها تقليص نفوذ الشيخ مبارك الصباح، وذلك باحتلال بعض المواقع شمال إمارة الكويت «أم قصر - سفوان - جزيرة بوبيان» وهي مواقع مهمة لخط سكة حديد برلين بغداد، الخط الذي كانت الحكومة الألمانية تسعى لإقامته وجعل الكويت نهاية له، وجرى الاتفاق أيضا على ان تبقى الكويت قضاءا تابعاً اداريا فقط للدولة العثمانية في البصرة مع بقاء المشيخة من عائلة آل الصباح وعند حدوث أي فراغ في السلطة أو الحكومة ان تعين بفرمان قائمقام آخر يعقبه لأن هذه المسألة الإدارية مرتبطة اساساً بتكوينات ادارة البصرة (٤).

---

1 - السمحان، فيصل، معركة الصريف بين المصادر التاريخية والروايات الشفهية، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية ١٤٢٧. الكويت،٢٠٠٧، ص ٣٥.

2 - القرين.. الكوت.. الكويت.. مسيرة وطن وكفاح شعب، جريدة الصباح، العدد ٥٣٣، الاربعاء ٢٥ فبراير ٢٠٠٩ ,٠١ ربيع الأول ١٤٣٠.

3 -المرجع نفسه.

4 - العتوم، مصطفى علي، حرب الخليج لماذا؟، حقبة من تاريخ العراق المعاصر، عراقية الكويت بين السراب واليقين، بدون دار نشر، الطبعة الأولى، عمان، ١٩٩٣.

وقد أثار هذا الإجراء غضب الشيخ مبارك واحتجاجه حيث قدم الأدلة الكثيرة التي تؤكد تبعية هذه الأراضي لبلاده، والحقيقة أن هذا الاحتلال العثماني يعد بداية لمشكلة الحدود الكويتية مع ولاية البصرة العثمانية، أما فيما يتعلق بتطور العلاقة الكويتية البريطانية فقد كان أساسها معاهدة الحماية والاتفاقيات والارتباطات التي تلتها، فقد تم تعيين الوكيل السياسي البريطاني في الكويت في حزيران/ يونيو ١٩٠٤م، وقد زاول عمله في آب/ أغسطس ١٩٠٤م ومنها اتفاق ١٩٠٥/١٠/١٥م الذي كان هدفه استئجار شاطئ ميناء الشويخ، لإيجاد مرسى لسفن الأسطول الحربي البريطاني(١).

وبعد أن باءت جهود الدولة العثمانية بالفشل في استمالة الشيخ مبارك بدأت بإثارة المشكلات حول الكويت لكن الكويت لم ترضخ لضغوط العثمانيين لغرض التبعية لها فلجأوا إلى تهديدها وكان الألمان في بداية القرن العشرين يحرضون العثمانيين على ذلك لانهم كانوا يسعون للحصول على موقع قدم في الخليج لمواجهة السياسة البريطانية من جهة ولمصالحهم من جهة أخرى(٢).

حكام دولة الكويت خلال فترة الدراسة:

تولي حكم دولة الكويت منذ عام ١٧٥٦ حتى الوقت الحالي أربعة عشر حاكمًا من عائلة الصباح:

- الشيخ صباح الأول : ١٧٥٦
- الشيخ عبد الله : ١٧٦٣
- الشيخ جابر الأول : ١٨١٣
- الشيخ صباح الثاني : ١٨٥٩
- الشيخ عبد الله الثاني: ١٨٦٦
- الشيخ محمد الأول: ١٨٩٢
- الشيخ مبارك الصباح: ١٨٩٦
- الشيخ جابر الثاني: ١٩١٥
- الشيخ سالم المبارك: ١٩١٧
- الشيخ أحمد الجابر : ١٩٢١
- الشيخ عبد الله السالم: ١٩٥٠

[1] - القرين.. الكوت.. الكويت.. مسيرة وطن وكفاح شعب، المرجع السابق.

[2] - التميمي، مرجع سابق، ص٤١.

الكويت والعلاقة مع بريطانيا

بدأت الدول الأوروبية تتصارع وتتنافس على السيطرة والنفوذ في منطقة الخليج منذ القرن السادس عشر، ولقد كانت البرتغال أولى الدول الأوروبية التي وصلت إلى الخليج في العام ١٥٠٧م، ثم جاء بعدها كل من هولندا وبريطانيا اللتين تعاونتا للقضاء على النفوذ البرتغالي في الخليج في منتصف القرن السابع عشر إلا أن تحالف هولندا وانجلترا لم يستمر طويلاً، فسرعان ما نشبت بينهما الصراعات لسعي كل منهما لاحتكار تجارة الخليج وكانت الغلبة لانجلترا وخلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر دخلت دول أوروبية أخرى إلى ساحة التنافس الأوروبي في الخليج مثل ألمانيا وروسيا، وانتهى التنافس بسيادة النفوذ البريطاني دون منازع في منطقة الخليج منذ مطلع القرن التاسع عشر ([1]).

وحاولت بريطانيا ومنذ بدايات نشوء دولة الكويت اقامة علاقات مباشرة مع حكام الكويت وكانت أول علاقة مباشرة بين الكويت وبريطانيا زمن الحاكم الثاني الشيخ عبدالله الأول ابن صباح الأول الذي حكم سنة (١٧٦٣–١٨١٣)، أما المحاولة الثانية فكانت عندما أرادت بريطانيا أن يكون شيخ الكويت بجانبها أيام (نابليون) وكانت في زمن الشيخ عبدالله أيضاً. وثالث محاولة كانت في زمن الشيخ جابر الأول ابن عبدالله الأول (١٨١٣ -١٨٥٩) ([2]).

وهناك رسائل بريطانية أرسلت مع علي بن غلوم([3]) تشير وتكشف علاقة الشيخ مبارك ببريطانيا، وعن أهمية المعلومة التي يريد إيصالها إلى السلطات البريطانية بالطريقة التي تتفق مع صالح البلاد وقد كشفت الرسائل تكرار ومبالغة مدح الشيخ مبارك لبريطانيا وانحيازه لها وأن الشيخ مبارك قد احتوى الحاج علي بن غلوم وحوّله إلى مجرد كاتب عنده ([4]).

وتغفل بعض المصادر وجود أي علاقة بريطانية كويتية رسمية أو شبه رسمية مع أي حاكم قبل الشيخ مبارك، وسبب ذلك طمع الدولة العثمانية في الكويت ومحاولاتها القضاء على مبارك مما

1- الرشيدي، مرجع سابق، ص١٢٠.

2 - التميمي، مرجع سابق، ص ٤٤.

3 - علي بن غلوم رضا: هو الوكيل الإخباري لبريطانيا في الكويت (١٨٩٩ – ١٩٠٤) تم تعيينه كمندوب موثوق به من قبل السلطات البريطانية في الكويت من جنسية أخرى وبشكل سري لتزويد المقيم السياسي البريطاني في بوشهر بأخبار الكويت، بالإضافة إلى متابعة نشاطات الشيخ مبارك الصباح والاطلاع على خططه وصلاته بالآخرين. الغنيم، مرجع سابق، ص ١٤.

4 - الغنيم، مرجع سابق، ص ١٤.

جعل مبارك يعقد اتفاقيات مع بريطانيا للحد من تلك الأخطار وقد تمت الاتفاقية الأولى عام ١٨٩٩، والثانية عام ١٩٠١، بينما كانت الثالثة في عام ١٩٠٤ ([١])، ولم يقف أحد رسمياً على تفاصيل تلك الاتفاقيات بيد أن الشائع من موادها ما يلي([٢]):

١) بقاء الحكم في عائلة مبارك.

٢) ليس لعائلة مبارك حق بيع أو تأجير أي شيء من أراضي الكويت لأي دولة أجنبية أو لرعاياها إلا بمراجعة بريطانيا ورضاها.

٣) ليس لبريطاني التدخل في شؤون البلد الداخلية لا في الحكم ولا غيره مع الاعتراف باستقلالها.

٤) تمنع عنه وعن بلده أي اعتداء تقوم به إحدى الدول الأجنبية أو غيرها.

٥) أن يكون عدواً لعدوها وصديقاً لصديقها.

٦) منع الكويت من أن تكون مصدراً لإخراج السلاح.

لقد اكتسبت العلاقة الكويتية البريطانية أهميتها الموضوعية والتاريخية من أهمية الدور المحوري الذي لعبته بريطانيا في تاريخ الكويت، فضلاً عن أن بريطانيا هي من قامت بتعيين الحدود الكويتية الدولية في القرن العشرين وذلك بموجب بروتوكول العقير (١٩٢٢م) هذا وقت مرت العلاقة الكويتية البريطانية بثلاث مراحل:[٣]

المرحلة الأولى: ١٧٧٥ – ١٨٩٦م كانت فيها العلاقة محكومة بالمصالح التجارية بالدرجة الأولى بحكم موقع الكويت الجغرافي وبغية الاحتفاظ بالمنافع الاقتصادية فسعت بريطانيا إلى توطيد علاقتها بالكويت لجني الفوائد من جهة، وإبعاد الخطرين الفرنسي والمصري على مصالحها في منطقة الخليج من جهة أخرى.

المرحلة الثانية: وتمتد من ١٨٩٦م منذ بداية حكم الشيخ مبارك وحتى استقلال الكويت عام ١٩٦١م وفي هذه المرحلة تيقنت بريطانيا من أهمية الكويت.

---

1 - الغنيم، مرجع سابق، ص ١٥.

2 - عن معاهدات الشيخ مبارك وبريطانيا(١٨٩٩، ١٩٠١، ١٩٠٤)، انظر: الشملان، مرجع سابق، ص ٢٥٧ – ٢٥٨.

3 انظر الملحق رقم (٩).

المرحلة الثالثة: وهي عام ١٩٦١م وحتى ١٩٩١م وبهذه الفترة شهدت الكويت استقلالها وتوطدت فيها العلاقة بين الكويت وبريطانيا([1]).

والاتفاقية المرقمة (٤٣) تبين ذلك.

من اللفتنانت كرنل K.C.C.I.E.C.S.I السير برسي كوكس

المقيم السياسي في الخليج الفارسي

إلى الوكيل السياسي في الكويت

الرقم ٥٤٠٥ س حول تعيين الحدود

التاريخ ١٩ نيسان ١٩٢٣

يرجى مراجعة مذكرتكم المرقمة ٥٢ س المؤرخة ٤ نيسان ١٩٢٣ حول مضمون كتاب شيخ الكويت شيخ الكويت المؤرخ ١٧ شعبان ١٣٤١ الموافق ٤ نيسان ١٩٢٣ التي يفهم من فحواها مطالبته بأن تكون حدود الكويت مع العراق كما يلي :

من تقاطع وادي العوجة مع الباطن ومنه نحو الشمال على طول الباطن إلى نقطة تقع تماما جنوب خط عرض صفوان ومن هناك نحو الشرق ماراً بحنوب آبار صفوان – جبل سنام – أم قصر تترك للعراق ثم إلى ملتقى خور الزبير مع خور عبدالله.

إن الشيخ أحمد في نفسه بطالب بأن جزر وربه وبوبيان – ومسكان – فيلكا - عوهة – كبر قاروة – أم المرادام بأنها تعود إلي الكويت.

يكن إخبار الشيخ أحمد بأن طلبه حول الحدود والجزر المذكورة أعلاه معترف بها . بقدر ما يتعلق الأمر بحكومة صاحبة الجلالة البريطانية لا يخفى عليكم بأن هذا مطابق للحدود المثبتة بالخط الأخضر للاتفاقية البريطانية التركية . المؤرخة في ٢٩ تموز ١٩١٣ ولكن لا نجد أي ضرورة للإشارة إلى الوثيقة هذه في مخابراتكم المواد 7 ,6 ,5 من الاتفاقية الانجليزية التركية غير المبرمة والموقعة في ٢٩ تموز.1913

المادة الخامسة : يمارس شيخ الكويت الاستقلال الذاتي داخل الأراضي التي تشكل نصف دائرة , والتي مركزها مدينة الكويت وقد أشر هذا الخط باللون الأحمر على الخارطة المرفقة بهذه الاتفاقية.

أن جزر وربه – وبوبيان - ومسكان – وفيلكا – أم المرادام – عوها – كبر – قاره – مع الجزيرات

[1] - الهاجري، العنيزي، مرجع سابق، ص ١١٥ – ١١٦.

والمياه الإقليمية " الملاصقة" هي من ضمن هذه المنطقة.

المادة السادسة :إن القبائل الموجودة داخل الحدود المشار إليها في المادة التي تلي هذه المادة معترف بكونها بمعية شيخ الكويت . والذي يستوفي عشورهم كما كان في الماضي كما يباشر في حقهم المنح الإدارية التي تسلم إليه بصفته قائم مقام عثماني , وهذا أن الحكومة الإمبراطورية العثمانية لا تباشر في هذه المنطقة أي عمل ودراية شيخ الكويت. كما تمنع عن إقامة حامية عسكرية هناك أو القيام بعمل عسكري مهما دون اتفاق سابق على ذلك مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية.

المادة السابعة : إن حدود الإقليم المبحوث عنها في المادة السابقة قد ثبت كما يلي :

إن خط الحدود يبدأ من الساحل عند مصب خور الزبير نحو الشمال الغربي ,ويمر مباشرة في جنوب أم قصر وصفوان وجبل سنام بحيث تترك هذه المحلات وآبارها إلي والي البصرة, ويصل إلى الباطن ويتبع ذلك نحو الجنوب حتى حفر الباطن , بحيث يترك ذلك إلى جهة الكويت .ومن هذه النقطة فان الخط المذكور يتجه نحو الجنوب الشرقي تاركا إلى الكويت آبار الصفا وأبار القرعة والحبا الورية وأنتا حتى يصل إلى البحر قرب جبل منيفه . هذا الخط قد أشر باللون الأحمر على الخريطة الملحقة بهذا الاتفاق.

ومن أهم الموضوعات التي كانت تقلق بريطانيا موضوع تجارة السلاح وتهريبه، ففي ٢٤ أيار/ مايو عام ١٩٠٠م قام الشيخ مبارك الصباح بالتعهد لبريطانيا بمنع دخول الأسلحة إلى الكويت والخروج منها وأصدر أمراً بهذا الخصوص إلى كافة العاملين في هذا المجال ينص على أن "دخول التفق (البنادق) والفشق (الطلقات) وسائر الأسلحة وخروجها ممنوع مطلقاً في الكويت وإن جميع التفقان (البنادق) وسائر الأسلحة التي تجلب في المستقبل إلى الكويت أو تخرج ستقبض بطريق بيت المال" ([1]).

ومن خلال الاتفاقيات البريطانية الكويتية نلمس التأكيد على أن الحكومة البريطانية قد قصدت فرض الحماية على الكويت بالفعل لا بالنص وعملت على صد أي هجوم عثماني عليها. وقد قام المقيم السياسي البريطاني بالكتابة إلى حكومة الهند في أيار/ مايو ١٨٩٩م يؤكد أن من المستحيل التفريط بالكويت للدولة العثمانية أو لأي قوة أخرى فالكويت ربما تصبح نهاية خط حديدي يقود إلى

[1] - الغنيم، مرجع سابق، ص ٢٧.

الهند ورأى ضرورة أن ترابط سفينة حربية بريطانية في مياه الكويت لتحميها من أي تحرش من قبل الدولة العثمانية كما اقترح تعيين وكيل استخبارات سري في الكويت ([1]).

وفي عام ١٩٠٣م جاءت زيارة اللورد كيرزن (Kerzin) للكويت في نوفمبر، ولقي الحفاوة والقبول من جانب الشيخ ورجاله جاءت لتدعم النفوذ البريطاني في الكويت أو لتدشنه على نحو غير مسبوق، وخلال الزيارة منح (كيرزن) مبارك لقب "سير" وقلده وشاح الهند فلبسه الشيخ على الفور وأعلن سعادته بأنه أصبح "ضابطاً بريطانياً في الإمبراطورية البريطانية" وكان الحديث بين اللورد والشيخ ودياً وإن أنطوى على قدر من التنبيهات البريطانية([2]).

وأعلن الشيخ من خلال اللقاء رفض كل عروض الروس والفرنسيين وغيرهم، وأنه قطع كل اتصال له بالدولة العثمانية، وذكر اللورد بأن الشيخ صادق فيما يقول لأنه مدين للمساندة البريطانية التي لولاها لما احتفظ بمشيخته. وحذره من المغامرات في الجزيرة العربية فإن ذلك يخرج عن حدود الحماية التي وعدت بها الحكومة البريطانية له وللكويت، ونتج عن هذه الزيارة إقامة وكالة بريطانية في الكويت، وتحسين الاتصالات البريدية فيها، ومد الخدمة الطبية اليها، ورفع درجة الملاحة وبالفعل لقد تم افتتاح وكالة بريطانية ومكتب بريدي لها بالكويت في فبراير سنة ١٩٠٤م بعد أن تعهد الشيخ بعدم إقامة أو أفتتاح أي مكتب للبريد لأي حكومة أخرى ([3]).

وفي تموز/ يوليو سنة ١٩٠٤م انتهت مشكلة ممتلكات أسرة الشيخ مبارك في العراق العثماني رغم التهديد العثماني له منذ عام ١٩٠١م بانتزاع أملاكها، وأصدرت المحكمة في البصرة حكماً غيابياً يقضي بتسليم مقاطعة كوت الزين لأبناء أخوة مبارك فاحتج على ذلك بعد أن رفض المثول أمام المحكمة وقرر مبارك أن يلجأ إلى السلطان بعد موافقة الحكومة البريطانية، وأمر السلطان بتشكيل لجنة لحل الأمر وكان قرار اللجنة كما يلي: مملتكات الفاو خاصة بمبارك بينما تترك الممتلكات الأخرى لتصبح من نصيب أبناء أخويه([4]).

ولقد اعتمدها القنصل البريطاني بناء على طلب مبارك وطلب قرضاً بريطانيا للوفاء بالتزامه بالتسوية فقدمته له حكومة الهند فوراً دون فوائد، بشرط "ألا يقترض من مصدرٍ آخر دون

---

[1] - الرشيدي، مرجع سابق، ص ١٦٦.

[2] - الرشيدي، مرجع سابق، ص ١٦٦.

[3] - الرشيد، مصدر سابق، ص ١٨٣.

[4]- القناعي، صفحات من تاريخ الكويت، مرجع سابق، ص٥٨.

موافقة مسبقة وبعد سداد الدين كاملاً" وهكذا عاونت بريطانيا الشيخ ضاغطة عليه متحملة بعضاً من العبء المادي لإنهاء المشكلة بينه وبين ورثة أخويه، ومانعة إياه من الاقتراض من غيرها كعادتها ودون إذن مسبق منها، وفي تشرين الأول ١٩٠٧م أباحت بريطانيا لنفسها ما منعت الشيخ من عقده مع سواها وهو تأجير قطعة أرض في الكويت بموجب اتفاق سري لتقيم عليها محطة لتزويد أسطولها بالفحم، مع إقامة ما تقتضيه الحال من مبان ومنشآت وتقع هذه الأرض بموقع هام وتمنع أي دولة من أن تضع يدها عليها ولتكون مرسى للأسطول الحربي البريطاني يستطيع أن يتحصن بها، وتكون منطقة "كاظمة" في مرمى مدافعه. ولقد استطاع الوكيل البريطاني نوكس (Nox) إقناع الشيخ بأن دولته تضمن الكويت وحدودها للشيخ ولورثته من بعده وبأنها ستدفع له إيجاراً سنوياً قدره "٦٠ ألف روبية" وهكذا نجد أن هذه الاتفاقية شكلت تجديداً وتأكيداً لاتفاقية ١٨٩٩م. ([١])

واستكمالاً للحصار البريطاني للكويت وزرع المؤسسات البريطانية فيها من خلال الاتفاقيات التي يتعهد فيها الشيخ بما تريده بريطانيا دون أي التزام من جانبها، تعهد مبارك في تموز ١٩١١م بألا يسمح للأجانب بالغوص بحثا عن الاسفنج أواللؤلؤ في مياه الكويت. وفي ١٩١٢م وافق الشيخ للانجليز على إنشاء خط تلغراف لاسلكي في الكويت في رسالة تبادلها مع المقيم السياسي كوكس (Cox) في البصرة، وفي ١٩١٣م منح الشيخ الإنجليز امتياز التنقيب عن النفط واستخراجه في الكويت من خلال رسالة وجهها أيضاً إلى كوكس بأن لا يعطي مثل هذا الامتياز للألمان (٢).

وفي عهد الشيخ مبارك تم توقيع اتفاقية الزيت (رقم ٤١، ٢٧ أكتوبر ١٩١٣م)([٣])، وكتب الشيخ مبارك رسالة إلى سير برسي كوكس المقيم السياسي بالخليج: "إنه من المرغوب فيه أن تقوموا بإخبار الحكومة البريطانية بأننا نوافق على قدوم معالي أمير البحر وإذا ما شرف بلدنا سأرسل معه أحد أبنائي ليكون في خدمته وليدله على موقع الزيت في برقان وغيرها وأن كان هناك أمل في الحصول على الزيت هناك فإننا لن نمنح أي امتياز في هذا الأمر لأي أحد عدا ذلك الشخص الذي تعينه الحكومة البريطانية"([٤])

---

1 -الرشيدي وآخرون، مرجع سابق، ص ١٨٦.

2 - الرشيدي وآخرون، مرجع سابق، ص ١٨٧ – ١٨٨.

3- انظر (الملحق (6))

[4] -حسين، مرجع سابق، ص ٣٦.

نص الاتفاقية المرقمة (٤١)

اتفاقية حاكم الكويت حول الزيت ١٩١٣[1]

من السير مبارك K.C.I.E حاكم الكويت الي المقيم السياسي في الخليج الفارسي.

السير برسي كوكس K.C.I.E.C.SI ,

التاريخ- ٢٦ (ذي القعدة) ١٣٣١ الموافق ٢٩ تشرين الأول) ١٩١٣ بعد التحية

تناولت كتابكم الموقر بكل مودة , المؤرخ في ٢٦ (ذي القعدة) ١٣٣١.

والذي بينتم فيه بالإشارة إلى المحادثة التي جرت بيننا أمس فيما إذا لا نري محذور.أنه من المرغوب فيه أن تقوموا بأخبار الحكومة البريطانية بأننا نوافق على قدوم معالي أميرال البحر , وأننا نوافق على ما ترونه مفيداً. وإذا ما تشرف الأميرال بلدنا سأرسل بصحبته أحد أبنائي ليكون في خدمته وإراءته محل الزيت في (برقان) وغيرها. وإذا ما ارتأوا إمكان الحصول على الزيت من هناك فأننا لم نمنح أي امتياز في هذه القضية لأي آخر عدا ذلك الذي تعينه الحكومة البريطانية.

وهذا ما وجدناه ضرورياً

أتمني دوام أنظاركم علينا والله يحفظكم.

٢٦ ذي القعدة ١٣٣١

الختم

الشيخ مبارك الصباح

[1] - نص الاتفاقية موجودة على موقع تاريخ الكويت، على الانترنت http://www.kuwait-history.net/vb/showthread.php?t=1400

وبهذا تطورت العلاقات الاقتصادية والسياسية بين بريطانيا والكويت تطوراً سريعاً ووصلت ذروتها ومما حدا بالعديد من الرحالة والسياسيين البريطانيين الى القيام بزيارات للكويت وأصبح لبريطانيا نشاط قنصلي وبريدي فيها وتعاون سياسي اقتصادي وجاءت الاتفاقيات كتوجه بريطاني كويتي مشترك لمواجهة ضغوط الدولة العثمانية على الكويت. وفي بداية القرن العشرين بدأ ضغط التنافس الألماني البريطاني يظهر في مناطق الدولة العثمانية ([1]).

الاتفاقية البريطانية الكويتية ١٩١٣:

وهكذا انتهى أمر الكويت إلى بريطانيا وحدها اذ تحولت علاقة الكويت الاسمية بالدولة العثمانية برموزها التقليدية إلى أدنى مستوياتها ([2]).

وقد انتهت تلك المباحث الطويلة بين بريطانيا والدولة العثمانية بتوقيع الاتفاقية في ٢٩ تموز عام ١٩١٣ اذ وقعها عن الجانب العثماني ابراهيم حقي باشا وزير الخاجية وعن الجانب البريطاني ادوارد جراي – وزير الخارجية أيضا.

انقسمت الاتفاقية إلى خمسة أقسام الأول منها يخص الكويت والثاني يخص البحرين والثالث يخص قطر والرابع حول وضع بريطانيا في الخليج والخامس خاص بتأليف لجنة تحديد الحدود، وخلال هذه المفاوضات قدمت بريطانيا تنازلات تتعلق بالحدود الكويتية مقابل الحصول على امتيازات في الأقسام الأخرى من الاتفاقية. ومن الملاحظ وجود تحديد دولي للحدود الكويتية العراقية اعترفت به بريطانيا والدولة العثمانية،كما اعترفت بالشيخ مبارك حاكم الكويت، مما يعني بوضوح وجود الكويت كياناً مستقلاً عما يجاوره من أقطار (٣).

ولقد تألف القسم الأول من الاتفاقية الخاصة بالكويت من عشر مواد يمكن استعراضها على النحو التالي(٤):

---

[1]- التميمي، مرجع سابق، ص ٣٧.

[2] - الرشيدي، مرجع سابق ص ١٩٧.

[3]- العبد القادر، الحدود الكويتية العراقية، مرجع سابق، ص ٢٠.

[4] - ترسيم الحدود الكويتية العراقية، الحق التاريخي والارادة الدولية، مركز البحوث والدراسات الكويتية،، ٢٠٠٣، ص٢٨.

المادة الأولى : مقاطعة الكويت ــ كما هي محددة في المادتين ٥،٧ من هذه الاتفاقيةــ تشكل قضاء مستقلا في الإمبراطورية العثمانية.

المادة الثانية : لشيخ الكويت أن يرفع ــ كما كان يفعل الماضي ــالعلم العثماني، بالإضافة إلى كلمة (كويت) تكتب على أحد أركان العلم إذا أراد ذلك، وله أن يمارس إدارة مستقلة في المنطقة الإقليمية المحددة بالمادة الخامسة من هذه الاتفاقية، وتمتنع الحكومة البريطانية العثمانية عن أي تدخل في شؤون الكويت بما في ذلك مسألة الوراثة وعن أي عمل إداري آخر، وكذلك عن أي احتلال أو عمل عسكري في المقاطعات التي تنتمي إلى الكويت.

المادة الثالثة : تعترف الحكومة الإمبراطورية العثمانية بسريان الاتفاقيات التي عقدها سابقا شيخ الكويت مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية والمؤرخة في ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩ م وفي ٢٤أيار ١٩٠٠م و٢٨ شباط ١٩٠٤ م. وكذلك تعترف بسريان امتيازات الأرض الممنوحة من الشيخ المذكور لحكومة صاحب الجلالة البريطانية وللرعايا البريطانيين، وسريان المطالب المندرجة في المذكرة المرسلة بتاريخ ٢٤ تشرين الأول ١٩١١ من السكرتير الأول لصاحب الجلالة للشؤون الخارجية إلى سفير صاحب الجلالة الإمبراطورية السلطان في لندن.

المادة الرابعة : لغرض تأكيد التفاهم بين الحكومتين الخاص بتبادل التأكيدات المؤرخة الذي عقد في ٦ ايلول ١٩٠١ م بين سفارة صاحب الجلالة الإمبراطورية فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعلن بأنه طالما لا يحدث أي تغيير من الحكومة الإمبراطورية العثمانية في الوضع القائم في الكويت، كما هو محدد بهذه الاتفاقية فإنها لن تغير من طبيعة علاقتها مع حكومة الكويت، ولن تعمل على إنشاء محمية عن الحكومة الإمبراطورية العثمانية لتأخذ مذكرة بهذا الإعلان.

المادة الخامسة : استقلال شيخ الكويت يمكن ممارسته في المقاطعات المحددة والتي تكون شبه دائرة تتوسطها مدينة الكويت، وخور الزبير في الحد الشمالي والقرين في الحد الجنوبي، وهذا الخط مشار إليه باللون الأحمر على الخريطة الملحقة بهذه الاتفاقية وجزائر وربة وبوبيان ومسكان وفيلكا وعوهة وكبر وقاروره وأم المرادم، بالإضافة إلى الجزائر المجاورة والمياه التي تحتويها هذه المنطقة.

المادة السادسة : القبائل التي تقع داخل الحدود المتفق عليها في المادة التالية يعترف بها على أنها داخلة في تبعية شيخ الكويت الذي يقوم بتحصيل الزكاة كما كان يفعل ذلك في الماضي، وله أن يمارس الحقوق الإدارية التي تمتع بها بصفته قائمَ مقامٍ عثمانيا، ولا يجوز للحكومة الإمبراطورية

العثمانية أن تمارس في هذه المناطق أي عمل إداري منفرد عن شيخ الكويت، وأن تمتنع عن إقامة حاميات او القيام بأي عمل عسكري مهما كان نوعه دون التفاهم مسبقا مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية.

المادة السابعة : حدود المقاطعة المشار إليها في المادة السابقة تحدد كالآتي : (خط الحدود يبدأ على الساحل عند مصب خور الزبير في الشمال الغربي، ويعبر تماما جنوب أم قصر ([١]) وسفوان وجبل سنام، وبمثل الطريقة تترك لولاية البصرة هذه المحلات وآبارها، وعند الوصول إلى الباطن تتبعها حتى الجنوب الغربي، ثم تستدير نحو الجنوب الشرقي حتى تصل إلى البحر بالقرب من جبل منيفة، وهذا الخط المشار إليه باللون الأخضر في الخريطة أعلاه).

المادة الثامنة: في حالة موافقة الحكومة الإمبراطورية منح حكومة صاحب الجلالة البريطانية حق امتداد خط حديد بغداد – البصرة إلى البحر، واعتبار الكويت نهاية لذلك الخط أو أي نهاية له تدخل في المقاطعة المستقلة، تتفق الحكومتان على اتخاذ الإجراءات فيما يختص بحماية الخط المنشأ وكذلك تأسيس مكاتب الجمارك والمستودعات التجارية وأي مؤسسات أخرى ترتبط بوجود ذلك الخط([٢]).

المادة التاسعة: سيتمتع شيخ الكويت بحرية تامة في ممارسة حقوقه في ممتلكاته الخاصة التي يمتلكها في ولاية البصرة،على أن تكون ممارستة لهذه الحقوق الخاصة بممتلكاته طبقا للقانون العثماني، وهذه الممتلكات (غير المنقولة) تخضع للضرائب والقواعد الخاصة بحفظها وتمويلها وقضائها المقررة بالقوانين العثمانية.

المادة العاشرة : مجرمو المقاطعات المجاورة لا يمكن قبولهم في مقاطعة الكويت بل ينبغي طردهم عند وجودهم، ومن المفهوم أن هذا الشرط لا يمكن أن تستخدمه السلطات العثمانية كذريعة للتدخل في شؤون المقاطعات المجاورة.

وحين ننعم النظر في بنود تلك الإتفاقية فإنه يمكن أن نشير إلى مايلي(٣):

---

[1] انظر الملحق رقم (٥).

[2] - نص الاتفاقية موجودة على موقع تاريخ الكويت، على الانترنت http://www.kuwait-history.net/vb/showthread.php?t=1400

[3] -ترسيم الحدود الكويتية العراقية، مرجع سابق، ص٣٢.

١. لم تشر المادة الأولى من تلك الاتفاقية من قريب أو بعيد إلى تبعية الكويت لولاية البصرة، وإنما تحدثت تلك المادة عن الكويت باعتبارها قضاءً مستقلاً في الإمبراطورية العثمانية.

٢. إن المادة الثالثة من الاتفاقية التي تضمنت اعتراف الحكومة العثمانية بسريان الاتفاقيات التي عقدها شيخ الكويت مع الحكومة البريطانية، كانت تعني في نفس الوقت الاعتراف باستقلال الكويت، فإن منح الكويت حق الاتفاق مع دولة أخرى، ثم الاعتراف بسريان (Validity) هذا الاتفاق له دلالة قانونية غاية في الأهمية.

والاعتراف " بخط حدود" للكويت كما تضمنته المادة السابعة، ذو أهمية بالغة... وتبدو هذه الأهمية من حقيقة أن " خط الحدود" لا يوجد إلا بين كيانين سياسيين مستقلين، وهي حقيقة لم تكن سلطات حكومة استانبول جاهلة بها، فقبل ذلك بسبع سنوات فقط وعندما كانت الدولة العثمانية طرفا في اتفاقية الحدود مع مصر في أكتوبر عام ١٩٠٦ م أصر المتفاوضون العثمانيون على تسمية الخط الذي تم تعليمه بخط إداري (Administrative Line) أو خط فاصل (separating Line)، وليس خط حدود[١].

٣. إن مظاهر التبعية العثمانية كانت ممثلة في مظهرين واهيين : أولهما ما نصت عليه المادة الأولى من الاتفاقية من أن الكويت تشكل قضاء مستقلا في الإمبراطورية العثمانية في الوقت الذي حالت فيه المواد التالية دون تدخل الدولة العثمانية في شؤون الكويت أو القيام بأي عمل إداري أو عسكري.

أما المظهر الثاني كان فيرتبط برفع العلم العثماني، كأن رفع الراية العثمانية يرتبط بالمفهوم الديني الإسلامي باعتبار الدولة العثمانية دولة الخلافة الإسلامية، ومع ذلك فقد تميز العلم الكويتي عن العلم العثماني بكتابة كلمة " كويت" على أحد أركانه، وهو أمر لم يحدث في أي منطقة تابعة للدولة العثمانية. ومن الملاحظ أن الشيخ مبارك لم يقبل إحداث تغيير في شكل العلم الكويتي إلا بسبب الظروف العسكرية المصاحبة لنشوب الحرب العالمية الأولى، وجدير بالذكر أن علم (الهلال والنجوم) استمر رمزا إسلاميا حتى بعد سقوط الدولة العثمانية في عدد من الدول الإسلامية(٢).

---

1 - اتفاقية الحدود مع مصر أكتوبر عام ١٩٠٦، عن عصام عبد الشافي الحدود المصرية، مصادر النزاع واحتمالات المستقبل٢٠٠٨، http://essamashafy.maktoobblog.com.

2 -ترسيم الحدود الكويتية العراقية، مرجع سابق، ص٣٩.



أن الدولة العثمانية طبقا لما نصت المادة العاشرة من الاتفاقية لا تستطيع ممارسة سلطتها في استعادة المجرمين الذين يفرون إلى الكويت دون عقد اتفاق بهذا الشأن، والنص عليه صراحة في الاتفاقية، ويعني ذلك أنه لا سيادة للدولة العثمانية على الكويت. وبالإضافة إلى ذلك فقد أصر شيخ الكويت على أن يقتصر الطرد على رعايا الدولة العثمانية المتهمين في قضايا جنائية واشترط أن يأتي الطلب مباشرة من الباب العالي، وليس من السلطات العثمانية في أي من الولايات التابعة للدولة العثمانية في بغداد أو البصرة. إن عدم تدخل الدولة العثمانية في شؤون الكويت الداخلية والخارجية لم يترك في الكويت أي أثر للسيادة العثمانية سوى كلمة السيادة([١]).

ومما تجدر الإشارة إليه أيضا أنه استخدم في نص هذه المادة تعبير "طرد" بدلا من " تسليم" وذلك مراعاة للتقاليد العربية. ولم تكن هذه الأداة الوحيدة التي اعترض عليها الشيخ مبارك، وإنما أبدى اعتراضه بصفة خاصة على حدود الكويت طبقا لما وردت في نص المادتين الخامسة والسابعة من الاتفاقية، حيث أعرب عن استيائه البالغ لفقدان الكويت للأجزاء الشمالية من أم قصر وسفوان، وكان يطالب بتبعيتها للكويت استنادا لحقوقه التاريخية فيهما. و كان أكثر استياء مما تضمنته الاتفاقية من تفويض الدولة العثمانية لوكيل من قبلها للإقامة في الكويت لرعاية مصالح رعاياها فاعتبر ذلك أمراً استفزازياً، وقد أعرب عن رأيه صراحة للمقيم البريطاني في الخليج أن وجود مفوض عثماني في الكويت – وهو ما لم يحدث من قبل – سيفتح الباب للمؤامرات والدسائس مع السلطات العثمانية في البصرة، كما أن وجوده يمكن أن يؤدي إلى إضعاف سلطته داخل البلاد وفي الصحراء المتاخمة للكويت، وطالب بحذف هذا النص من صلب الاتفاقية. وقد استجابت الحكومة البريطانية لما أبداه الشيخ من مخاوف وطلبت من الحكومة العثمانية أن تصدر تصريحا توافق فيه

---

1 - الحصري، ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين ١٩٦٠ الطبعة الثانية بيروت، صفحة ٢٥٦.

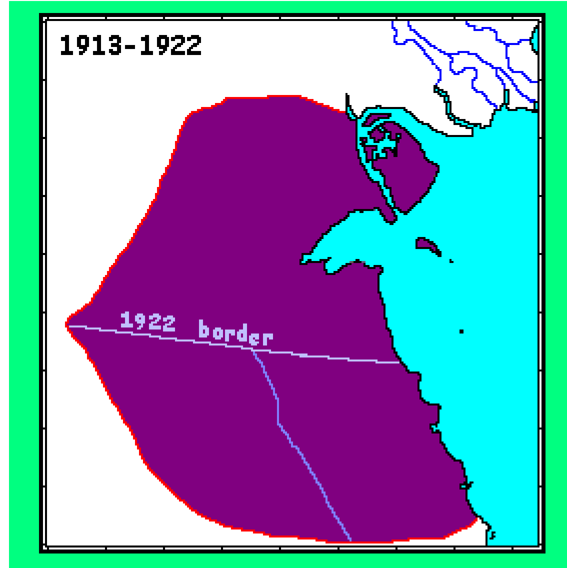
على سحب جميع موظفيها من الكويت، وصدر ذلك التصريح بالفعل وألحق بنصوص الاتفاقيـــة([1])، وبذلك لم يعد للدولة العثمانية سند تعتمد عليه في تعيين وكيل أو مفوض لها في الكويت.

وليس من شك في أن الكويت رغم الاعتراضات التي أبداها الشيخ مبارك على بعض المواد التي وردت في الاتفاقية، قد استفادت فائدة كبيرة في العديد من موادها، كما اعتبرت المواد الخاصة بتعيين حدود الكويت مع ولاية البصرة أساسا لتخطيط تلك الحدود بين الكويت والعراق في أعقـــاب الحرب العالمية الأولى وظهور العراق المعاصر.

وقد نصت الاتفاقية على أن يتم إجراء تبادل التصديق عليها في لندن عندما يتـــسنى ذلـــك، وعلى أقصى تقدير في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ التوقيع عليها. وعندما لم يتم التصديق علـــى هذه الاتفاقية في فترة الشهور الثلاثة المحددة أعيـــدت المفاوضـــات بـــين الحكـــومتين العثمانيـــة والبريطانية، وتم توقيع اتفاقيات أخرى مدت فترة التصديق وتم تحديد يوم ٣١ تشرين الأول ١٩١٤ م موعداً أخيراً لتبادل وثائق التصديق على تلك الاتفاقية. غير أنه بحلول ذلك التاريخ كانت الدولتان على مسافة قريبة جدا من الحرب، فحالت ظروف الحرب القاهرة دون التصديق على الاتفاقية(٢).

الحدود الكويتية في الخرائط الجغرافية من عام ١٩١٣م

ولغاية الحدود الحالية



[1] - شبكة تاريـــخ الكـــويت، اتفاقية عام ١٩١٣م وحدودنا قديماً، http://www.kuwait-history.net

[2] -ترسيم الحدود الكويتية العراقية، مرجع سابق، ص٤٢.

وعند النظر في بنود هذه الإتفاقية نستطيع أن نتلمس الصلة بينها وبين الأوضاع التي كانت قائمة قبل إبرامها:

أ. راعت الاتفاقية أوضاعاً سابقة، كان قد ارتضاها الكويتيون، وهي الأوضاع الناجمة عن الاعتراف بالتبعية الدينية لدولة الخلافة، مع بعض التغييرات.

ب. نعتت المادة الأولى منها الكويت، بأنها قضاء مستقل، يمارس فيه الشيخ إدارة مستقلة، ولكن في ظل السيادة العثمانية، ولم تشر إلى تبعيتها لولاية البصرة. وتحددت علاقة الكويت بالدولة العثمانية تحديداً أوضح، إذ نصت على أن تتعهد إستانبول بألاّ تجند رعايا الكويت االمقيمين في العراق، ولا تأخذ من صياديها رسوماً، كما لا ترسل إليها حاميات عسكرية، ولا تبادر إلى أي عمل عسكري، مهما كان نوعه، دون تفاهم مسبق مع بريطانيا، كما لا تتدخل في تولّي السلطة في الكويت، بل تكتفي بإصدار فرمان التولية.

ج. استمرت الكويت في رفع العلَم العثماني، وهو ما كانت تفعله من قبْل، ولكن بإضافة كلمة "كويت". واللافت أن علَم "الهلال والنجوم"، استمر رمزاً إسلامياً، حتى بعد سقوط الدولة العثمانية، إذ إن دولة مستقلة، مثل مصر، استمرت ترفعه، بعد تغيير لونه.

د. خلا الفرمان الذي صدر بتعيين شيخ الكويت من أي جديد، إلاّ من وجود وكيل عثماني في الكويت، وهو ما أغضب الشيخ مبارك، على أساس أن وجود هذا الوكيل، سوف يفتح الباب للمؤامرات، غير أنه أمكن تحجيم هذا الوجود بأمرين: أولهما، إبعاد أي موظفين عثمانيين عن الكويت. وثانيهما، تحديد صلاحيات هذا الوكيل في صلب الاتفاق.

هـ. تضمنت المادة الثالثة من الاتفاقية، اعتراف الحكومة العثمانية "بسريان الاتفاقات التي عقدها شيخ الكويت مع الحكومة البريطانية". وهو ما يدل على، اعتراف واضح باستقلال الكويت، لأن منح الكويت حق الاتفاق مع دولة أخرى، ثم الاعتراف بشرعية " Validity" هذا الاتفاق، لهما دلالة قانونية مهمة جداً. ثم إن الاعتراف بخط حدود للكويت، في ما تضمنته المادة السابقة، على جانب كبير من الأهمية، وهو أن خط الحدود، لا يوجد إلاّ بين كيانَين سياسيَّين مستقلَّين، وهي حقيقة لم تكن تجهلها حكومة إستانبول.

و - وأقرت الاتفاقية، في مادتها التاسعة، بضمان سلامة الممتلكات الكويتية في البصرة. وهو مكسب كان الحكام الكويتيون يطمعون في تحقيقه، خاصة أنه حرم الجانب العثماني من ورقة طالما كان

يضغط بها على الأسرة الكويتية الحاكمة. استفاد الجانب الكويتي بحسابات الكسب والخسارة، من غير مادة من مواد هذه الاتفاقية. ولعل ذلك ما يدفع الجانب العراقي، في إصداراته الرسمية، إلى التمسك بنعت هذه الاتفاقية بأنها مجرد "مشروع اتفاقية". ويمكن توضيح النقطة الأخيرة، من خلال الآتي:

(١) نصت الاتفاقية على أنه سيجري تبادل التصديق عليها، في لندن حالما يتسنى ذلك، في غضون ثلاثة أشهر من توقيعها، على أقصى تقدير.

(٢) صرح حقي باشا في اليوم عينه، الذي وقّعت فيه المعاهدة، بأن التصديق عليها مرهون بتنفيذ بعض التحفظات التي تتمسك بها بريطانيا، مثل موافقة الحكومة البريطانية على بعض الإصلاحات الضريبية، وعلى توقيع الدولة العثمانية اتفاقية سكة حديد بغداد. وقد صيغت تلك التحفظات، في مذكرة السير إدوارد جري، وزير الخارجية البريطانية، وهذه التحفظات جعلت موافقة الحكومة البريطانية على هذه الاتفاقية معلقة على هذه الإصلاحات. ولم يحدث، فيما بعد، أن سُحب أي تحفظ من تلك التحفظات، كما لم يسحب تصريح حقي باشا. واذا لم يُصدق على الاتفاقية، في فترة الأشهر الثلاثة المحددة، فقد أعيدت المفاوضات، ووُقعت اتفاقات إضافية أخرى، مددت فترة التصديق، وتم تحديد يوم ٣١ تشرين الأول ١٩١٤، آخر موعد لها. غير أنه بحلول ذلك التاريخ، كانت الحرب العالمية الأولى تقرع في أوروبا منذ آب ١٩١٤، وأصبح عدم التصديق على تلك الاتفاقية حقيقة واقعة.

ح. أصبحت الدولة العثمانية، طبقاً لما تنص عليه المادة العاشرة من الاتفاقية، لا تستطيع ممارسة سلطتها في استعادة المجرمين، الذين يفرون إلى الكويت، دون عقد اتفاقية في هذا الشأن،، ويعني ذلك أن الدولة العثمانية، فقدت سيادتها على الكويت.

وفي بداية العشرينيات كانت مسألة الحدود الكويتية العراقية قد استقرت لأن الطرفين اعتبرا اتفاقية ١٩١٣ بين بريطانيا والدولة العثمانية حول تحديد الحدود الكويتية هي الأساس للعلاقات بين البلدين(١).

[1] - التميمي، عبد الملك، وآخرون، الغزو العراقي للكويت، المقدمات –الوقائع وردود الفعل -التداعيات، ندوة بحثية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للقافة والفنون والآداب، الطبعة الثانية، الكويت، ١٩٩٦، ص٥٠.

الأوضاع الداخلية في العراق ما بين الحربين

لقد كان العراق محط أنظار الدول الأوروبية منذ مطلع العصور الحديثة، ولقد ظلت جهود بريطانيا مستمرة من أجل إبعاد النفوذ الألماني عن العراق، وتغلب نفوذها حين نشبت الحرب العالمية الأولى في آب ١٩١٤م، فقد أعلنت بريطانيا الحرب على الدولة العثمانية بعد أن أعلنت الدولة العثمانية انضمامها إلى المعسكر الألماني([1]) في ٢ تشرين أول / أكتوبر ١٩١٤من وسعت فوراً إلى اتخاذ الخطوات الفعلية لاحتلال العراق([2]) فقد دعت إلى احتلال الفاو في ١٩١٤م، كما احتلت البصرة،وأخذت تسيطر على مناطق جنوبي العراق تدريجياً حتى نجحت في ذلك، وأزالت السيادة العثمانية عنها. وفي آذار ١٩١٧م تمكنت من احتلال بغداد والسيطرة عليها وفي ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٧م تمكنت القوات البريطانية من احتلال منطقة الموصل وأعلنت سلخ العراق عن أملاك الدولة العثمانية وأخضاعه للاحتلال البريطاني.[٣]

الأوضاع العامة في الكويت قبل معركة الجهراء

بعد هزيمة العثمانيين في الحرب العالمية الأولى واندحار حلفائهم أصبح الإمام عبدالعزيز آل سعود هو السيد المطاع في معظم أنحاء الجزيرة العربية فبعد احتلال الإحساء عام ١٩١٣م تعززت هذه السيادة بعد انتصاره الساحق على أشراف مكة في معركة تربة (١٩١٩م)، إلا أن طموح الأمير السعودي لم يقف عند ذلك الحد ولا سيما أن موارد البادية ضئيلة ومحدودة [٤].

وشكلت مدينة الكويت بكونها ميناء بحرياً ممتازاً ومركزاً تجارياً هاماً دون منازع بوابة البادية الأولى، وذلك منذ تأسيسها في منتصف القرن الثامن عشر[٥]،وقد تعرضت لعدة هجمات سواء من البحر أو من البر نظراً لأهميتها. ومن تلك الهجمات معركة الرقة البحرية بين الكويت

---

[1] - العتوم، مصطفى علي، حرب الخليج لماذا حقبة من تاريخ العراق بين السراب واليقين ١٨٩٩ -١٩٩٠، بدون دار نشر، عمان، ١٩٩٣، ص٤٠.

[2] - الحربي، علاء جاسم، العلاقات العراقية - البريطانية، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص٧.

[3] - عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٩٩٠، ص ٢٢٣.

[4] - أبو حاكمة، احمد مصطفى، تاريخ الكويت، الجزء الأول، اشراف لجنة تاريخ الكويت ١٩٦٧م ص١٨٢.

[5] -أبو حاكمة، نفس المصدر، ص١٨٤.

وقبائل بني كعب عام ١٧٧٩م، حيث انتصر الكويتيون انتصاراً ساحقاً على أعدائهم، ثم الهجوم الوهابي من البر والذي أشار إليه ممثل شركة الهند الشرقية في تقاريره عام ١٧٩٣م[١].

انتهز الأمير ابن سعود فرصة الخلاف بين سالم الصباح والبريطانيين، واستطاع ابن سعود فيما بعد بدهائه وبعد نظره أن يستغل الخلاف الذي حدث بين الشريف الحسين بن علي وبين الإنجليز حول مضمون ومفهوم الدولة العربية، فقد كانت طموحات الشريف الحسين وعناده الذي اشتهر به أبعد مما تسمح به معاهدة سايكس بيكو التي عقدت بين فرنسا وبريطانيا عام ١٩١٦، والتي تم فيها تحديد مناطق النفوذ في الوطن العربي، ثم تلا ذلك وعد بلفور عام ١٩١٧ خلافاً لما تم الاتفاق عليه مع العرب - وقد رفض الشريف الحسين توقيع معاهدة مع بريطانيا عام ١٩٢٣ يفترض أن يتم بموجبها تحديد المناطق العربية التي تقع تحت سيطرته، في حين تم تنصيب ابنه الأمير فيصل ملكاً على العراق عام ١٩٢١، والأمير عبدالله بن الحسين أميراً على شرق الأردن في نفس العام، إن رفض توقيع المعاهدة المشار إليها أخلى سبيل الإنجليز حسب مفهومهم وأعطى الفرصة للسلطان عبدالعزيز بن سعود لأن يضرب ضربته القاضية،وهو العارف بمواطن الضعف في المملكة الحجازية، وهكذا تم له احتلال الحجاز بأسهل مما كان متوقعاً وذلك في عام ١٩٢٤-١٩٢٥ ([٢]).

بداية الأزمة

بدأ ابن سعود يناور لاستفزاز سالم الصباح وإثارته عندما أوعز إلى أحد قواده -ابن شقير- بالبناء في حدود الكويت وقد أمره سالم بأن يتوقف عن المحاولة، ولكن ابن شقير رفض الانصياع لأوامر الشيخ سالم وأجاب بأنه يتلقى أوامره من ابن سعود، كما أن ابن سعود لم يكتف بما قام به ابن شقير بل أوعز إلى جماعة من قبيلة مطير التابعة له بالإغارة على أطراف الكويت والتحرش بقبائلها وقطع سبلها ([٣]).

يتميز عام ١٩٢٠ بازدياد حدة التوتر بين الكويت وابن سعود، حيث بلغت سطوة ابن سعود أوجها ومن المؤكد أن ابن سعود كان يتطلع إلى الكويت بشوق نظراً لمينائها العميق، وكان الشيخ

---

1 -أبو حاكمة، نفس المصدر، ص١٨٤.

2 - وهبة، نفس المرجع.

3 - الرشيدي، مرجع سابق، ص٢٠٩.

مبارك الكبير وهو الوحيد القادر على التعامل مع ابن سعود وتجنب الحرب معه، قد رحل الى الرفيق الأعلى([١]).

ومن الجدير بالذكر ان الشيخ سالم الصباح، شيخ الكويت كان يرى ان ابن سعود هو المسؤول كلية عن الحصار البحري للكويت الذي فرضته عليه بريطانيا بكل صرامة الى ان تم توقيع الهدنة مع الدولة العثمانية([٢]).

واقعة حمض

أرسل الشيخ سالم الصباح القائد البري دعيج بن سليمان على رأس سرية إلى فيافي (قرية) أو جرية كما تسمى عادة، وأمره بأن يضرب خيامه هناك ويتصدى لابن شقير الذي شرع في البناء هناك، وقد أمر الشيخ سالم قائده بأن لا يقوم بعمل إلا باسترشاده، وعلم ابن سعود إذ ذاك بأن الفرصة قد حانت، فأوعز من طرف خفي إلى فيصل الدويش بالهجوم، وكان ذلك يوم 17 آذار ١٩٢٠م وكانت الهزيمة شاملة لجيش دعيج ابن سليمان الذي كان تقيد بأوامر سالم وفقد سالم قوة عظيمة من جيشه، ومالاً وفيراً يتمثل في آلاف من الإبل والأغنام ([٣]).

وعلى أثر هذه الحادثة أرسل الشيخ سالم الصباح وفداً إلى سلطان نجد ابن سعود وحمله رسالة يشرح فيها ما حدث، ويطالب برد المنهوبات. وصل الوفد إلى الرياض وقابل ابن سعود الذي بدأ يلوم سالم الصباح على مداراته لرجال ابن الرشيد عدوه اللدود، ثم حرر كتاباً شديد اللهجة طلب فيه إلى سالم الصباح أن يتنازل عن سلطته على العشائر التي تتبع له، و أن لا يخرج من الكويت جيشاً مقاتلاً، وسلم الرسالة إلى ناصر بن فرحان الذي اصطحب الوفد عند رجوعه. استلم سالم الصباح الرسالة ورد عليها بما يناسب، وهو أن طلب ابن سعود وشروطه مجحفة في حق الكويت، استلم ناصر ابن فرحان الرسالة وسار بمعيته مبارك بن هيف وهلال، ووصل الرسل إلى ابن سعود وسلموه الرسالة فازداد غضباً على غضب، وهدد وتوعد وعادت الرسل إلى الكويت وفجروا هذه

---

1 - الرميحي، محمد غانم، الكويت قبل النفط - مذكرات س ستانلي ج - ماليري الطبيب في البحرين والكويت ١٩٠٧ - ١٩٤٧ (دار قرطاس للنشر) ١٩٩٧ ترجمة وتقديم - الكويت.، ص٨٤.

2 - ديكسون، مصدر سابق، ص٢٦٠..

3 - الرشيدي، مرجع سابق، ص ٢١٥ .

الأخبار في صفاة الكويت وكان ذلك بمثابة إعلان حرب كما يذكر ابن الرشيد، ثم يضيف أن من حظ الكويت أن تأخر هذا الإعلان حتى اكتمال بناء السور(١).

وبخصوص حادث حمض قيل أن ابن سعود كتب إلى سالم كتاباً ذكر فيه: "السبب في هذا الحادث تدخلكم فيما لا يعنيكم اعلموا أن لا حق لكم في بلبول أو قرية، وإني أرى أن يقرر ذلك في عهد بيننا وبينكم فنرعاه، أما ما كان لآبائك وأجدادك حقاً على آبائي وأجدادي فإني معترف به" ([٢]).

وعندما سئل ابن سعود عن الحدود التي يدعي بها أكد أن حقه حتى أسوار مدينة الكويت،ولكنه أخبر أن حكومة صاحب الجلالة تعترف بالحدود الداخلية التي رعتها الاتفاقية الإنجليزية العثمانية عام ١٩١٣، على أنها تخص الكويت ولا تقبل المناقشة، وقد قدم الشيخ سالم احتجاجاً في آب ١٩٢٠على تعديات ابن سعود وعلى طمعه في الكويت وحدودها، وإصراره على عدم تسليم المنهوبات فأجابته الحكومة بأنها ستعين مميزاً لتمييز الحدود بين الكويت ونجد، شرط أن يقبل الاثنان ما يحكم به. وقد أجاب الشيخ سالم الصباح:

١. إن حدود الكويت تمتد من جزيرة العمار جنوباً إلى قرب أنطاع وإلى وبره واللهابة والقرعة واللصافة إلى حفر الباطن وشمالاً إلى جبل سنام وسفوان وأم قصر.
٢. إن كلا من الحاكمين هو المسئول عما يجري في حدوده من تعديات القبائل البدو القاطنين هناك.
٣. إعطاء العشائر الحرية التامة في الانضمام إلى أي حاكم يرونه أقدر على حمايتهم. ويدفعون له دون غيره زكاة أموالهم.
٤. إذا حدث شيء من الغارات بين البدو أو نزاع فالفصل فيه للحاكمين أنفسهما إلا إذا عجزا فيرجع الأمر إلى وكلاء الحكومة في الكويت والبحرين.
٥. تكون التجارة حرة دون معارض([٣]).

ولما رأى الشيخ سالم أنه من غير الممكن التوصل إلى اتفاق مشرف مع ابن سعود إلا عن طريق المساعدة البريطانية، فقد طلب حالاً من حكومة صاحب الجلالة النصيحة لأجل إرسال

---

1 - الرشيدي، المرجع نفسه، ص٢١٥.

2 - الريحاني، أمين، تاريخ نجد، المطبعة العلمية بيروت ١٩٢٨م، ص٢٤٥.

3 - أبو حاكمة، مصدر سابق، ص ٢١٦.

الجواب لابن سعود،موضحاً أن المناطق المتنازع عليها إنما تعود إليه بموجب اتفاقية ١٩١٣. وقد تمت إجابته بأن لا يوقع على كتاب الاتهام الذي وجهه إليه ابن سعود وأن يلتمس رسمياً تحكيماً ودياً من قبل الحكومة البريطانية، وفي الوقت نفسه تم إفهامه بأن الاتفاقية البريطانية العثمانية ليست وثيقة تجعله طرفاً فعالاً فيها، وعلى أي حال فإنها قد عدلت بموجب الفقرة (٦) من اتفاقية ٢٦ ديسمبر (كانون الأول) ١٩١٩ بين حكومة صاحب الجلالة وابن سعود([١]).

بناء السور

كان بناء السور في عهد الشيخ سالم حدثاً عظيماً في تاريخ الكويت وكان له أثره الفعال بالنسبة لأمن الكويت وفقاً لمفاهيم تلك الأيام، حيث قام الشيخ سالم في ٢٢ أيار بتدشين العمل في بناء سور جديد للمدينة، وكان هذا السور آية في التنظيم فقد فرضت الضريبة على سكان المدينة، وتم تعيين مسئوليات محددة لرجال المدينة البارزين، وعين شخص مسئول عن الحفر، وآخر عن الصلصال (الطين) وثالث عن المواصلات، وكان الصلصال المادة الرئيسة المستعملة في البناء واستمر العمل الجاد طوال الصيف اللاهب،حتى اكتمل بناء السور في أيلول من نفس العام، وكان للسور ثلاث بوابات وبوابة رابعة خاصة بالأمير قرب قصر دسمان، لقد أضيفت بوابة خامسة من جهة الغرب عند المسلخ القديم لا تزال آثارها باقية وتسمى بوابة المقصب([٢]).

وكانت البوابات أشبه بالحصون المنيعة، وقد زود السور بأبراج لها فتحات كل ثلاثمائة ياردة تطلق منها النار وكانت هناك على طول السور عارضات خشبية يمكن للمسلحين الوقوف عليها وإطلاق النار على العدو من فتحات في الجدار. وهكذا كان السور آخر خط للدفاع وآخر إنجاز في فن الدفاع كما يفهمه العرب، وأصبحت الكويت مدينة مسورة، وكان سوراً كاملاً من الطين الخالص إلا أبراجه فمن الطين والطوب معاً، ويقع أحد طرفيه في شاطئ الجون الشرقي والآخر في الشاطئ الغربي، وطوله خمسة أميال تقريباً وقد قام الأهالي بنفقته كلها ولم تمدهم الحكومة ولا بدرهم واحد([٣]).

---

1 - ديكسون، مرجع سابق، ص٢٤٩.

2 - الرميحي، مرجع سابق، ص٨٦.

3 - الرشيد، مصدر سابق، ص٨٢.

معركة الجهراء

كان الشيخ سالم الصباح في القصر الأحمر يسمع باقتراب جيش فيصل الدويش، وفي صباح ذلك اليوم،العاشر من تشرين الأول ١٩٢٠ أرسل أحد أفراد قوته(مبـــارك بـــن هيـــف الحجـــرف) لإستطلاع قوات ابن سعود فعاد الرجل بنبأ وصول القوات الى مشارف الجهراء، ولم يمض وقـــت طويل حتى التقى الفريقان واشتبكا في قتال عنيف،ثم بدت قوات ابن سعود تتقدم في عدة جهات مما اضطر القوات الكويتية إلى التقهقر([1]).

وكان هناك اختلاف في القيادة على توزيع القوات المدافعة، مما أضعف من وضع القـــوات الكويتية وسهل في سرعة تقدم جيش ابن سعود، ومثل هذه الخلافات غير مستغربة فـــي الحـــروب الصحراوية غير النظامية، وارسل فيصل الدويش أحد أعوانه وهو مطلق بن سعود ليفاوض الـــشيخ سالم بالصلح وعاد الرسول إلى قومه وأخبرهم برغبة الشيخ سالم بالصلح. وقد أرسل فيصل الدويش رسولاً آخر يدعى منديل بن غنيمان وهو أحد أقاربه فقال للشيخ سالم ان الدويش يريـــد مـــصالحتكم وهو يدعوكم إلى الإسلام وترك المنكرات والدخان وتكفير العثمانيين ([2]).

وحسبنا أن نورد ما ذكره المؤلف عبد العزيز الرشيدي في وصف هذه العلاقة:

" وقد كان معه كتاب من الدويش يتضمن جل المواد التي اشترطها ابن غنيمان آنفاً فـــسلمه إلى الشيخ،وطلب منه الجواب على أن يكون مختوماً، ولكن سالماً أجابه عن مواده شفهياً بمثل مـــا أجاب ابن غنيمان، وقال إني سآمر فلاناً بالجواب من غير ختم،لأن كتاب الدويش كذلك، ثم يضيف (ذهب ابن سليمان ليخبر الدويش بما تم وما هي إلا بضع دقائق حتى أقبل علينا فزعم أن الـــدويش رضي وأنه سيرحل بعد الظهر من ذلك اليوم، وانتهز الإخوان فرصة الهدنة فهجموا علـــى ســـفينة على شاطئ البحر مملوءة بالأطعمة فأخذوها، ولما احتج سالم على ابن سليمان قال إن نهبهـــا كـــان قبل تمام الصلح وأن كان بعده فدعوها طعمة (للإخوان) فهم أحوج منكم بها."([3])

وفي الرابع عشر من تشرين الأول بعث فيصل الدويش برسالة إلى الشيخ سالم يطلب منـــه فيها إرسال هلال المطيري الثري والتاجر الكويتي المعروف، للتفاهم معه حول حل النزاع، ولكـــن

---

1 - الرشيد، نفس المصدر، ص٢١٨.

2 - الرشيد، المصدر السابق، ص٢١٧.

3 - الرشيد، المصدر السابق، ص٢١٩.

الشيخ سالم رفض هذا الطلب وقال إن على الدويش أن يرسل أشخاصاً من عنده، ونتيجة لذلك أرسل فيصل الدويش (جفران الفقم) أحد زعماء مطير، حيث وصل إلى الكويت يوم الثامن عشر من تشرين الأول ١٩٢٠ ومنذ البداية تبين أن مطالبهم غير مقبولة ومنها أنه على جميع أهل الكويت أن يعتنقوا مذهب (الإخوان)، ولكن الشيخ سالم أجل مقابلة الوفد مدة أسبوع، وطلب مساعدة الحكومة البريطانية، وتمت مقابلة الوفد يوم ٢٤ تشرين الأول وحضر جانباً من المقابلة الميجر مور المعتمد البريطاني، وسلم للوفد نسخة من إنذار الحكومة البريطانية،والذي ألقي من الطائرة على قوات فيصل الدويش، وبعد وصول جفران الفقم مرسلاً من قبل الدويش وتوجيهه إنذاراً للشيخ سالم، اجتمع الشيخ سالم بوجهاء البلد، وكان اجتماعاً طويلاً وعاصفاً طلب الوجهاء على أثره من الشيخ سالم تقديم طلب رسمي للحكومة البريطانية للمساعدة، وقد وافق الشيخ سالم مرغماً حيث كان الشعور عند الكويتيين هو أن الكويت غير قادرة على صد الإخوان مرة ثانية. وقد وصلت في ذلك الوقت سفينة بريطانية حربية ووصلت عشرون سفينة حربية يوم ٢١ تشرين الأول ([١]).

ومنذ البداية كان واضحاً أن الشروط كانت غير مقبولة ومنها وجوب اعتناق الكويتيين لعقيدة الإخوان، ولم يقابل الشيخ سالم الوفد إلا يوم ٢٤ تشرين الأول ١٩٢٠ وقد حضر الميجر مور جزءاً هذا الاجتماع وسلم الوفد نسخة من الإنذار الذي أسقط من الطائرة على قوات فيصل الدويش([٢]). كما أخبر الميجر مور الوفد بمضمون الإنذار شفهياً، وكان رد جفران الفقم للمعتمد البريطاني بأن ما قام به الإخوان ضد الشيخ سالم إنما هو بموجب أوامر ابن سعود المباشرة، وقد رد المعتمد بأنه لا يصدق هذا الادعاء، وأن ابن سعود هو صديق للبريطانيين، وقد أكد لهم مؤخراً بأنه لن يتحرش بالكويت،وأن ابن سعود رجل شريف ويحافظ على كلمته، وقد كرر الميجر مور تحذيراته ثم انصرف من الاجتماع، كما أن الشيخ سالم رفض أن يزود الوفد بالمؤن من الكويت، عند اجتماع وفد فيصل الدويش بالشيخ سالم والمعتمد البريطاني، حيث قال المعتمد إلى رئيس الوفد "إن الشيخ سالم صديق لدولة بريطانيا البهية، وأنتم جئتم تحاربونه دون أمر من ابن سعود" فقال رئيس الوفد "ما جئنا إلا بأمره، وهو صديقكم أيضاً([٣]).

---

1 - ديكسون، مصدر سابق، ص٢٥٢.

2 - القناعي، بدر خالد البدر، معركة الجهراء، موقع تاريخ الكويت، http://www.kuwait-history.net.

3 - الريحاني، تاريخ نجد، مرجع سابق، ص٢٤٧.

اتفاقية عام ١٩٢٣

حاولت الحكومة البريطانية بعد انتهاء مؤتمر العقير ترضية الشيخ احمد الجابر وتبدد شكوكه من أن الحكومة البريطانية سوف تقتطع جزءاً من الأراضي الكويتية وتضمها للعراق، وعندما أستفسر من الوكيل السياسي بالكويت وهو (الميجر مور) عن ما تم بشأن الحدود مع العراق، طلب الوكيل السياسي من الشيخ أن يبين في رسالة للحكومة البريطانية خط الحدود التي يراها صحيحة، فأجابه الشيخ احمد في رسالة بتاريخ ١٩٢٣/٤/١ يقول فيها: بان الحدود التي طلبها الشيخ سالم المبارك في رسالته الموجهة للوكيل السياسي بتاريخ ٩/١٧/ ١٩٢٠،هي نفس الحدود التي ذكرت في اتفاقية ١٩١٣م المعقودة بين الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية. فحول الوكيل السياسي هذه الرسالة إلى المندوب السامي البريطاني في بغداد، فرد المندوب السامي على هذه الرسالة بان الحكومة البريطانية تعترف بهذه الحدود والجزر التي أشار إليها الشيخ في رسالته، وهي الحدود الرسمية لأراضي الكويت التي تعترف بها الحكومة البريطانية، وأنها مطابقة تماما لاتفاقية ١٩١٣م وهذا ما نصت عليه الوثيقة البريطانية المؤرخة في ١٩٢٣/٤/١٩.([1])

لقد أكدت هذه الرسالة على الحدود المبينة في اتفاقية ١٩١٣م، وتعتبر هذه الرسالة أول توضيح رسمي بريطاني للحدود الكويتية العراقية بعد تشكيل الدولة العراقية الحديثة.

عندما قررت الحكومة البريطانية أن تمنح العراق الاستقلال وتهيئ له دخول عصبة الأمم عام ١٩٣٢ رأت بريطانيا أن مشكلة الحدود هذه يجب أن تحل وتحسم بصورة رسمية([2]). واتخذت قرارا سريا بتاريخ ١٩٣٢/٤/١٨ ينص على أن تكون تسوية الحدود على صورة تبادل مذكرات بين الشيخ والحكومة العراقية، إلى شيخ الكويت وهكذا من الشيخ إلى المندوب السامي إلى رئيس الوزراء العراقي وذلك حسب ما جاء في الوثيقة البريطانية.([3])

فعندما تحولت رسالة الشيخ احمد الجابر إلى رئيس الوزراء العراقي تمت مناقشتها في مجلس الوزراء، وقد أبدى هذا المجلس اعتراضه على بعض المراكز الحدودية وأجاب رئيس

---

1 -الوثيقة رقم (F.O.371/8952 M -NO:32S) والتي هي رسالة المندوب السامي إلى الشيخ احمد الجابر، عن موقع موقع عائلة المرزوق، HTTP://WWW.AL-MARZOOK.COM/BORDER.HTM.

2 -العراق، تاريخ، الموسوعة العلمية، HTTP://MOUSOU3A.EDUCDZ.COM.

3 -الوثيقة البريطانية رقم (F.O.371/16010) عن موقع موقع عائلة المرزوق، -HTTP://WWW.AL-MARZOOK.COM/BORDER.HTM.

الوزراء العراقي على هذه الرسالة بكتاب بتاريخ ١٩٣٢/٧/٢١- حسب ما تذكر الوثيقة البريطانية([١])،حيث ذكرت أن رئيس الوزراء العراقي آنذاك نوري باشا السعيد لم يبد في رسالته هذه أية ملاحظات تذكر عن الحدود البرية، ولكنه استفسر عن موقع مائي يقع في خور عبد الله يسمى (حليبه) حيث ذكر أن هذا الموقع هو موقع عراقي، وأن فيه دائماً مركزاً للشرطة العراقية منذ عام ١٩٢٧م. وقد أبدى تخوفه من أن هذه المراسلات قد تؤدي إلى تغيير في مواقع الحدود الحالية، لكن المندوب السامي البريطاني طمأنه مؤكدا له بأنه توجد نية في تغيير الحدود بين الكويت والعراق، وعرض عليه خريطة الحدود لعام ١٩٢٣ تبين أن موقع حليبه يقع ضمن الأراضي العراقية.كما تبين هده الاتفاقية أيضا بأنه في يوم ١٩٣٢/٧/٣٠ تم إبلاغ الشيخ احمد الجابر بموافقة الحكومة البريطانية على التعريف الموضح للحدود القائمة بين العراق والكويت، كما هي مفصله في كتاب رئيس الوزراء العراقي، وهي مطابقة تماما للحدود التي ذكرت في اتفاقية ١٩١٣([٢]).فرد الشيخ احمد بكتاب تاريخه ١٩٣٢/٨/١٠ يشيد فيه بالجهود البريطانية بهذا الشأن، ويوافق على وصف الحدود الكويتية العراقية كما أشار إليها رئيس الوزراء العراقي في كتابه هذا. وبذلك تكون مسألة الحدود قد استقرت بين الكويت والعراق، وان التقاء الإرادتين كما تذكر هذه الوثيقة يشكل اتفاقا واضحا وصريحا ويعتبر اتفاقا دوليا يلزم الجانبين([٣]).

ويرى المؤرخ الكويتي عبدالملك التميمي أن العلاقات السياسية الرسمية بين الكويت والعراق قد بدأت منذ عام ١٩٣٢ عندما تمت المراسلات بينهما حول القضايا المشتركة وخاصة الحدودية([٤]).

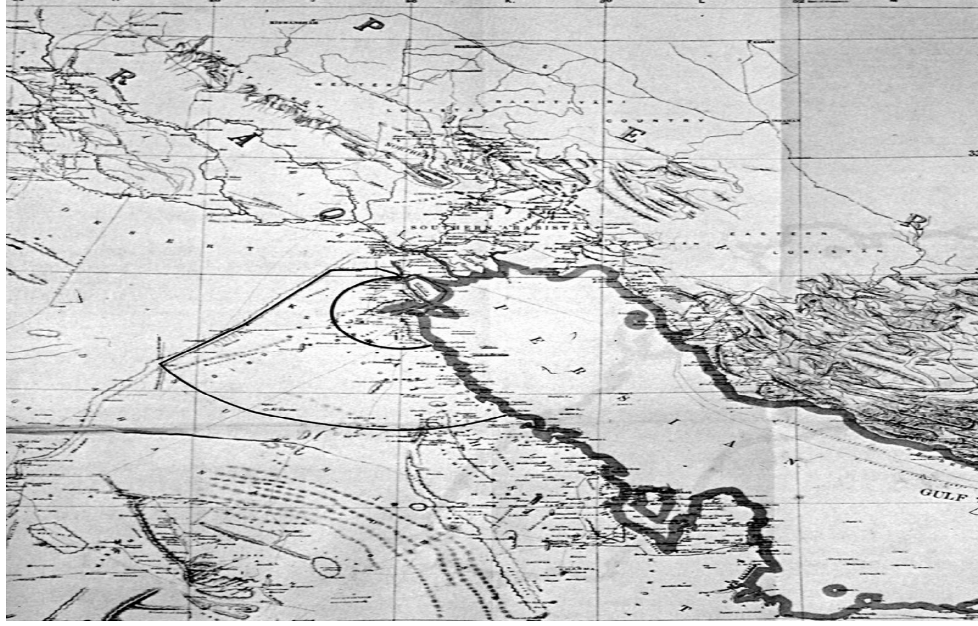
---

1 -الوثيقة البريطانية رقم (F.O.371/18910) عن موقع موقع عائلة المرزوق، -http://www.al .marzook.com/border.htm

2 - أحمد عبد الونيس شتا : "العلاقات الكويتية – العراقية : ١٩٦٣-١٩٩٠"، عن أحمد الرشيدي وآخرون، مرجع سابق ص ص : ٦٧٥ - ٦٧٦.

3 - رزق، يونان لبيب، "نشأة دولة العراق وقضية الحدود العراقية – الكويتية : ١٩١٩-١٩٥٨"، مركز البحوث والدراسات، جامعة القاهرة، نوفمبر ١٩٩٣م، ص ٤٣٣-٤٣٤.

4 - التميمي، عبد الملك، العلاقات الكويتية – العراقية،صحيفة السياسة، ٣-٩-٢٠٠٢، ص:٧.



خط حدود اتفاق ١٩٢٣(١)

تم على هذا الأساس رسم الخرائط للحدود بين الدولتين على النحو المبين أدناه، والذي تم ذكره في كتاب رئيس الوزراء العراقي الذي وافقت عليه الحكومة البريطانية، ويعرف بأنه ترسيم الحدود لعام ١٩٣٢ وكان على النحو التالي:

١ - يسير خط الحدود مع خط الثالوك في وادي الباطن (الثالوك يعني اعمق نقطه في الوادي)

٢ - يسير خط الحدود بخط مستقيم شرقا من الباطن إلى الجنوب حتى آخر نخله تقع إلى أقصى جنوب صفوان بميل واحد وقد أشير إلى هذه النقطة بعلامة (X)

٣ - يسير خط الحدود وبخط مستقيم من النقطة (X) هذه الواقعة جنوب صفوان إلى النقطة التي يلتقي فيها خور عبد الله مع خور الزبير

٤ - يسير خط الحدود مع الثالوك في خور عبد الله إلى البحر المفتوح

وجدت صعوبات في تطبيق هذه الحدود على الطبيعة، فقد استبدلت عبارة آخر نخلة بالإعتماد على خطوط العرض، وكذلك استخدمت خطوط العرض في نقطة التقاء (خور الزبير وخور عبد الله أو بالتحديد خور شيطانه) وتركت نقط الماء المنخفضة كلها للعراق مما جعل خور الزبير بأكمله للعراق(٢).

---

[1] - الحدود الشمالية، موقع عائلة المرزوق، http://www.al-marzook.com/border.htm.

[2] - جغرافيا وخرائط دول الوطن العربى، yynnbb.com/vb/showthread.

المطالبة بالضم

بداية المطالبة

بعد تتويج الملك غازي نجل الملك فيصل الأول في عام ١٩٣٣ ملكاً على العـــراق، وكـــان عمره ٢١ سنة، بدأت معه الدعوة إلى ضم الكويت تحت التأثيرات الألمانية الخاصـــة بـــضم هتلـــر للنمسا ومحاولة الملك الشاب تقليد الدعاية الألمانية، فقام بواسطة محطته الإذاعية – التي كانت تبث من قصر الزهور – بالمطالبة بضم الكويت ([1])

ومن الملاحظ على مجمل فترة حكم الملك غازي والشخصيات التي ساعدته في إدارة شؤون الحكم و تبوأت مهمات متعددة، أو التي كانت تعمل في الظل السياسي، كانت جميعها من الشخصيات الوطنية، التي لعبت دوراً حاسماً في العمل السري والمعلن لضم الكويت إلى العراق، وكانت كلها على صلة وثيقة مع الأحداث في فترة حكم الملك (فيصل الأول ومن تلك الشخصيات رشيد عالي الكيلاني رئيس الوزراء والمُعيّن في فترة حكم الملك غازي رئيساً للديوان الملكي وهو عضو حزب الإخاء الوطني. ونادت شخصية أخرى بالعمل على اتخاذ الخطوة العملية لضم الكويت إلى العراق، وهي شخصية مهمة أصبحت في واجهة العمل السياسي ولها موقف واضح وصريح من قضية عودة الكويت، هذه لبشخصية جميل المدفعي الذي عينه الملك غازي رئيساً للوزراء، وكان يشغل في فترة حكم الملك فيصل الأول وزيراً للداخلية في حكومة نوري السعيد وكان له موقفه عندما أدلى بتصريح شديد اللهجة وذلك عندما قام بزيارة الكويت بهدف التباحث مع شيخ الكويت حول حقوق العراق وتوضيح الحقائق([2]).

وبالرغم من تأييد الحكومة البريطانية لقيام المجلس التشريعي في الكويت في العام ١٩٣٨([3]) إلا أن بريطانيا ومع سماحها للشيخ أحمد الجابر بتوقيع الاتفاقيات السياسية إلا أنها لم تكن متساهلة في أمرين:

---

[1] - العبد القادر، 'الحدود الكويتية العراقية'، مرجع سابق، ص:٣٣.

2 - مخلف، شاكر الحاج / رئيس تحرير جريدة (المدار الأدبي)، الكويت والعراق بين الاحتراب ووحدة التراب، دراسة الوثائقية، http://www.al-moharer.net

3 - خطاب السير "ترنشارد فاول إلى الشيخ أحمد الجابر الصباح بالرقم C/731، في ٥ أكتوبر ١٩٣٨ ، ورد الشيخ عليه في ١١ اكتوبر ١٩٣٨.

الأول: أن شيخ الكويت، هو الرأي الدستوري للإمارة، وينبغي أن تبقى العلاقات الرسمية معه وحده.

الثاني: أن بريطانيا هي التي تتولى نيابة عن شيخ الكويت مباشرة شؤون الكويت الخارجية([1])

وتأزم الأمر واصبح اكبر من دعاية أو حرب إعلامية فقد أشارت الوثيقة البريطانية[2] إلى أن الحكومة البريطانية لديها معلومات بأن العراق ينوي استخدام القوه لاحتلال الكويت، وان الحكومة البريطانية بالمقابل سوف تستخدم القوة العسكرية هي أيضا لطرد العراق من الكويت، و تشير وثيقة بريطانية أخري بتاريخ ١٩٣٩/٤/٢٠[3] على أن الملك غازي قد عقد العزم على غزو الكويت، وانه اتصل ذات ليلة برئيس أركان الجيش يأمره باحتلال الكويت، فما كان من رئيس الأركان إلا أن اتصل بنائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع في ذلك الوقت ناجي شوكت، واخبره عن اتصال الملك به مباشرة دون إبلاغ الوزير المختص، مما دعا وزير الدفاع للإتصال بالملك على الفور، ويعتذر عن تنفيذ هذا الأمر لعدة أسباب تحول دون تنفيذه هذا الأمر؛ منها أسباب دستورية حيث أن هذه الأوامر يجب أن تعطى من قبل رئيس الوزراء شخصيا وليس من الملك نفسه، وان رئيس الوزراء نوري السعيد حاليا خارج العراق في زيارة رسميه إلى لندن، وعندما يعود سوف يعرض عليه هذا الأمر، كما أن الوزير حذر الملك من مغبة تحرك بريطانيا والسعودية وإيران، الذين قد يتدخلون في هذه المسألة وليس بمقدور العراق مواجهة هذه الدول منفردا. فاتصل وزير الدفاع برئيس الأركان ليبلغه بوقف هذا الأمر، ولكن رئيس الأركان أخبره بأن ليس في مقدوره عدم تجاهل هذه الأوامر العسكرية خصوصا وأنها صادرة من الملك نفسه، وهو القائد الأعلى للجيش، ولا أحد يستطيع إلغاءها ألا الملك.وتم إبلاغ السفير البريطاني بذلك فتوجه على الفور لمقابلة الملك بتاريخ ١٩٣٩/٤/٣ وحذره من إي عمل عسكري طائش ضد الكويت، قد يهدد المصالح البريطانية فيها

1 - انظر الرسالة السرية الرقم ٥/١٥٥ الصادرة من المندوب السامي البريطاني في بغداد إلى "جعفر العسكري" رئيس وزراء العراق بالوكالة بتاريخ ١٦ يوليو ١٩٣٢.

2 - الوثيقة البريطانية رقم F.O.371/19967 بتاريخ ١٩٣٦/١/١٠ عن موقع موقع عائلة المرزوق، http://www.al-marzook.com/border.htm

3 - الوثيقة رقم F.O.371/٢٣١٨١ بتاريخ ١٩٣٩/٤/٢٠ عن موقع موقع عائلة المرزوق، http://www.al-marzook.com/border.htm

وفي الخليج،غير أن الملك غازي عندما أدرك جديةً التحذيرات البريطانية أكد للسفير عدم وجود أية نية لضم الكويت بالقوة العسكرية. و بعد خروج السفير من عند الملك اتصل الملك بمتصرف لـواء البصرة وطلب منه أن يجمع قوات مسلحة من الشرطة المحلية، ويغير على الجهرة وانـه سـوف يلاقي التأييد من المعارضة الكويتية.

كما استدعى الملك غازي صباح اليوم التالي نائب رئيس الوزراء [ناجي شوكت] بحـضور وزير الدفاع ووكيل رئيس أركـان الجيش،ورئـيس الـديوان الملكـي،وأبلغهم قـراره بـاحتلال الكويت،،لكن ناجي شوكت نصحه بالتريث،لاسيما أن رئيس الوزراء ما زال فـي لندن،وأبلغـه أن العملية سوف تثير للعراق مشكلات جمة مع بريطانيا،والمملكة العربية السعودية وإيران، واسـتطاع ناجي شوكت أن يؤثر في قرار الملك غازي،وتم إرجاء تنفيذ عملية احتلال الكويت.(١)، ولما عـاد نوري السعيد إلى بغداد وعلم بالأمر،سارع بالاتصال بالسفير البريطاني وتداول معه خطـط الملـك غازي، وقرر الاثنان التخلص من الملك بأسرع وقت ممكن، وهذا ما حدث بعد مـدة وجيزة،حيـث جرى تدبير خطة لقتل الملك والتخلص منه،والمجيء بعبد الإله وصياً على العرش نظراً لصغر سن ولده الوحيد [فيصل الثاني] الذي كان عمره لا يتجاوز الخمس سنوات آنذاك. (٢)

وقد تزامنت عدة مشكلات تعلقت بمسار العلاقات بين الكويت والعـراق وطبيعتهـا خـلال الفترى ما بين ١٩٣٢-١٩٤٥ وتمثلت في:

١ - مشكلى مزارع الشيخ في العراق.

٢ - أزمة المجلس التشريعي في الكويت.

٣ - الدعاية الإعلامية العراقية العدائية ضد بريطانيا والكويت ومحاولـة العـراق ضـم الكويت.

الدوافع العراقية

هناك عدة دوافع دعت العراق إلى ضم الكويت:

١ - رغبة العراق في إنشاء ميناء في الكويت وذلك لإيجاد مخرج للتجارة العراقية عن طريق البحر المفتوح وليس شط العرب.

---

[1] - السويدي، توفيق. نصف قرن تاريخ العراق والقضية العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، ص.326 .

2- الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، ١٩٩٠، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ص ٧٦.

٢ - الخطر الإيراني على خطوط المواصلات العراقية وذلك عن طريق ضرب الموانى العراقية في وقت الحرب.

٣ - رغبة العراق في توسيع رقعته الجغرافية عن طريق تبني مشروع الهلال الخصيب

٤ - موقع الكويت الجغرافي جعل الكويت منافسا قويا للعراق مما هدد التجارة الدولية للعراق التـــي أثرت بالتالي على الاقتصاد العراقي

٥ - اكتشاف البترول في الكويت وبكميات تجارية أثارت رغبة العراق في الاستيلاء عليه.

٦ - عدم وفاء الإنجليز بوعودهم التي قطعوها للشريف حسين شريف مكة كذلك تجربه الملك فيصل وطرده من سوريا جعلت من الملك غازي وهو قليل الخبرة سياسيا يدخل في معركة سياسية قاســية يجد في دعوته لضم الكويت متنفساً قويا يقلق به الإنجليز.

٧ - تأثر الشباب الكويتي بوجهة النظر العراقية مما أدى إلى قيام معارضه بالكويت تطالب بالوحــدة مع العراق.

٨ - تشجيع الساسة العراقيين للملك غازي في الاستمرار بدعوة الضم.

٩ - الطابع العسكري لأغلب الحكومات العراقية خلال الفترة من عــام ٣٦-١٩٤١ أججــت روح الحماس عند الناس مما شجع على إعلان الدعوة بضم الكويت إلى العراق.

١٠ - فشل المجلس التشريعي بالكويت وهروب بعض أعضائه إلـــى العــراق ومطالبـــة هــؤلاء الأعضاء بالوحدة الفورية مع العراق.

١١ - محاولة ألمانيا إحلال العراق محل السيطرة البريطانية في الكويت وذلك قبيل الحرب العالمية الثانية.[١]

وثيقة رقم (٢١)

تتضمن هذه الوثيقة تقريراً سرياً يتناول موضوع استمرار إذاعة - قصر الزهور – التي أنشأها الملك غازي، والموجهة للكويت بهدف تحفيزه للخلاص من نظام شيخ الكويت، والعودة إلى أحضان الوطن الأم – العراق[٢]. وتناولت الوثيقة نص إذاعي أجرته إذاعة قصر الزهور يوم ٢٨ شباط مع نوري السعيد، وتحدثت إليه طويلاً هذا اليوم، حول المواضيع الرئيسية الثلاثة التالية:

- الكويت

---

[1] - الحدود الشمالية، مرجع سابق.

[2] - الوثيقة رقم: F0371/ 23180، بتاريخ آذار/مارس ١٩٣٩.

- فلسطين

- الموقف الداخلي

"١ - الكويت: أخبرني الجنرال – نوري – الذي كان مع الملك طيلة هذا الصباح، بأن البث من إذاعة القصر سببه استلام الملك لبرقيات معنونة إليه شخصياً و تصله مساء كل يوم، ولقد عبرت الحكومة (العراقية) عن أسفها لي لاستمرار هذا البث بعد ذلك، بعد أن قمت بالاتصال بوكيل رئيس الوزراء (برقيتي رقم ٢١) حيث قامت الحكومة بطرح الموضوع على صاحب الجلالة، على أمل ألاّ يكون بعد ذلك أي بث إذاعي ضد الكويت، وقلت بأن الصحف ما زالت تنشر المقالات، وبأن طلبة كلية الحقوق قد طلبوا السماح لهم للقيام بتظاهرات، إذ يجب أن يتوقف كل ذلك، وبأن الحكومة العراقية قد سمحت للموقف بأن يتطور في غياب الجنرال نوري.في ظرف محرج، طلبت فيه الحكومة العراقية منا بتسليح الجيش العراقي ليقوم بعد ذلك بضم الكويت، على حد قول الصحف،إن هذا هراء ألا أنه هراء خطير، فإذا لم تتمكن الحكومة من السيطرة على الصحافة بأي وسيلة أخرى عدا الرقابة، فإنه يتوجب إغلاق بعض هذه الصحف، كما فعلت الحكومات السابقة من قبل، وأن بعض المقالات من وجهة نظري تبدو كأنها مدفوعة من قبل الألمان، حيث أساءت بشكل أكبر إلى الموضوع، تعهد الجنرال – نوري – بمعالجة الموقف، وآمل أن يحالفه النجاح أكثر من ناجي شوكت رئيس الوزراء السابق".

إلا أن عام ١٩٣٧ شهد تطوراً ايجابياً في قضية ترسيم الحدود حين تم الاتفاق في مايو في ذلك العام على توصيفها على نحو يمهد لعملية الترسيم وقد جاء على النحو التالي:



أولاً : يبدأ الحد من نقطة الوجه، وهي نقطة التقاء وادي العوجه بوادي الباطن.ثانياً : يتبع خط الحدود بعد نقطة بدايته ثالوك وادي الباطن أي يسير مع أعمق مجرى لوادي الباطن في اتجاه الشمال الشرقي. ثالثاً : يسير الحد بخط مستقيم شرقاً من الباطن إلى جنوب أخر نخلة تقع إلى

أقصى جنوب سفوان بميل واحد. رابعاً : يكون امتداد الحد من النقطة الواقعة جنوب سفوان حتى النقطة التي يلتقي فيها خور عبدالله بخور الزبير حتى البحر المفتوح([١]).

تضاعف عدد القوات البريطانية في العراق بعد إعلان رشيد عالي الكيلاني ثورته سنة ١٩٤١، فأحتلت البصرة وقطعت بغداد من الشمال. وبالرغم من كون الوحدات العراقية أكبر عدداً، إلا أنها لم تتمكن من مضاهاة القوة العسكرية التي تمتلكها بريطانيا، ولم يمض وقت طويل حتى بلغت الجيوش البريطانية مشارف بغداد. فانهارت حكومة رشيد عالي والمربع الذهبي، بسبب الإرباك الذي سببه التقدم المتواصل للقوات البريطانية نحو العاصمة. وبالرغم من الدعوة إلى الجهاد التي أطلقها عدد من رجال الدين وبالرغم من محاولات وسائل الإعلام الحكومية، فإن قطاعات الشعب العراقي التي كان بإمكانها أن تغير مجرى الأحداث العسكرية لم تستجب لنداء الحكومة الداعية للتحالف معها. بل على العكس، عمد زعماء القبائل الكردية والشيعية في كثير من الحالات إلى مساعدة القوات البريطانية.[٢]

---

[1] العلاقة العراقية ــ الكويتية بين الأمس واليوم أزمـــــــة التصريحات النيابيـــــة بيـــــــن العـــــراق والكويــــــت، أخبار الاتحاد.

[2] تريب، المرجع السابق، ص 157.

الفصل الثاني

العلاقات بين الكويت والعراق خلال الفترة

"من ١٩٢١م إلى ١٩٥٨م"

ترتبط الكويت مع العراق بروابط قوية ذات أصول تاريخية عميقة فإلى جانب صلات القربى والنسب والجوار والدين والقومية واللغة المشتركة هناك الصلات التاريخية الوثيقة، كما أن الكويت كانت تعتمد على العراق في كثير من أمورها الحيوية، حيث كانت تستورد منها الماء والغذاء فضلاً عن وجود ممتلكات زراعية واسعة للشيوخ في البصرة والفاو وغيرها، تدر دخلاً كبيراً للأسرة الحاكمة، وإذا قرأنا التاريخ الحديث تبين لنا أن ثمة فارقاً كبيراً بينهما من حيث المركز والتطور السياسي.(١)

لقد تعثر التنقيب عن النفط في الكويت بعد حصول بريطانيا على امتياز التنقيب عنه في العراق بعد عام ١٩٢١م، وزادت الشركات التركيز على المناطق المنتجة للنفط وزاد إنفاق الأموال على عمليات البحث، ومع ذلك فإن السياسة البريطانية كانت حريصة على الاهتمام بنفط الكويت والمناطق الأخرى في الخليج بدليل الدور المهم الذي لعبته اتفاقية (العقير) ١٩٢٢م.

وبعد عام ١٩٢٨م استمرت ظروف التنافس على النفط منها التنافس البريطاني الأميركي واتفاقية "الخط الأحمر"، وقد حصل هولمز (Holmez)[٢] عن امتياز التنقيب على النفط في الكويت في الوقت الذي بدأت فيه شركة البترول الإنجليزية - الفارسية استعدادها للقيام بأعمال البحث الجيولوجي بالكويت(٣).

وبعد عام ١٩٣١م أشتدت المنافسة الإنجليزية الأمريكية على نفط الكويت، وانتهت تلك المنافسة بأن يكون أمتياز التنقيب عن النفط الكويتي مناصفة بينهما. ولقد واجهت تلك الشركات مشكلات في التنقيب عن النفط في الكويت، وتتمثل في اشتراط وزارة المستعمرات البريطانية ١٩٢٨م الجنسية البريطانية أساساً حتى تسمح بموجبه الكويت بالمسح الجيولوجي والتنقيب عن

---

(1) الرشيدي، مرجع سابق، ص ٢٣٣.

2 - هولمز ممثل الشركة الشرقية العامة البريطانية للتنقيب عن النفط.

(3) الرشيدي، مرجع سابق، ص ٢٣٣.

النفط. ولحل مسألة التنافس البريطاني الأمريكي تكونت "شركة نفط الكويت المحدودة"، عام ١٩٣٤م لكل طرف ٥٠% من رأس مالها وتم اكتشاف أول بئر في منطقة برقان وحفرت الآبار فيها في عامي ١٩٣٩م و١٩٤٢م وتوقف العمل عن التنقيب بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية، ثم استؤنف العمل قبل نهاية عام ١٩٤٥م. وفي عام ١٩٤٦م تم تصدير أول شحنة نفط كويتي، واستمر التنقيب والتصدير حتى عام ١٩٦٠م وتحولت الكويت من إمارة صغيرة إلى كيان شهد تطوراً سريعاً وكبيراً.

مؤتمر العقير(١٩٢٢)([١]):

عقد مؤتمر العقير عام ١٩٢٢ في شهر نوفمبر وكان الهدف منه إيجاد حل لمشكلات الحدود بين نجد والعراق من جهة والكويت والعراق ونجد من جهة أخرى.

وحضر المؤتمر رئيس الوفد النجدي "ابن سعود" وعن بريطانيا المندوب السامي البريطاني في بغداد السير "برسي كوكس" (Brissy Cox) ووزير المواصلات والأشغال العراقي "صبيح بك"، ومثل الكويت الوكيل السياسي البريطاني الميجور "مور" (Moor) والشيخ "فهد الهذال" من قبيلة عنزه. واتضح من جلسات المؤتمر رغبة "كوكس" في رسم الحدود مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية العراق كدولة ذات حدود واضحة،خاصة مع احتمالات توقيع اتفاقيات نفطية مع بريطانيا. أما فيما يتعلق بنجد فأصبحت هناك ضرورة لوقف الاعتداءات على حدود جيرانها في الشمال والشمال الشرقي "العراق، شرق الأردن، والكويت"([٢]).

واتضح أن الهدف السياسي هو جعل الكويت دولة فاصلة بين نجد والعرق، وقال "صبيح بك": "منذ أن خلق الله العالم ومنذ جرى تدوين التاريخ فإن حدود العراق تمتد جنوباً حتى اثني عشر ميلاً من الرياض عاصمة "ابن سعود"، ويحدها البحر الأحمر من الغرب حيث تشمل حائل والمدينة وينبع وتمتد شرقاً لتشمل الهفوف والقطيف على الخليج العربي، والله شهيد أن هذه هي حدود العراق الحقيقية بلا منازع"([٣]).

وتم توقيع الاتفاقية في ٢ كانون الأول ١٩٢٢م حيث وقعها ممثل الكويت الميجور "مور" و"عبدالله دملوجي" عن ابن سعود، وأصبحت الحدود اعلى النحو التالي:

[1] - انظر الملحق رقم (٦) في هذه الدراسة.

[2]- الهاجري والعنيزي، مرجع سابق، ص ١٩٦.

[3] - الهاجري والعنيزي، مرجع سابق، ص ١٩٧.

"غرباً عند التقاء وادي العوجة بوادي الباطن ومن هذه النقطة بعد أن تركت رتي تحت سيطرة نجد وتمتد الحدود بخط مستقيم إلى نقطة التقاء خط العرض التاسع والعشرين بنصف الدائرة الحمراء التي أشير إليها في الاتفاقية الإنكليزية التركية عام ١٩١٣م من هنا يتبع الخط نصف الدائرة الحمراء حتى يصل إلى نقطة على الساحل تقع جنوب العقيلة".[١]

ونتج عن الحرب العالمية الأولى تثبيت الحدود العراقية الكويتية بموجب اتفاقية عام١٩١٣م وتأكد هذا في مؤتمر العقيرسنه ١٩٢١م وكان هذا التثبيت من جانب بريطانيا التي كان لها اليد العليا في العراق والكويت بعد سقوط الدولة العثمانية، وهذا يعني أن الكويت استمرت إقليماً مستقلاً عن العراق حتى في ظل الحكم البريطاني.[٢]

كان الهدف الأول من إبرام هذه المعاهدة التي جاءت نتيجة لامتداد الحركة الوطنية في العراق بعد الحرب العالمية الأولى، أن تحل محل صك الانتداب على أساس العلاقات المتبادلة بين الدولتين المتحالفتين، واعتراف الحكومة البريطانية بالسيادة الوطنية في العراق على أن يكون لها حق حماية حقوق الأقليات، وعلى أن تسعى بريطانيا لإدخال العراق عصبة الأمم في أقرب وقت ممكن، وأن تلتزم بريطانيا بالمساعدات والإمدادات المسلحة لقوات ملك العراق على أن تعقد بين الجانبين اتفاقية لتقييم حجم الإمدادات. كذلك نصت هذه المعاهدة على تنظيم شئون العدل وغير ذلك من الأمور التي تمس مصالح الأفراد، وعلى أية حال فإن المعاهدة نظمت إلى حد ما العلاقات بين بريطانيا والعراق، حيث كانت جميع الأحكام بقبضة الحكومة البريطانية على العراق وحكومته التي أصبحت عبارة عن منفذ لرغبات بريطانيا، بل وجعلت الدور الرئيس في السياسة العراقية للمندوب السامي البريطاني،الذي أعطته المعاهدة إشرافاً تاماً على السياسة الداخلية وممارسة كاملة للسياسة الخارجية.[٣]

ولقد قدم نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي إلى المندوب السامي البريطاني السيد همفري كتاباً رسمياً في ١٩٣٢/٧/٢١ لتأكيد الحدود الموجودة بين العراق والكويت([٤])، وذلك كخطوة لقبول

---

1 - الهاجري والعنزي، مرجع سابق، ص ١٩٨.

2 -العبد القادر، الحدود الكويتية العراقية، مرجع سابق، ص ٣٩.

3 - عبدالرحيم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، الطبعة الخامسة، مرجع سابق، ص ٣٣٦.

4 - (أنظر الملحق (١٠) في هذه الدراسة: وثيقة أصل كتاب رئيس وزراء العراق إلى المندوب السامي البريطـاني في العراق في ٢١ يوليه ١٩٣٢ يؤكد فيه الحدود الكويتية ــ العراقية) و(وثيقة ترجمة كتاب رئيس وزراء العـراق

العراق دولة مستقلة وعضواً في عصبة الأمم المتحدة لأن شروط الانضمام أن تكون مستقلة ومعلومة الحدود مع جاراتها، كما تم تبادل مراسلات بين رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد وشيخ الكويت أحمد الجابر في نفس المناسبة المناسبة حيث أكدت المراسلات الحدود القائمة بين العراق والكويت حسب اتفاق ١٩١٣، ومراسلات ١٩١٣،([١]) وبعد أن أعلنت بريطانيا أن العراق حقق شروط الاستقلال واكتملت لديه معلومات الأمم والشعوب المتحضرة، وإن العراق قد وقع معاهدة صداقة مع الحفاظ على مصالح بريطانيا الحيوية، وأصبحت العراق أول دولة تحت الأنتداب تحرز الاستقلال وتتخلص من الانتداب البريطاني.[٢]

وقد استمرت الرسائل المتبادلة منذ عام ١٩٢٣ حتى ١٩٣٢/٧/٢١ وهو تاريخ الرسالة التي أرسلها نوري السعيد إلى المندوب السامي فرانس همفري التي أكدت على حدود العراق (من تقاطع وادي العوجة مع الباطن إلى جهة الشرق بإمتداد الباطن جنوبي آبار سفوان وجبل سنام وأم قصر، إلى نقطة إلتقاء خور الزبير بخور عبدالله وتعد حد وربة بوبيان ومسكان وفيلكا وعوهه وكبروأم المرادم للكويت، ويلاحظ أن وصف الحدود الوارد في خطاب نوري السعيد لم ينشئ أي تعيين جديد للحدود، بل كان مجرد تأكيد على حدود قائمة ومعروفة، وقد وافق الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت آنذاك على ذلك التحديد في رسالة بعث بها إلى الوكيل البريطاني في الكويت في ١٠ آب عام ١٩٣٢م وكما يلاحظ فأن العراق ممثلاً برئيس وزارئه أخذ زمام المبادرة في تعيين الحدود مع الكويت وتوضيح خطها.[٣]

ولقد وافق نوري السعيد على ما اقترحه الشيخ أحمد الجابر في عام ١٩٣٢م دون أي اعتراض سوى على موقع (الهليبة أو الحليبة الذي يعتبر أنه موقع عراقي فيه آبار مياه) وقد طمأنه المندوب السامي بأن تبادل الرسائل ليس سوى مجرد تأكيد للحالة القائمة وليس هناك نية لتعديل الحدود، فتم إبلاغ الشيخ أحمد الجابر بواسطة المقيم السياسي بالكويت بموافقة الحكومة البريطانية على الحدود، كما هي مفصلة في كتاب رئيس الوزراء العراقي وقد ردّ الشيخ جابر على المقيم

إلى المندوب السامي البريطاني في العراق في ٢١ يوليه ١٩٣٢ يؤكد فيه الحدود الكويتية ــ العراقية) عن Arabian Boundaries, Vol.7, P.372.

1 - هلال، رضا، الصراع على الكويت مسألة الأمن والثروة، دار سينا للنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩١، القاهرة.

2 - العبد القادر، مرجع سابق، ص ٤٠.

(3) إعداد لجنة من المختصيين، يوسف الغنيم، مرجع سابق، ص ٤٢.

السياسي بموافقته على عرض رئيس الوزراء العراقي، بتاريخ ١٩٣٢/٨/١ الذي كان تأكيداً لما جاء في معاهدة ١٩١٣م الإنجليزية العثمانية ومراسلات ١٩١٣م، وبذلك تكون عملية تعريف الحدود قد تمت ولم يبق سوى عملية تعيينها ولم يصدر بعد ذلك إعلان من نوري السعيد يبطل فيه هذا الاعتراف.[١]

وقد حرصت حكومة العراق على إتمام هذه المراسلات والحصول على موافقة الكويت لتستوفي بذلك شرطاً أساسياً لقبولها عضواً في عصبة الأمم، وهو أن تكون الدولة طالبة العضوية لها حدود واضحة مع جيرانها" ولذلك نجد أن العراق بعد تبادل الرسائل حول الحدود مع الكويت وجهت في ١٩٣٢/٩/٢٧م خطاباً إلى الأمين العام لعصبة الأمم سير **"أريك موند"** تذكر فيه أنه "باستثناء بعض المناقشات حول التعريف الدقيق للحدود مع سوريا فإن حدود العراق مع جيرانها هي حدود واضحة تماماً"، وهو أمر ينطبق على حدودها مع الكويت التي حرصت العراق على تأكيد ثباتها مع تفصيل وبيان لها في خطاب نوري السعيد.

ونتيجةلاستيفاء هذا الشرط الأساس وافقت لجنة نظر طلبات الدول راغبة الانضمام إلى عصبة الأمم على طلب العراق وتم قبولها في ١٩٣٢/١٠/٣م.[٢]

العلاقات الكويتية – العراقية حتى استقلال الكويت ١٩٦١:

العلاقات الاجتماعية :

إن موقع العراق الجغرافي المحاط بعرقيات غير عربية، والصراعات والحروب التي توالت عليه، ومكوناته الاجتماعية من أكراد وعرب،كل ذلك أوجد تبايناً عرقياً وأوجدت في العراق نظاماً قبلياً فريداً، على الرغم من أنه بلد ريفي زراعي بالدرجة الأولى، وقد تميزت القبائل العراقية بعادات وتقاليد خاصة بها تختلف عن العادات والتقاليد عند القبائل البدوية الكويتية، مثل قبيلة مطير والعوازم والرشايدة، وقد أشار المؤرخ البريطاني ديكسون إلى الفرق بين القبائل التي تسكن الكويت والقبائل التي تسكن بادية العراق،ذلك أن القبائل الكويتية كانت تدين بالولاء لحاكم الكويت الذي كان

[1] العبدالقادر، مرجع سابق، ص ٤٠.

[2] إعدد لجنة من المختصيين، يوسف الغنيم، ٢٠٠٣، ص ٤٢.

يقوم بتحصيل الزكاة منها، وحاربت مع حكام الكويت من آل الصباح في عدة معارك فتحول الولاء بالمعنى السياسي للقبلية إلى الولاء للوطن([1]).

العلاقات الأسرية:

لاشك أن العلاقات الأسرية تقوى بين الدول المتجاورة بحكم انتقال السكان، وما ينتج عنه من مصاهرة ونسب. وقد قامت علاقات أسرية بين سكان القطرين خلال العقود الماضية بحكم صلات الجوار والاختلاط بينهما، فأهالي العراق يرحلون إلى الكويت ويقيمون فيها، كما أن للكويتيين الكثير الأملاك والمصالح الحيوية في العراق وهذا دفع الكثيرين منهم إلى الاستقرار فيه لمتابعة هذه المصالح وبالتالي حدثت المصاهرة وانتقلت بعض العراقيات إلى الكويت.

وفي هذا الجانب يذكر بعض الدارسين أن الهجرات بين الكويت والعراق بحكم الجوار والعلاقات التاريخية والاقتصادية،قد أفضت إلى أن يكون عشرون بالمائة من الكويتيين من أصل عراقي وربما تصل هذه النسبة إلى أكثر من ذلك([2]).

تعتبر ظاهرة امتلاك المواطنين الكويتيين لمزارع وأملاك في العراق خير دليل على ما كانت عليه العلاقات بين الكويت والعراق منذ القدم، وقبل استقلال العراق عام ١٩٣٢م، إذ كان الكويتيون يمتلكون مزارع كبيرة للنخيل في منطقة البصرة والفاو والزبير العراقية بل إن بعضهم أقاموا لفترات متقطعة في هذه الأملاك لإدارتها والعناية بها، وفي مراحل لاحقة تطورت أمورهم إلى الزواج من العراقيات.

---

1 رزق، مرجع سابق ص٣٨٩.

[2] صحيفة السياسة 'ندوة العلاقات الكويتية – العراقية'، ٢٠٠٢/٩/٣م، ص٧.



بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل

مديرية التسجيل العقاري العامة

صورة ضوئية من كتاب وزارة العدل العراقية حول العقارات الكويتية

ويذكر المؤرخ الكويتي فرحان الفرحان أن الكويتيين يمتلكون مقاطعات زراعية شاسعة منذ الدولة العثمانية وفي العهد الملكي العراقي، وأن الشيخ عبدالله الصباح شقيق حاكم الكويت آنذاك الشيخ مبارك الصباح كان له أملاك كثيرة للأسرة الحاكمة، وأوكل رعايتها لأسرة الراشد النجدية حيث انتقلت الأسرة إلى الفاو الزراعية، ومازالوا يملكون وثائق ورسائل تحمل توجيهات من الشيخ عبدالله الصباح وجراح ومحمد الصباح بشأنها، وقد وكّل الملاك الكويتيون بعض العراقيين لإدارة مزارعهم في العراق والإشراف عليها وهو ما يطلق عليهم وكلاء، نظراً لعدم بقاء هؤلاء في هذه الأملاك لإدارتها بسبب الاضطرابات السياسية التي مر بها العراق منذ مطالبة الملك غازي يضم الكويت عام ١٩٣٣م([1]).

وبعد تتويج الملك غازي نجل الملك فيصل الأول في عام ١٩٣٣ ملكاً على العراق، قام بواسطة محطته الإذاعية – التي كانت تبث من قصر الزهور – بالمطالبة بضم الكويت، وواكب هذه الدعاية انتقادات حادة لشيخ الكويت في حملة صحفية تزامنت مع أحداث عام ١٩٣٨ في الكويت حيث حل فيها شيخ الكويت أحمد الجابر المجلس النيابي بعد تأسيسه بستة شهور ([2]).

وقد طالب الملك غازي بضم الكويت للعراق لأسباب منها تزامن المشكلات الداخلية للعراق مع اكتشاف حقل البترول ١٩٣٨ في الكويت، كما كانت تجارة التهريب في تلك الفترة سببا في خلق

---

[1] صحيفة السياسة 'ندوة العلاقات الكويتية – العراقية'، ٢٠٠٢/٩/٣م، ص٧.

([2]) العبدالقادر، مرجع سابق، ص ٤١.

مشكلات سياسية لاختلاف طبيعة النظامين الاقتصاديين العراقي والكويتي، غير ان مطالبة الملك غازي بضم الكويت أخرت موضوع ترسيم الحدود بين الدولتين، حيث انتهت تلك المطالبة بالضم مع وفاة الملك غازي في ظروف غامضة في العام ١٩٣٩ (١).

كما أن الأزمات الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق منذ إعلان الاستقلال، ابقت فكرة الضم حية في الأذهان عبت دوراً في إ فكلما تعرض حكام العراق لأزمة من الأزمات تم تحويل أنظار الشعب العراقي إلى قضية الكويت، وصوروا له ما سيدره عليه ضم الكويت أو انضمامها من ثروة وازدهار. فقد أثارت العراق في أواخر الثلاثينيات أن انخفاض الرسوم الجمركية في الكويت قد أدى إلى نشاط تجارة التهريب، وأن ذلك يشكل تهديداً للاقتصاد العراقي، وقد تمكنت الحكومة العراقية من خلال الصحافة والإذاعة من التأثير على التجار العراقيين في هذا الاتجاه.[٢]

وفجرت حكومة العراق قضية إمداد الكويت بالمياه من شط العرب وذلك بتفتيش القوارب الكويتية المشتغلة بنقل الماء العذب بحجة أنها تمارس تجارة التهريب، فأدى ذلك إلى تأخر وصول مياه الشرب إلى الكويت. ويذكر ديكسون الوكيل البريطاني في الكويت: "إن آخر الطرق العراقية في مغازلة الكويتيين التلويح لهم بالفوائد التي يجنونها من الحصول على مياه شط العرب، بواسطة أنبوب قطره ٢٣ بوصة، الأمر الذي من شأنه أن يحول الأراضي القاحلة بجوار مدينة الكويت إلى حدائق غناء، وهم يعرفون أنه إذا تم ذلك فإن الفلاحين الذين سيتولون زراعة الأرض المستصلحة سيأتون من العراق، وبذلك يسيطرون على جزء كبير من الأراضي الكويتية، ويطلبون دعم دولتهم في حالة نشوء أي نزاع ولو كان مفتعلاً".**(٣)**

وظهرت محاولات عراقية متعددة لانشاء ميناء في خور عبد الله، مما حدا بالحكومات العراقية لاتخاذ الاجراءات لترسيم الحدود بين البلدين، وكانت هناك محادثات بين الجانبين العراقي البريطاني بخصوص الميناء المقترح، وذلك ضمن المحادثات البريطانية لتحديد الحدود الكويتية العراقية، وفي عام ١٩٤٠ اقترح الجانب البريطاني أن يتم بناء الميناء على حدود العراق، وتم

([1]) الصباح، مشكلة الحدود مرجع سابق، ص ٢٠٢.

[2]) لجنة من المختصين ترسيم الحدود الكويتية العراقية، مرجع سابق، ص ٤٣.

[3] - لجنة من المختصين المرجع السابق،ص ٤٤.

وصف أم قصر كموقع مريح دون اللجوء إلى تنازلات حدودية، ويبدو أن العراق اقتنع بهذا المقترح، إلا أن المشروع لم يتم إلا بعد عام ١٩٦١ وتم افتتاح الميناء عام ١٩٦٧.(١)

وبسبب ضغط حاكم الكويت وشركات النفط للبدء بترسيم الحدود طالب حاكم بريطانيا بالتسريع لتحديد الحدود التي توقف البحث فيها منذ العام ١٩٤٨ من قبل الجانب العراقي(٢)، حيث قامت الخارجية البريطانية بالطلب الى السفير البريطاني في بغداد، بواسطة المذكرة التي اعتبرت فيما بعد محاولة بريطانية لتفسير وثائق ترسيم الحدود، مثل مراسلات ١٩٣٢[٣] قامت بالطلب إلى العراق بتشكيل لجنة مشتركة لتخطيط الحدود، ووضع العلامات الحدودية وإجراء المسح وتأشير الحدود. وخلال الفترة ما بين ٢ إلى ٨ آذار عام ١٩٥٤ قام الشيخ عبدالله السالم بزيارة إلى بغداد والاجتماع بالوصي على العرش الأمير عبدالإله، الذي طرح مشروع تزويد الكويت بالمياه، وفي تشرين الثاني ولأسباب تتعلق بالانتهاكات الحدودية طالب العراق بلجنة لتقصي الحقائق بين البلدين بسبب مقتل عراقي، ولكن الحكومة البريطانية نصحت بغداد عام ١٩٥٥ بأن تتم دراسة الحدود، وقيام لجنة مشتركة لترسيم الحدود ودمج المقترح الخاص بمد مياه شط العرب عبر البصرة إلى الكويت، مع المقترح الحدودي وهو الأمر الذي رفضته الكويت، حيث رفض الشيخ عبدالله السالم مشروع مد المياه من شط العرب للكويت لظهور تقنية تحلية المياه من الملوحة، ويعتقد بأن كلفتها الاقتصادية أقل من جلب المياه من شط العرب، وهو أمر يعطي الكويت استقلاليتها بدلاً من الاعتماد على قطر آخر في هذا المجال الحيوي، وكذلك وجود ضغوط خارجية مثل الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية لرفض الطلب العراقي، مما دفع بحاكم الكويت إلى جعل موضوع الكويت غير مرتبط بالمشروعات الأخرى، مثل مشروعات مد المياه وتطوير ميناء أم قصر، وتمديد أنابيب النفط من البصرة إلى أحد موانئ الكويت بغرض التصدير، لأن موضوع الحدود يجب أن يثبت أولاً ثم الاتفاقيات بعد ذلك، وقد انعكس ذلك على الأمور الخاصة بترسيم الحدود بين الكويت والعراق وأوصلتها إلى طريق مسدود(٤).

---

[1] - العبدالقادر،الحدود الكويتية العراقية، مرجع سابق، ص٤٢.

[2] - الأعظمي، وليد، الكويت في الوثائق البريطانية، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩١، ص٢١٤.

[3] انظر الملحق رقم (١١).

4- الميال، التحديد السياسي لدولة الكويت، رسالة دكتوراه غير منشورة، مقدمة لكلية دراسات المتوسط وافريقيا، جامعة لندن، ١٩٨٦، ص٨٣.

وتميزت العلاقات الكويتية العراقية بالطابع الرسمي الودي طيلة عقدي الأربعينات والخمسينات، يتضح ذلك – على سبيل المثال – في ما طالب به وزير خارجية العراق هاشم جواد في كانون الأول عام ١٩٥٨ من 'إقامة علاقات مع الكويت على أسس جديدة من الصداقة والتكافؤ، وذلك بفتح قنصلية تجارية للجمهورية العراقية في الكويت لتكون حلقة اتصال بين البلدين'، كما ساندت مطالبة الكويت بالانضمام إلى العديد من المنظمات والمؤسسات العربية إستكمالاً لشخصيتها الدولية، بل إن العراق في هذه الفترة كان يتعامل مع الكويت كدولة مستقلة، حتى قبل أن تلغي الكويت اتفاقية عام ١٨٩٩ مع بريطانيا، وهو ما ظهر واضحاً في جوازات السفر وإجراءات الجمارك بين البلدين وكتب التاريخ والجغرافيا في معاهد التعليم العراقية، التي تشير إلى الدول المجاورة للعراق ومنها الكويت، فضلاً عن الخرائط الجغرافية التي تضمنت الحد الفاصل بين البلدين([١]).

وعندما أعلنت العراق والمملكة الأردنية الهاشيمة عن اتحاد هاشمي لمواجهة الوحدة التي تمت بين مصر وسوريا بزعامة عبد الناصر، كان نوري السعيد يخطط لضم الكويت إلى الاتحاد فطالب بريطانيا باستقلال الكويت لضمها لهذا الحلف وكانت المطالبة العراقية مدفوعة بعاملين رئيسيين:

أولهما: تقديره لأهمية انضام الكويت،خاصة أن حكامها لايرتبطون بصلة القربى إلى الأسرة الهاشمية مما يجعل قيام الاتحاد أكثر تقبلاً في المنطقة العربية. و**ثانيهما:** إدراكه لأهمية الكويت الاقتصادية وقدرتها على دعم الاتحاد وسد العجز في ميزانيته، ومن ثم مضى نوري السعيد في محاولة لإقناع كل من الحكومة البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية بالفوائد التي يمكن أن تتحقق جراء انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي الهاشمي، ملوحاً بأن ذلك الاتحاد من شأنه مقاومة التسلل الشيوعي في المنطقة العربية، ومن ثم قدم اقتراحاً إلى الحكومة البريطانية يقضي بإعلانها استقلال الكويت حتى تكون الإمارة مؤهلة بوضعها المستقل للانضمام إلى الاتحاد.[٢]

1- علاقة العراقية ــ الكويتية بين الأمس واليوم أزمـــــة التصريحات النيابيـــة بيـــــن العـــراق والكويـــت، جريدة الاتحاد، ٢٠٠٥/٦/٦، العراق.

[2] - لجنة من المختصين، المرجع السابق، ص ٤٧.

وانظر ايضاً: الشناق، عبد المجيد، العلاقات السياسية الأردنية العربية، ١٩٤٦-١٩٧٦، عمان، ١٩٩٦، ص١٣.

وقد كان للكويت موقف واضح الصلابة في مواجهة هذا الطلب الذي اقترحه نوري السعيد حين أعلن الشيخ عبدالله السالم صراحة عدم استعداد بلاده للانضمام إلى محاور سياسية بين الأنظمة الملكية والجمهورية، مؤكداً عدم وجود أية مكاسب تجنيها الكويت جراء انضمامها إلى ذلك الاتحاد بل إن الضرر قد يكون هو الأكثر توقعاً، وفضلاً عن ذلك كان الشيخ عبدالله السالم يدرك جيداً إن النظام العراقي غير مستقر، فهو لا يتمتع برصيد شعبي، ومن ثم فهو معرض للانهيار في أية لحظة، وبالتالي فإنه من الخطورة أن يربط بلاده بذلك النظام، كما ان بريطانيا كانت تعارض ذلك الانضمام خوفا على مصالح الخزانة البريطانية ([1]).

وعلى الرغم من موقف الكويت المعارض للانضمام إلى الاتحاد العربي الهاشمي ومقابلة الأوساط القومية للاتحاد العربي بالاستنكار، واعتباره مفرّقاً للصف العربي، فإن العراق لم يتجه إلى الضغط عليها وإنما على العكس من ذلك فقد حاول كسب ودها حتى يستميلها تدريجياً إلى قبول فكرة الانضمام، واستمر مرة أخرى في محاولاته إقناع بريطانيا باعتبارها الدولة الحامية للكويت، من أجل الضغط على الكويت لقبول الفكرة, وتقرر عقد اجتماع في لندن في ٢٠ تموز سنة ١٩٥٨ من أجل النظر في هذا الأمر بين المسؤولين العراقيين والبريطانيين، حيث كان الملك فيصل الثاني على رأس الوفد العراقي المؤلف من نور السعيد و وزير الخارجية توفيق السويدي وغيرهم للبحث في تفاصيل استقلال الكويت، وانضمامها الى الاتحاد العربي، وشروط الانضمام والضمانات المختلفة الى غير ذلك،([2]) ومن أجل ذلك اعدت الحكومة العراقية مشروع اتفاقيتين خاصتين بدعم الكويت للاتحاد العربي الهاشمي وانضمامها إلى ذلك الاتحاد كإمارة مستقلة تحتفظ بشخصيتها وبنظام الحكم فيها وبعلمها الخاص وسيادتها على إقليمها([3]).

ويتضح من عشرات المراسلات التي تمت بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية بخصوص انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي الهاشيمي اعتراف العراق – بما لا يقبل الشك – بالكويت ككيان مستقل ضمن حدود واضحة المعالم وشخصية سياسية مستقلة.)[4]

---

[1] Kuwait & Arab Union No. 217 , 10th April 1958 Records of Kuwait.

[2] - الأزري، عبد الكريم، تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠ -١٩٥٨، مركز الابجدية للصف التصويري، الجزء الأول، الطبعة الأولى، ١٩٨٢، بيروت، ص٦٢٦.

[3] Kuwait & Arab Union No. 217 Secret 10th April 1958m Records of Kuwait.

[4] - الغنيم، المرجع السابق،ص 48-47.

غير أن الظروف السياسية المتقلبة في الشرق الأوسط أحبطت آمال السعيد, بسقوط نوري السعيد في تموزعام ١٩٥٨. وأصبحت الكويت في مواجهة مرحلة جديدة هي مرحلة عبدالكريم قاسم، ومحاولته غزو الكويت والإدعاءات التاريخية بالمطالبة بعودة الكويت إلى العراق، وفي ٢٩ تشرين الأول ١٩٦٠ بعث الشيخ عبدالله السالم برسالة إلى رئيس العراق عبدالكريم قاسم،دعاه فيها إلى مناقشة موضوع الحدود وتشكيل لجنة مشتركة للإشراف على ترسيم الحدود، طبقاً لمراسلات عام ١٩٣٢م، إلا أن العراق لم يرد على هذه الرسالة،فبعث الشيخ برسالة أخرى في ٣ كانون الثاني ١٩٦١م للتذكير بدعوته للبدء في محادثات ترسيم للحدود، وبعد شهرين بعثت الخارجية العراقية برسالة اعتذرت فيها عن التأخر على الرد، مسوغة ذلك بانشغال الرئيس قاسم ومشيرة إلى أن اقتراحات الأمير تحت الدراسة([1]).

---

[1] - العبد القادر، مرجع سابق، ص٤٦.

الفصل الثالث

العلاقات العراقية الكويتية خلال ١٩٥٨ – ١٩٦١م

الاوضاع العراقية (١٩٥٨-١٩٦١) ([1]):

ظل الاحتلال العسكري البريطاني للعراق حتى تشرين الأول ١٩٤٧، وأراد الإنجليز عقد معاهدة جديدة مع العراق، بدلاً من معاهدة ١٩٣٠، التي لم يبق سوى سبع سنوات على انتهائها. وهكذا دارت المفاوضات بين الجانبين العراقي والبريطاني، في بغداد ولندن، في الفترة من ٨ آذار ١٩٤٧ إلى ٤ كانون الثاني ١٩٤٨، وانتهت بتوقيع معاهدة جديدة في ميناء بورتسموث البريطاني، في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨، وقَّعها صالح جبر رئيس الوزراء العراقي آنذاك([2]) عن العراق، والمستر بيفن عن إنجلترا، وهي تؤكد ما تضمنته معاهدة ١٩٣٠، من وجوب التشاور التام والصريح بين الدولتين في جميع الشؤون الخارجية، والتحالف السياسي والعسكري بينهما، وتزيد في الامتيازات العسكرية البريطانية، ونصّت على أن لبريطانيا الحق في استمرار وجود قواتها في قاعدتي الحبّانية والشعيبة، إضافة إلى حق استخدام مطارات العراق بكاملها([3]).

ونتيجة للمعارضة الشعبية للمعاهدة حاول الوصي على العرش، عبد الإله، تهدئة الأوضاع، فأصدر بياناً في ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٨، أعلن فيه أن المعاهدة لن تُبرم ولن تنفذ، ولكن رئيس الوزراء، لدى وصوله إلى بغداد، أعلن أنه سيمضي في تنفيذ المعاهدة حتى النهاية، فتجددت التظاهرات، في يوم ٢٧ يناير، واشتد عنفها، وأصبحت العاصمة كأنها ساحة حرب، وحاولت الحكومة الاستعانة بالجيش، ثم صرفت النظر عن ذلك، وقدم عدد من النواب استقالاتهم، وعلى رأسهم رئيس مجلس النواب، واستقال وزيرا المالية والشؤون الاجتماعية، فطلب عبد الاله من صالح جبر تقديم استقالته، فاستقال، ثم فر من بغداد إلى أصهاره "آل جريان" خارج بغداد.

---

[1] - عاكف، عدنان، الجيش والسياسة قبل ثورة تموز ١٩٥٨، مجلة الحوار المتمدن، المحور: دراسات وابحاث في التاريخ والتراث، - العدد: ٢٧٠٦ - ٢٠٠٩ / ٧ /١٣ .

2 - شكل صالح جبر هو أول رئيس وزراء شيعي منذ قيام الحكم الوطني وزارته الأولى، في ٢٩/ ٣/ ١٩٤٧. قوبلت الوزارة الجديدة بالمعارضة الشديدة من جانب جميع الأحزاب السياسية المعارضة، التي أعلنت أن الهدف من مجيء الوزارة هو تنفيذ السياسة الرامية، منذ نهاية الحرب الثانية، إلى إنشاء التكتلات والمشاريع التي تربط العراق بعجلة الاستعمار، الأمر الذي يؤدي إلى ضياع الأماني والتطلعات الوطنية.

3 - حسين، تاريخ العراق المعاصر، مرجع سابق، ص١٤٩.

وقررت الوزارة الجديدة، التي شكلت برئاسة السيد محمد الصدر، رفض معاهدة بورتسموث، واعتبار يوم ٢٧ يناير يوم الوثبة الوطنية([1]).

وبعد حدوث ثورة يوليو/تموز عام ١٩٥٢ في مصر، ونجاح ضباطها في الاستيلاء على الحكم، تشجعت الأحزاب العراقية المعارضة، وأخذت تقدم المذكرات إلى عبد الإله، الوصي على العرش، تطالب بالتغيير الجوهري في البلاد. وكان رد الوصي في يوم ٢٣ نوفمبر ان كلف الفريق الأول نور الدين محمود، رئيس أركان الجيش، بتشكيل الوزارة، فأعلن الأحكام العرفية، وحل الأحزاب، وأوقف صدور الصحف، واعتقل بعض السياسيين، ونزل الجيش إلى الشوارع في بغداد، وحظر التجول، وأطلق النار على المتظاهرين، وسقط منهم ثمانية عشر شخصاً قتلى، وجرح الكثيرون، وقُمعت الانتفاضة.([2])

وهكذا أصبح العسكر يتصدرون قائمة اللاعبين الأساسيين في اللعبة السياسية، وكانوا في حالات غير قليلة يشكلون الطاقم السياسي الأساسي في البلاد، وخاصة عندما يفرغ الملعب قسرا من لاعبيه المدنيين المحترفين، ويزج بهم في المعتقلات والسجون وتعطل أحزابهم، وتغلق صحفهم ويرتفع سيف الحاكم العرفي ليقضي على معالم المؤسسات الدستورية، وما تبقى من منظمات المجتمع المدني. وحالات كهذه لم تكن نادرة الحصول وعرضية، بل كانت سمة ملازمة للدولة العراقية([3]).

ولكن الأحداث لم تكن تتطور فقط وفق رغبات النظام الحاكم، فقد كان للأحداث السياسية والتحولات الاجتماعية تأثيرها الكبير على الجيش. كانت الأوضاع وتطوراتها تدفع الضباط الى التفكير في المشاركة بأي عمل يمكن ان يسهم في إحداث التغيير. وكان المزاج الثوري داخل الجيش ينمو تدريجيا، وقد أسهمت أحداث ١٩٤١ و انتفاضة ١٩٤٨ وحرب فلسطين ومن ثم انتفاضة ١٩٥٣ وتدهور الوضع الاقتصادي، وتأزم العلاقة بين المعارضة والنظام أسهمت في دفع عدد من الضباط للجوء الى العمل السري. وقد تركت ثورة يوليو في مصر وتأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر، وإصرار السلطة على انتهاج سياسة معادية لمصالح العراق والأمة العربية، من

---

[1] - حسين، فاضل، وآخرون، تاريخ العراق المعاصر، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٠، ص١٥١.

2 -Haddad, George, Revolution and Military Rule in the middle east: The Arab state, Robert speller, USA, 1971, PP. 75-77.

3 - عاكف، الجيش والسياسة، مرجع سابق، ٢٠٠٩ / ٧ / ١٣ .

خلال ربط العراق بمزيد من الأحلاف العسكرية، كل هذا كان يدفع بالضباط الوطنيين الى تقريـــب موعد الانقلاب الذي كانت فكرته قد اختمرت جيدا، وبالصيغة التي عرفها الشعب صبيحة يوم الرابع عشر من تموز ١٩٥٨([١]).

ثورة ١٤ (تموز) ١٩٥٨ وانجازاتها:

أدى فشل حركة عام ١٩٤١ في العراق، وما لقيه الضباط من التنكيل والإعدام، إلى ارتفاع درجة السخط بين صفوف العسكريين. وشعر الإنجليز بذلك، فعملوا على تقليص عدد وحدات الجيش العراقي، وأشغال أفراده بالتدريبات والمناورات، طيلة فصول العام. بدأت خلايا سرية من الضباط بالعمل بين صفوف الجيش، ومحاولة التكتل لإنشاء تنظيم سري للضباط، خاصة بعد نجاح حركة الضباط الأحرار في مصر، خلال ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢، في تقويض النظام القائم في مصر، ومن ثم اقتبس الضباط اسم التنظيم العسكري المصري نفسه، وهو الضباط الأحرار. وبدأ هذا التنظيم يتبلور من نهاية عام ١٩٥٢.وبدأ الرائد رفعت الحاج سري، والعقيد رجب عبد المجيد، في ايلول ١٩٥٢، مفاتحة ضباط آخرين ممن يثقون بهم، ودعوتهم إلى الانضمام إلى الخلايا، التي قررا تشكيلها لتأخذ على عاتقها عملية التغيير. ومن ثم بُدئ بتشكيل عدة خلايا للضباط الأحرار داخل صفوف الجيش، وبين وحداته المنتشرة في العراق شمالاً وجنوباً(٢).

وحدث أن كشفت السلطات الملكية سرّ أحد اجتماعاتهم، في صيف عام ١٩٥٦ بالكاظمية، وهو الاجتماع الذي شارك فيه الرائد رفعت الحاج سري، والعقيد الركن عبد الوهاب أمين، والمقدم إسماعيل العارف، والمقدم صالح عبد المجيد السامرائي. وبعد إجراء التحقيق معهم، تم تفريق هؤلاء الضباط وإبعادهم عن الوحدات ذات التأثير الفاعل([٣]). وبقيت خلايا الضباط الأحرار الآخرين، دون توجيه، بعد تشتت الضباط الأحرار الأوائل في أنحاء العراق. تشكلت تنظيمات أخرى للضباط الأحرار، بين صفوف القوات المسلحة، مثل تنظيم "المنصور" الذي كان يرأسه عبد الكريم قاسم، ويضم في عضويته عبد السلام محمد عارف، وطاهر يحيى، وأحمد صالح العبدي، وضمّ هذا التنظيم، ضباط اللواء التاسع عشر، الذي كان يقوده عبد الكريم قاسم، والذي

---

1 - عاكف، المرجع السابق.

2 -Haddad, George, Revolution and Military Rule, PP. 75-77.

3 - الزبيدي، ليث عبد الحسن، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، دار الرشيد، بغداد،١٩٧٩، ص ٨٠.

كان متمركزاً في جلولاء، وكان هذا التنظيم منفصلاً عن التنظيم السابق[1]. الذي قرر ضباطه تشكيل لجنة عليا لتتولى إعداد الخطة اللازمة لقيام الثورة.وبعد أن عرفت اللجنة العليا بوجود تنظيم المنصور، تدارست إمكانية توحيد التنظيمين، وقررت مفاتحة تنظيم المنصور من أجل التوحيد، وبالفعل تم ذلك في كانون الثاني ١٩٥٧، حينما أرسل العقيد ناجي طالب والمقدم وصفي طاهر، ممثلين عن اللجنة العليا، للاتفاق مع عبد الكريم قاسم. وبعد دراسة مبادئ التنظيمين وأسس العمل، وجد أنهما متفقان على ضرورة إزالة النظام الملكي. ولذلك دُعي عبد الكريم قاسم لحضور الاجتماع التالي، في منزل الرائد طيار متقاعد محمد سبع، فحضر وأدى القسم أمام اللجنة العليا، وبذلك تم دمج التنظيمين ويمكن إرجاع ضم التنظيمين إلى ضرورة توحيد العمل الجدي؛ للإسراع بقيام الثورة، إضافة إلى زيادة حجم وقوة تنظيم الضباط الأحرار، ومنع المنافسة بينهما، مع الاستفادة من أكبر عدد من الوحدات العسكرية، التي يسيطر عليها الضباط الأحرار.وقبل قيام ثورة ١٤ (تموز) ١٩٥٨، أصبح عدد أعضاء اللجنة العليا خمسة عشر ضابطاً[2].

ولم يتحدد بشكل نهائي مصير الثلاثة الكبار(الملك وعبد الإله ونوري السعيد) في حالة نجاح الثورة، إذ لم يتم الوصول إلى رأي محدد بشأنهم داخل اللجنة العليا، ولكن في صباح يوم ١١ تموز ١٩٥٨، اجتمع كل من: عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف والعقيد عبد اللطيف الدراجي، والسيد رشيد مطلك، وتباحثوا في مصير الملك وعبد الإله ونوري السعيد، وتقرر في هذا الاجتماع قتل عبد الإله ونوري السعيد، أما مصير الملك فقد ظل معلقاً باستشارة بعض الزعماء المدنيين، ويبدو أن رشيد مطلك أخبر الثلاثة المجتمعين بضرورة قتل الملك، وكان عبد الكريم قاسم من المتحمسين، أيضاً، لقتل الثلاثة: الملك وعبد الإله ونوري السعيد، وعلى هذا اتخذ قرار نهائي بقتلهم جميعاً،وعدم إخبار القوات الزاحفة بما ستقوم به في بغداد من إعلان للثورة؛ لئلا يشتد الحماس عند الضباط والجنود، ومن ثم تصل أخبار ذلك إلى السلطات العليا.وإبلاغ الضباط الأحرار، الذين سيقومون بمهام التنفيذ في بغداد، بضرورة المحافظة على السرية والمباغتة ومنعاً لتسرب أخبار الثورة[3].

---

1 - عارف،عبد السلام، مذكرات عبد السلام عارف، ط١، المؤسسة القومية للنشر، بغداد،١٩٧٦، ص ٢٧.

2 - الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، مرجع سابق، ص٣٨٠.

3 - الزبيدي، المرجع السابق، ص٦٠.

ومن الجدير بالذكر ان الملك حسين ملك الاردن آنذاك اتصل هاتفيا بالملك فيصل وكان ذلك في ١٠تموز ١٩٥٨ اي قبل اربعة ايام من قيام الانقلاب وحذره مما يشاع من ان انقلابـــاً عـــسكريا سيحدث في العراق، وقد حذر المسؤولين العراقيين من ذلك، الا ان الملـــك فيـــصل والمـــسؤولين العراقيين لم يعيروا تلك التحذيرات أي أهتمام، نمير وتم ارسال رئيس الاركان العراقي الى عمـــان وقابل الملك الذي كرر تحذيراته، فكان رد رئيس الاركان العراقي ان العراق قلـــق علـــى مـــصير الأردن وان الانقلاب ان حدث سيكون في الاردن وليس في العراق. ([1])

وفي ١٤ تموز ١٩٥٨ أعلن عبد السلام عارف قيام الجمهورية العراقية عبر الإذاعة،وحصلت الجمهورية العراقية على اعتراف الاتحاد السوفياتي ومصر والكويت. ونودي بعبد الكريم قاسم رئيسا للجمهورية العراقية، مما ساعد على الاعتراف الدولي بها، ودفعها ذلك إلى إعلان سياسة الحياد الإيجابي والاستعداد لعقد معاهدة مع بريطانيا لرعاية المصالح المشتركة فقط.

وكانت ثورة ١٤ تموز سببا رئيساً لانهيار الاتحاد العربي، وفشل هذا المشروع الذي علق عليه المسؤولون العراقيون والاردنيون آمالا كبيرة لمستقبل بلديهما([2]).

لابد من القول ان ثورة ١٤ تموز كانت خاتمة العلاقـــات غيـــر المتكافئـــة بـــين العـــراق وبريطانيا، وان أحد أسبابها المباشرة هو الانقياد الى بريطانيا([3])، وقـــد حققـــت الثـــورة إنجـــازات وتحولات كبيرة في المجتمع العراقي وبقيت تأثيراتها حتى اليوم رغم الثورات المضادة،و أهمها مـــا يلي([4]):

أولاً - المنجزات السياسيةً الداخلية:

1- إلغاء الملكية وإقامة النظام الجمهوري.

---

[1] - الشرعة، ابراهيم فاعور، الاتحاد العربي عام ١٩٥٨، رسالة جامعية، دكتوراه، الجامعة الأردنية عمان الأردن، ١٩٩٩، ص٢٣١.

[2] - الشرعة (١٩٩٩)، المرجع السابق، ص٢٢٧.

3 - الحربي، العلاقات العراقية البريطانية ١٩٥٨ -١٩٤٥، مرجع سابق، ص.

4 - حسين، عبدالخالق إسماعيل، منجزات ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ص

http://www.abdulkhaliqhussein.com

2- تفَجُر الوعي السياسي لدى الجماهير الشعبية الواسعة التي كانت محرومة من المساهمة العلنية في النشاطات السياسية، وبذلك ارتفع مستوى الوعي لدى الجماهير بحقوقها وواجباتها الوطنية، وانغمرت في نشاطات الأحزاب السياسية. وتم طلاق السجناء السياسيين، وحرية التعبير والتفكير والعمل النقابي والسياسي والثقافي..الخ

3- تعزيز الإستقلال السياسي، حققت الثورة الحفاظ على كيان العراق السياسي واستقلاله الناجز وسيادته الوطنية الكاملة وإلغيت جميع المعاهدات الاستعمارية الجائرة والمخلة بالسيادة الوطنية.

4- في مجال الوحدة الوطنية وحقوق القوميات: التأكيد على شراكة العرب والأكراد في الوطن العراقي، وهذا ما أكد عليه الدستور المؤقت (المادة الثالثة) ولأول مرة في تاريخ العراق، مع ضمان حقوق جميع القوميات الأخرى في المواطنة الكاملة.

5- ألغت الثورة سياسة الإنحياز نحو الغرب والأحلاف العسكرية التي سار عليها النظام الملكي، والتي أدت إلى إضعاف العراق عسكرياً، لأن الدول الغربية لم تزوِّد العراق بالسلاح خلال تلك الفترة، حيث كشفت ثورة ١٤ تموز بأن العراق لم يكن يملك حتى شبكة رادار، بالرغم من كونه عضواً في حلف بغداد. أما سياسة الحياد التي سار عليها النظام الجمهوري فقد أدت إلى حصول العراق على الأسلحة من كلا المعسكرين الشرقي والغربي.

ثانياً - في السياسة العربية والمواقف القومية([1]):

1- توقيع معاهدات ثقافية واقتصادية وعسكرية مع الجمهورية العربية المتحدة. والعمل على تقوية التضامن العربي وتنشيط دور العراق ضمن مؤسسات الجامعة العربية.

2- دعم حركات التحرر الوطني العربية، وقد تجلى هذا في دعم الثورة الجزائرية وتخصيص مليوني دينار سنوياً من الميزانية لها، وكان هذا مبلغاً كبيراً في حينه، إذ كان يشكل نسبة ٢% من الميزانية العراقية. وكان العراق أول دولة تعترف بميلاد الجمهورية الجزائرية. كما أجزلت حكومة الثورة في دعم ثورة ظفار، ومساعدة الإمارات العربية في الخليج قبل تراكم الثروة النفطية عندهم. ودعم نضال الوطنيين اللبنانيين ضد حكومة كميل شمعون والتدخل الأمريكي.

3- تأسيس جيش التحرير الفلسطيني. لقد أفسدت الثورة المجال أمام الشباب الفلسطيني للتدريب والعمل في الجيش العراقي ومعاهده. وأقترح قائد الثورة الزعيم عبدالكريم قاسم، تأسيس الدولة

---

1 - حسين، مرجع سابق.

الفلسطينية في الضفة الغربية التي كانت تحت حكم الأردن، وقطاع غزة الذي كان تحت حكم مصر آنذاك([1]).

ثالثاً: في السياسة الخارجية :

حققت الثورة في مجال السياسة الخارجية بعض الإنجازات ومن ذلك:

1-حررت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ سياسة العراق الخارجية من كل سلطان وتوجيه خارجي، وأصبحت لا تستهدف إلا مصلحة العراق ومصلحة العرب والحرية والسلام في العالم.

2- الإنسحاب من الأحلاف العسكرية، وإقامة العلاقات المتوازنة مع التكتلات الإقليمية والدولية والأفرو -آسيوية.

3- ساهم العراق بدور فعال في تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، والذي صار سلاحاً ماضياً لحماية حقوق الدول النفطية.

4- توقيع معاهدة صداقة مع الإتحاد السوفيتي والدول الإشتراكية.

رابعاً: -إجتماعياً :

1- إلغاء العلاقات الإقطاعية، وإلغاء قانون حكم العشائر الذي كان يخوِّل شيوخ الإقطاع بحسم القضايا الجزائية في مناطقهم، وهو قانون سنه الإنكليز لرشوة شيوخ العشائر لكسب ولائهم.

3- قامت الثورة بتشريع قانون الأحوال الشخصية، الذي بموجبه أعاد الإعتبار للمرأة العراقية التي كانت مسحوقة عبر جميع مراحل حياتها ما قبل الثورة. وأقر القانون مساواتها بالرجل في الميراث، وشهادتها في المحاكم تعادل شهادة الرجل.

4- نشر التعليم. لقد أزداد عدد المدارس والمعاهد العلمية وعدد الطلبة والمدرسين خلال أربع سنوات ونصف السنة من عمر الثورة إلى ضعف ما حققه النظام الملكي خلال ٣٨ عاماً. إضافة إلى إرسال آلاف الطلبة إلى الخارج في بعثات دراسية في مختلف المجالات العلمية اللازمة لبناء الركائز الإقتصادية وإدارتها وإدامتها وخاصة المرافق النفطية.

5- تبنت الثورة سياسة العدالة الإجتماعية على المستوى الطبقي والجغرافي حيث عمت المشاريع كافة ميادين النشاط الإجتماعي والمدن العراقية.

6- قللت من الفوارق بين المدينة والريف وعززت الصلة بينهم.

---

1 - حسين، مرجع سابق.

وتحقق الكثير من الإزدهار الإقتصادي في عهد الثورة وذلك لإعتماد الزعيم عبد الكريم قاسم على خيرة الكفاءات الوطنية المخلصة والمتحمسة لخدمة الوطن تطبيقاً لمبدأ: (الشخص المناسب في المكان المناسب) دون أي تمييز. ويشهد يذلك باحثون أجانب مثل حنا بطاطو الذي يقول: "ومما له مغزى أن أصحاب المصانع لم يعرفوا إزدهاراً كالذي عرفوه في عهد عبد الكريم قاسم (١٩٥٨-١٩٦٣)، الذي كانت سياساته الإقتصادية والمالية موحى بها -إلى درجة غير قليلة- من الوطنيين الديمقراطيين، وبدقة أكبر، من محمد حديد الذي كان له في تلك السنوات نفوذه في الحكومة حتى عندما كان خارجها."([١])

حاول الزعيم الروحي لحزب البعث العربي الاشتراكي (ميشيل عفلق) ان يوجه حكومة عبد الكريم قاسم إلى الوحدة مع مصر وسوريا، ولكن الحزب الشيوعي العراقي وقف مع قاسم ضد هذه الفكرة، وقد تميزت فترة عبد الكريم قاسم بسياسة التطهير في الجهاز الحكومي والنقابي، وانسحابه من حلف بغداد في ١٩٥٩/٣/٢٤. وقد همش كافة أعضاء مجلس الثورة، وانحصر الدور القيادي بينه وبين عبد السلام عارف مما عمل على تغذية النزعة الفردية بالحكم لديه، وبدأ يعمل على عسكرة الدولة من خلال السيطرة على الشركات والمؤسسات العامة بواسطة تعيين ضباط من الجيش مديرين لها، وقد ركز اهتمامه على تقوية وتطوير المؤسسة العسكرية، وأهمل تنمية القطاع الاقتصادي وغير قادر على تطوير الثورة الوطنية التي دفعته إلى السلطة. وقد أثار قاسم مشكلة ضم الكويت عندما أرسل برقية إلى شيخ الكويت في ١٩٦١/٦/٢٠ يبلغه بها الغاء اتفاقية ١٨٩٩ الموقعه بين بريطانيا وقائمقام الكويت، وابلغه ان الكويت ارض عراقية، وقد عقد مجلس الوزراء العراقي عدة جلسات لمناقشة كيفية احتلال الكويت، واعترض الغالبية على اللجوء إلى الحل العسكري باحتلال الكويت خوفا من الدخول مع بريطانيا في حرب خاصة ان القوات البريطانية كانت موجودة في البحرين([٢]).

ونتيجة لتفرده بالحكم ولنزعته الواضحه ضد القومية العربية لتصفيته معظم خصومه بالاعدام بعد اتهامهم بالخيانه، نتيجة لذلك استفحل الخلاف بينه وبين عبد السلام عارف حول قضية الوحدة العربية فعبد السلام ومعه حزب البعث وحزب الاستقلال دعوا إلى الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، وساندهم كافة العناصر القومية بذلك، في حين ذهب فريق مع عبد الكريم قاسم في

1- حسين، مرجع سابق.

2- عليوي، هادي، عبد الكريم قاسم – الحقيقة، دار الحرية،بغداد،١٩٩٠،ص (١٨٢-١٨٤)

الدعوة إلى تحقيق الاتحاد الفيدرالي، ودعمه في ذلك كل من الحزب الشيوعي والحـــزب الــوطني الديموقراطي، وقد اعتقل عبد السلام عارف أخيراً واحيل إلى محكمة عسكرية. كل هــذه الاحـــداث دفعت إلى ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ التي كانت اول ثورة يتلاحم فيها الجيش مع القوات الشعبية من اجل اسقاط حكم ديكتاتوري.(١)

ولم تعمل حكومة الثورة العراقية على إثارة مسألة الكويت خلال السنوات الثلاث الأولى لها في العراق بعد إطاحتها بالنظام الملكي.

استقلال الكويت وتطورها:

بدأت المطالبة الكويتية بالاستقلال منذ أواخر الخمسينيات وأخذت بريطانيا المطالبة الكويتية بشكل جدي، حيث أعد إدوارد هيث (**Edward Heath**) مذكره ودرستها الحكومة البريطانية في السادس من نيسان ١٩٦١م، بشأن ما يقترح عمله تجاه مطالب أمير الكويت، وجاء في المذكرة: "إن العلاقات بين الكويت والمملكة المتحدة تستند إلى اتفاقية عام ١٨٩٩م، وأن الاتفاقية في حد ذاتها لا تعني إن الكويت تحت الحماية البريطانية لكن موضوع الحماية أشير إليه في الثالث من تشرين الثاني ١٩١٤م ضمن رسالة المقيم السياسي البريطاني لدى اندلاع الحرب العالمية الأولى، وحملت الرسالة اعتراف الحكومة البريطانية بأن مشيخة الكويت هي حكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية، وفي ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٨م أكد الممثل السياسي البرياطاني لأمير الكويت سوف نظل مستعدين كما كنا في الماضي لتوفير أي دعم قد يكون ضرورياً، فيما يتعلق بعلاقات الكويت مع الدول الأخرى". وجرت الإشارة في البرلمان البريطاني في ٤ شباط عام ١٩٥٩م إلى أن مشيخة الكويت دولة مستقلة تلتزم حكومة صاحب الجلالة بحمايتها، وصدر بيان في آذار عام ١٩٦١م بعد المناقشات التي جرت في مجلس الوزراء في تشرين الأول ١٩٥٨م يشير إلى أن الكويت أصبحت مسؤولة تماماً عن إدارة العلاقة الدولية.(٢)

وفي ١٩/ ٦/ ١٩٦١ ألغيت اتفاقية الحماية، إثر مباحاثات بين وزير خارجية إنجلترا والشيخ عبد الله سالم الصباح أمير الكويت، والتي قد فرضت على الكويت عام ١٨٩٩، وأبرمت بدلا منها

1 - حسون،فيصل، مصرع المشير الركن عبد السلام عارف ١٩٦٣-١٩٦٦ هل كان نتيجة مؤامرة ام من صنع القضاء والقدر،دار الحكمة،لندن،١٩٩٥،ص٥

2 - الرشيدي وآخرون، الكويت من الإمارة إلى الدولة، مرجع سابق، ص ٤٥٨.

اتفاقية من خمسة بنود، وحصلت الكويت رسميا على استقلالها، ووفقا لهذه الاتفاقية، تم إلغاء كافة الاتفاقيات السابقة بين البلدين والتي تتعارض مع استقلال الكويت، ودشنت علاقات قائمة على الصداقة بين الطرفين([١]).

عملت الكويت في عهد الاستقلال والديمقراطية على تحسين مواردها بالالتفات إلى النفط، والاهتمام به لأنه المورد الرئيسي الذي تعتمد عليه، وذلك بإعادة النظر في الاتفاقيات النفطية السابقة، وبتأهيل الكوارد الفنية الكويتية للعمل في مجال النفط، كما أعطت اهتماماً إلى تكرير النفط وتصنيع مشتقاته وفتح المجال أمام الشركات العالمية الأخرى للتنافس على شراء وتسويق النفط، مع التركيز على دور "شركة البترول الوطنية". ([٢])

نظام الحكم:

بناءً على ما قرره المجلس التأسيسي عام ١٩٦٢م صدر هذا الدستور وتم التصديق عليه وهذه أهم بنوده([٣]):

مادة ١): الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة تامة ولا يجوز النزول عن سيادتها أو التخلي عن أي جزء من أراضيها. وشعب الكويت جزء من الأمة العربية.

مادة ٢): دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع.

مادة ٣): لغة الدولة الرسمية هي اللغة العربية.

مادة ٤): الكويت إمارة وراثية في ذرية المغفور له مبارك الصباح.

مادة ٥): يبين القانون علم الدولة وشعارها وشارتها وأوسمتها ونشيدها.

مادة ٦): نظام الحكم في الكويت ديمقراطي السيادة للأمة مصدر السلطات جمعياً وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور.

وبعد استقلالها أصبحت الكويت عضواً عاملاً في أسرة الشعوب العربية، وساهمت في جميع مؤتمرات الجامعة ومؤتمرات القمة وقال الشيخ عبدالله السالم "إن الكويت دولة عربية تتضامن مع

---

1 - همداني، عبد الرضا ، العلاقات السياسية الإيرانية – الكويتية ١٩٦١: ١٩٩٨، جريدة البينة، الموسوعة السنية في الشيعة الاثنا عشرية، http://www.albainah.net.

[2] التميمي، مرجع سابق، ص ٥٤.

[3]دستور دولة الكويت، صاحب السمو الشيخ عبدالله السالم الصباح، ١٩٥٠ – ١٩٦٥، ص ١١ -١٢.

شقيقاتها الدول العربية في كل ما يعود بالخير على الأمة العربية وتسعى جاهدة للدخول إلى جامعة الدول العربية". وتم تنفيذ ما يلي([1]):

١) تأليف أول وزارة في الكويت برئاسة الأمير صباح ١٩٦١م حيث ألغيت المديريات وحلت محلها الوزارات.
٢) أجريت في ٢٠ كانون الأول ١٩٦١م انتخابات عامة لاختيار ٢٠ عضواً لتكوين المجلس التأسيسي لوضع دستور للبلاد.
٣) إصدار الدستور الكويتي.

الحياة الثقافية والاجتماعية:

شهدت الكويت تطوراً اجتماعياً هائلاً فعلى سبيل المثال حدثت تغيرات في شكل المدينة في كمها وكيفها، فقد زودت المدينة بالمياه المقطرة الصالحة للشرب، وأنشئت بها محطة لتوليد الكهرباء وشقت فيها أميال من الطرق الرئيسية تصل ما بين مدينة الكويت ومدينة الأحمدي وقرى "الجهراء، الشعيبة، وغيرها" وبنيت المدارس والمستشفيات الحديثة والمساجد الجميلة البسيطة والأبنية العامة على نطاق واسع، وتم إنشاء مطار جديد لاستقبال الطائرات الحديثة وتم انشاء بعض الابنية والأسواق التجارية الجديدة، فأصبحت مدينة عصرية حلت مكان المدينة القديمة التي كانت تحيط بالميناء على شاطئ الخليج([2]).

القضاء:

وكانت الكويت قد احتفلت في أول تشرين الأول عام ١٩٦٠م بالنظام القضائي الجديد الذي أعد بتطبيق التشريعات المستحدثة التي صدرت بين عامي ١٩٥٩ – ١٩٦٠م والتي نصت على مبادئ بالغة الأهمية مثل: لا جريمة إلا بنص في القانون ولا عقوبة إلا بمحاكمة قضائية كما نصت على استقلال قضاء الكويت ونزاهته وحيدته وفرضت أن تتولى النيابة العامة حق المجتمع أمام القضاء([3]).

---

[1] أبو حاكمة، **تاريخ الكويت، الجزء الأول**، مرجع سابق، ص١٢٠.

[2] الرشيدي وآخرون، مرجع سابق، ص ٣٣٢.

[3] الرشيدي، وآخرون، مرجع سابق، ص ٣٣٨.

التعليم:

لقد تطور التعليم بعد الاستقلال متأثراً بالتطور السريع للمجتمع، حيث زاد الاهتمام بالتعليم المهني، وافتتحت الكلية الصناعية وظهر الأهتمام بالكبار ومحو الأمية والتعليم التجاري وزاد عدد المدارس للجنسين وزاد عدد الطلاب بسبب ازدياد عدد السكان، وبهذا بدأ التعليم الحديث يعم وينتشر لأنه كان قبل الاستقلال مجرد تعليم نوعي وتحول بعده إلى كمي. ([١])

والجدير بالذكر أن أهم ما أحرزته الكويت بعد الاستقلال تمثل في إصدار قانون النقد الكويتي في تشرين الأول ١٩٦٠ حيث كانت الكويت قبله تعتمد النقد الهندي.

وظهر التطور والنضج الفكري ونما الوعي الوطني والقومي في الكويت، وظهرت بعض المؤسسات أو المنظمات العامة كالأندية والجمعيات والصحف، كوسائل طبيعية يمارس أفراد المجتمع من خلالها الأنشطة المختلفة، ويعبرون بواسطتها عن آرائهم ومواقفهم ومطالبهم الإصلاحية والتقدمية بحرية وسهولة علنية([٢]).

الكويت والعالم ([٣]).

انطلقت الكويت في علاقاتها الدولية وبدأت ذلك بدخول هيئة الأمم المتحدة، ثم توثيق العلاقات السياسية والأقتصادية مع دول العالم. ورغم صغر حجم الكويت مساحة وسكاناً فقد أصبحت لها مكانه على المستوى الدولي، بسبب وضعها الاقتصادي ورغبتها في انتهاج علاقات متوازنة في سياستها الخارجية، وابتعدت عن التكتلات والأحلاف والمحاور السياسية، ونتيجة لسياسة الكويت المتوازنة كسبت هذه الدولة الصغيرة احترام العالم، لذلك عندما ما وقع الاحتلال العراقي للكويت رأينا التأييد والتعاطف الدولي معها،وهي لم تبخل بتقديم العون لمن يحتاجه،وبنت العلاقات الجيدة مع الجميع ([٤]).

وعلى أثر هذه المعاهدة الخاصة باستقلال الكويت في ١٩٦١/٦/١٩ أنهالت على الكويت برقيات التهنئة والفرحة من كافة الدول العربية معلنة ترحيبها الرسمي بالكويت حرة مستقلة، وجزءاً

---

[1] التميمي، مرجع سابق، ص ٥٩.

[2] الرشيدي وآخرون، مرجع سابق، ص ٣٤٠.

3 - لكريني، إدريس، السياسة الخارجية لدولة الكويت المقومات والأبعاد، مجلة التاريخ العربي، جمعية المؤرخين المغاربة، عدد ٤٠ ربيع ٢٠٠٧، ص٤.

[4] التميمي، مرجع سابق، ص ٧٠.

من الوطن العربي الكبير، إلا أن عبدالكريم قاسم اتخذ موقفاً شذ به عن الإجماع العربي، ففي اليوم التالي لإعلان الاستقلال (١٩٦١/٦/٢٠) أرسل برقية "تهنئة" تضمنت إثارة المطالب التاريخية للعراق في الكويت، كما تضمنت التعبيرعن سروره البالغ بإلغاء اتفاقية ١٨٩٩م مع بريطانيا، واصفاً الاتفاقية بالتزوير وعدم الشرعية، وتمت بدون علم الدولة العثمانية التي كانت الكويت تابعة لها، والتي عقدها الشيخ مبارك قائمقام الكويت التابع لولاية البصرة، وفي نهاية رسالته حذر عبدالكريم قاسم الشيخ عبدالله السالم -حاكم الكويت – من تقبل إمبرالية جديدة.

وفي ٢٥ حزيران بعد ستة أيام عقد قاسم مؤتمراً صحفياً أشار فيه إلى الحقوق التاريخية للعراق في الكويت، كما أعلن ضم الكويت ولكنه لم يحدد الطريقة التي سيتم بها هذا الضم. وبدأ حملة دعائية وصحافية ومذكرات سلمت إلى بلدان العالم، وأرفقت المذكرات بقرائن مادية منذ زمن العثمانيين على أن الكويت كانت عراقية، وصعّدت الحكومة العراقية الموقف بشكل مثير إذ عمدت إلى إذاعة البيانات والموسيقى العسكرية والأناشيد الحماسية. [1].

وعلى أثر ظهور بوادر الأزمة، أصدر الشيخ عبدالله السالم أمير الكويت بياناً موجهاً إلى الشعب الكويتي، أكد فيه أن الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة، وأن الشعب الكويتي مصمم على الدفاع عن استقلال بلاده، وأنه عل اقتناع كامل بأن الدول العربية وغيرها من الدول الصديقة والمحبة للسلام ستساند الكويت في الحفاظ على استقلالها.

ودعا الشيخ عبدالله السالم المجلس الأعلى الكويتي للتشاور في الخطوات اللاحقة بعد تهديد قاسم بضم الكويت، فبدأت البرقيات المؤيدة للكويت وحقها في الاستقلال تنهال على الكويت من مصر بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر، ومن المملكة العربية السعودية بقيادة الملك سعود عبدالعزيز، وأصدرت الكويت بياناً مفصلاً ومسهباً عن الأزمة يلقي الضوء على الإدعاءات العراقية ويفندها بموضوعية تامة، ونظراً لخطورة الأحداث والتطورات وظهور بوادر وتحركات عسكرية، تقدمت الكويت بطلب إلى الحكومة البريطانية لمساعدة الكويت بناء على المذكرات المتبادلة في ١٩ من حزيران عام ١٩٦١ وطلبت الكويت رسمياً من الدول العربية الاعتراف بالكيان الجديد، وإرسال قوة من الجامعة العربية لتثبيت الاستقلال، كما عمت الكويت مظاهرات شعبية تؤيد الحكومة الكويتية وتساندها في وجه التهديدات العراقية، وفتحت مكاتب التطوع، لأن الأسلوب العراقي شكل صدمة

---

1 - أحمد، نازلي معوض وأحمد، صالح عبدالرحمن ' أزمة الحدود العراقية – الكويتية الأولى ١٩٦١ – ١٩٦٣'.

للشعب الكويتي، وترك تأثيراً نفسياً سمته الارتياب من النظام الحاكم في بغداد حتى بعد مضي وقت طويل.[١]

وقد ارتكز عبدالكريم قاسم في إثارة هذه الأزمة على عاملين أساسيين هما([٢]):

الأول: صلات الكويت التاريخية بالدولة العثمانية.

الثاني: حق العراق باعتباره وريثاً للدولة العثمانية أو العراق العثمانية على وجه التحديد في السيطرة على المناطق التي كان يستحوذ عليها في الماضي، لهذا نجد أن قاسم لم تقتصر مطالبته فقط على الكويت، بل أنه أعلن أنه يفكر أن يتبع قراره الخاص بضم الكويت إلى العراق بقرار آخر بفرض سيادة العراق على كل البلاد الواقعة على طول الساحل الغربي للخليج العربي، بما في ذلك قطر والبحرين ومنطقة "ابو الذهب" السعودية.

وعلى كل حال، فإن المحلل للتحرك العراقي إبان الأزمة يستطيع أن يستكشف الحجج التاريخية التي تكمن وراء الدعوى العراقية، والتي تمثلت في عدم وجود حدود بين العراق والكويت وبطلان اتفاقية ١٨٩٩ وأن كلمة الكويت كلمة عراقية ولا تزال تطلق على كثير من المدن والمواقع بالعراق...".

ولقد كان لموقف عبدالكريم قاسم المفاجئ رد فعل سريع في الكويت تجلت مظاهره في أمور اربعة هي([٣]):

١ - بيان أصدرته حكومة دولة الكويت وأعلنت فيه استنكارها لقرار قاسم، وتصميمها على الدفاع عن أراضيها وكيانها كدولة عربية مستقلة، وأعلنت حالة الطوارئ في البلاد ووضعت قواتها على الحدود المتاخمة للعراق، على أثر تحرك القوات العراقية قرب حدودها مع الكويت.

٢ -أكدت الحكومة الكويتية في البيانات التي أصدرتها أن الإدعاءات التي استند إليها حاكم العراق لا ترتكز على أساس من الصحة التاريخية، وهي إن دلت على شيء فإنما تدل على مغالطات في التاريخ والواقع، إذ لم تكن الكويت في أي يوم من الأيام خاضعة للحكم العثماني ولم يكن للدولة العثمانية ممثل في الكويت، وأنها عاشت جميع فترات تاريخها بعيدة عن المشكلات التي تجرها

---

1 - العبدالقادر، المرجع السابق، ص 48-46.

2 - العنزي، محمد نايف، تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة من ١٩٦١-١٩٧٣م، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت.

3 - الرشيدي وآخرون، مرجع سابق، ص: ٤٧٢.

التبعية العثمانية، وظل حكامها بمنأئ عن السيطرة العثمانية ويضفون على إمارتهم طابعاً مستقلاً حرصوا دائماً على حريته وازدهاره.[١]

٣ - الدخول في مشاورات عاجلة مع بريطانيا لبحث الإجراءات التي قد تترتب على قرار حكومة العراق وقد نتج عنها أن أرجأت القوات البريطانية ووحدات الأسطول البريطاني رحيلها عن الكويت بعض الوقت.

٤ - دعا الشيخ عبدالله السالم المجلس الأعلى للشيوخ إلى اجتماع عاجل للتشاور في الخطوة التي يمكن اتخاذها في حالة قيام العراق بمحاولة ضم الكويت إليه بالقوة، كما قام بإجراء مشاورات سريعة مع الملك سعود وطلب منه التدخل لحماية الكويت بكافة السبل فاستجاب الملك سعود وأرسل بعض وحدات من القوات السعودية التي وصلت بعد ٣ أيام من طلب الكويت، على حين وصلت القوات البريطانية بعد ذلك بيومين أي في الأول من حزيران ١٩٦١م([٢]).

وقد قامت الكويت كذلك بإخطار الدول العربية بموقف قاسم من استقلال الكويت، كما تم إخطار جامعة الدول العربية والأمم المتحدة بالتهديد العراقي.

دلت البيانات والتصريحات والخطب التي نشرت خلال الأزمة ان المطالب العراقية استندت إلى جانب الإدعاءات التاريخية على بعض المبررات ومن بينها[٣]:

أولاً: عدم استجابة الكويت لدعوة العراق بشأن توصيل المياه العذبة إلى الكويت، ومن ثم شدد هجومه على حكام الكويت لاستخدامهم المكثفات الصناعية للحصول على مياه الشرب، بينما نقل المياه من شط العرب إلى الكويت أقل تكلفة وأكثر نفعاً. ومن الطبيعي أن هذا الأمر لا يبرر ضم العراق للكويت أو الاستيلاء عليها، وإنما كان من الأجدى أن يركز العراق جهوده لتعميق ثقة الكويت، به بدلاً من الإلحاح في ربط المطالب الحيوية للكويت بالعراق مما جعل الكويت ترتاب في نواياه.

---

1)) الغنيم، ترسيم الحدود الكويتية العراقية، مرجع سابق، ص ٥١ – ٥٣.

[2] - أحمد، وصالح عبدالرحمن أحمد : ' أزمة الحدود العراقية – الكويتية الأولى ١٩٦١ – ١٩٦٣'، ص : ٤٧٢ - ٤٧٣.

3)) الغنيم، مرجع سابق، ٢٠٠٣، ص ٥١ – ٥٣.

ثانياً: حاول العراق أن يثير بعض الإدعاءات التي يبدو من خلالها أنه يحمل اتجاهات تقدمية من بينها أن من واجب العراق إنقاذ الشعوب العربية وفي مقدمتها شعب الكويت من المستغلين لمواردها، متجاهلاً أن جانباً كبيراً من الدخل القومي للكويت كان ينفق لتطوير المجتمع ووضع أسس الدولة الحديثة.

ثالثاً: من المبررات الواهية التي ارتكز عليها عبدالكريم قاسم أن كلمة الكويت كلمة لا تستخدم إلا في العراق ولا تزال تطلق على الكثير من المواقع فيه مثل كوت العمارة وكوت الزين وغيرها. والحقيقة أن كلمة الكويت كلمة متعارف عليها في شرق الجزيرة العربية التي يميل سكانها إلى تصغير اسماء المواقع والأشخاص، وأن لا صلة لاسم الكويت بمصطلح (الكوت) العراقية، فالاسم مرتبط باسم عاصمة الإحساء (الكوت)([١]).

رابعاً: برر العراق دعوته إلى ضم الكويت بأنه لا يمكن التفريق بين أهالي الكويت والبصرة والزبير بحكم الصلات اليومية والمصاهرات القائمة بينهم، وأنه إذا ما اجتمع أهالي البصرة والكويت فلا يستطيع أحد أن يفرق بينهما، ومن المؤسف أن يعمد العراق إلى استغلال الروابط بين الشعوب الإسلامية العربية لتحقيق مطالب توسعية، فضلاً عن أن تشابك تلك العلاقات إنما هو من قبيل التعميم والتبسيط، فمثل تلك المظاهر لا تجدي فتيلاً إذا ما تعارضت مع الإرادة الحرة للشعوب أو حقها في تقرير مصيرها. وعلى الرغم من تركيز عبدالكريم قاسم على تلك الروابط إلا أنه أعلن عن رفضه لمبدأ الاستفتاء الشعبي في الكويت متعللاً أن أغلبية سكان الكويت من العناصر الوافدة.

خامساً: ارتكزت الإدعاءات العراقية في تبريرها الدعوة إلى ضم الكويت على أن أهالي الكويت يرغبون به ويطالبون بالعودة إلى وطنهم الأصلي العراق، وهي إدعاءات جانبها الصواب فيما أكدته المظاهرات الشعبية التي احتجت على الإدعاءات العراقية.

وبالإضافة إلى تلك المبررات، هناك مجموعة أخرى من الدوافع المعلنة أيضاً من قبل الجانب العراقي وكما ذكرها قاسم في مؤتمره الصحفي في ٦١/٦/٢٥ تمثلت في[٢]:

- الرغبة في تحرير الأراضي المسلوبة من العراق فالكويت جزء تابع تاريخياً للعراق.
- تحرير الكويت من المستغلين لمواردها (يقصد آل الصباح).

---

1 - العلوي،حسن اسوار الطين في عقدة الكويت وايدلوجيا الضم(الحلقة ٩)، جريدة البينة، العدد (١٤٣) التاريخ:٢٠٠٥/٧/٥.

2 - الرشيدي وآخرون، المرجع السابق ص ٤٧٣ – ٤٧٥.

- عدم إمكانية التفرقة بين أهالي الكويت والبصرة والزبير بحكم العلاقات الوطيدة بينهم.
- تحرير الكويت من الاستعمار البريطاني الذي جثم على الكويت ناقلاً قواعده من العراق الذي استطاع أن يتخلص من حلف بغدلد ومن قاعدتي الحبانية والشعيبة إلى الكويت.

ولكن من الواضح أن هناك أسباباً باطنة وراء هذا المسلك العراقي، اختلفت الآراء حولها.

وعلى أية حال فإن دعوى عبدالكريم قاسم لم يكتب لها النجاح، حيث إنها قامت على أسس تاريخية تخفى وراءها دوافع مصلحية، تحل مبدأ الضم محل منطق الوحدة فاعتبرات دعوة توسعية على أساس إقليمي، مجرده من المفهوم الوحدودي بوجهته القومية الصحيحة.[١]

وعلى الرغم من أن الأزمة التي أثارها عبدالكريم قاسم لم تتعد المظاهر الدعائية أو الإعلامية، فإن هناك من يرى أن عبدالكريم قاسم كان يفكر فعلاً في غزو الكويت، ولم يقف حائلاً أمامه سوى المشكلات العديدة التي أخذ يواجهها، حين بدأت الثورة الكردية في الشمال، واتخذت شكلاً أقرب ما يكون إلى الحرب الأهلية مما لم يترك له فائضاً عسكرياً للقيام بعدوان مسلح ضد الكويت [٢].

خلال وقوع الأزمة أعدت كل من الحكومتين العراقية والكويتية وثائق تؤيد وجهة نظر كل منها، من ذلك ما أصدرته وزارة الخارجية العراقية من مجموعة نشرات بعنوان **"حقيقة الكويت"**، في الوقت الذي أصدرت فيه الحكومة الكويتية كتاباً بعنوان **"حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق"**، أوردت فيه مجموعة من الوثائق الرسمية الصادرة عن حكومة العراق ذاتها في أوقات مختلفة، ومن المثير أن بعضها كان بتوقيع عبدالكريم قاسم نفسه، وكلها تنطوي على اعتراف العراق الصريح باستتقلال الكويت. ومن بين تلك الوثائق إرسال هاشم جواد وزير خارجية العراق في عهد عبد الكريم قاسم إلى الشيخ عبدالله السالم امير الكويت بتاريخ ٢٩ كانون الأول ١٩٥٨ يطلب فيها "أن تأذن الكويت بفتح قنصلية عراقية لتقوم برعاية مصالح المقيمين في الكويت من العراقيين من جهة، ولتكون حلقة اتصال بين القطرين الشقيقين من جهة ثانية، خاصة وأن الجمهورية العراقية ترى أن أول واجباتها هو التعاون مع الجارة العزيزة الكويت، وإقامة العلاقات معها على أسس من الصداقة الخالصة والعلاقات الأخوية المتكافئة". (حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق، دائرة المطبوعات والنشر – الكويت – ١٩٦١). كما احتوت ما نشرته الكويت من وثائق على مراسلات تتضمن رغبة

---

1 - الرشيدي وآخرون، المرجع السابق ص ٤٧٧.

2 - الغنيم، مرجع سابق، ص٥٣.

العراق في توسيع مجالات التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين، وبيانات مشتركة تدعو للتعاون الاقتصادي بينهما، فضلاً عن تأييد العراق، حتى قبل حصول الكويت على استقلالها، لإدخالها في العديد من المنظمات العربية والدولية[١].

وهناك أدلة أخرى غير الوثائق الرسمية، فالحكومة العراقية كانت تعترف دوماً بكيان الكويت الخاص بها، ومن ذلك أن كتب التاريخ والجغرافيا بالإضافة إلى الخرائط والمصورات الجغرافية الصادرة في العراق كانت تضع حدوداً واضحة بين العراق والكويت. وتجدر الإشارة بصدد ذلك إلى كتاب في الجغرافيا وضعه أحمد سوسة وأسهمت حكومة عبدالكريم قاسم في نفقات طباعته، وقامت بتوزيعه على المدارس العراقية، حيث ظهرت فيه خريطة كاملة للعراق موضحاً بها حدوده السياسية وأسماء الدول المجاورة له وهي سوريا وتركيا وإيران والأردن والمملكة العربية السعودية والكويت، وعلى الرغم من مضي عدة عقود من السنين على وقوع تلك الأزمة فإنه لم تتكشف حتى وقتنا الحاضر الدوافع الرئيسية لحركة عبدالكريم قاسم للاندفاع بمطالبه تجاه الكويت، رغم إدراكه استحالة تنفيذ أطماعه بسبب المعارضة العربية والدولية، فضلاً عن معارضة الشعب الكويتي الذي حصل على استقلاله، ومع ذلك فقد ركز كثير من الباحثين على الدوافع الاقتصادية وأن الثروة البترولية الضخمة التي بدأت تتمتع بها الكويت كانت سبباً لمحاولة العراق ضمها إليه، أو على الأقل الاستفادة من القروض والمنح التي يمكن أن تقدمها الكويت له، ولم يتورع العراق عن ابتزاز الكويت بافتعاله للعديد من تلك الأزمات.[٢]

انضمام الكويت لجامعة الدول العربية والموقف العراقي من مسألة هذا الإنضمام:

حاولت جامعة الدول العربية حل الأزمة المفاجئة بين الكويت والعراق، وتم وضع اقتراح يقضي بقيام الأمين العام للجامعة "عبدالخالق حسونة" ومساعده "سيد نوفل" بزيارة الكويت والعراق للنظر في حل سلمي، إلا أن الرئيس العراقي صعد الموقف، وأعلن بأن الكويت جزء من العراق رغم وجود الأمين العام في العراق، وأكد بأن العراق سينسحب من الجامعة العربية إذا قبلت الكويت عضواً فيها، وطالب بإلغاء الاجتماع المزمع عقده للنظر في الطلب الكويتي، وكانت الجامعة قد أجلت النظر في الطلب الكويتي حتى يمكن إيجاد حل للأزمة، ولإعطاء الفرصة للأمين العام في جولته في العراق، والكويت، والسعودية.

---

1 - الغنيم، مرجع سابق، ص ٥٥.

2 - الغنيم، عبدالله يوسف،الكويت وجوداً وحدوداً، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت ١٩٩٧، ص ١١٨.

وبعد عدة اجتماعات في الجامعة العربية عقد اجتماع هام في الثاني عشر من يوليو ١٩٦١، حيث وضع رئيس المجلس، والمندوب التونسي "محمود شرشور"، مشروعاً يتركز على[١]:

أولاً: يلتزم العراق بعدم استخدام القوة العسكرية ضد الكويت.

ثانياً: تتعهد الكويت بسحب القوات البريطانية الموجودة فيها.

ثالثاً: ضم الكويت للجامعة العربية.

رابعاً: دعم استقلال الكويت وضمها للجامعة العربية ومساعدتها في الانضمام للأمم المتحدة.

خامساً: التأكيد على حرية الكويت في الاتحاد مع أي دولة عربية استناداً إلى ميثاق الجامعة العربية.

وفي العشرين من حزيران عام ١٩٦١م، عقدت الجامعة العربية اجتماعاً مهماً بعد أن فشلت جهود المصالحة التي بذلها الأمين العام في زيارته الميدانية للعراق والكويت والسعودية، وبعد أن استشار ممثلو الجامعة حكوماتهم حول الأزمة، حيث قدمت الكويت في هذا الاجتماع مذكرة ركزت فيها على ضرورة سحب الرئيس العراقي عبدالكريم قاسم ادعاءاته المتكررة بأن الكويت جزء من العراق، وقد اتسمت أجواء الاجتماع بإرهاصات إيجابية لصالح الكويت، فقد استنكرت الجمهورية العربية المتحدة أي احتلال عسكري لأي بلد، ووافقت على انضمام الكويت للجامعة العربية. كما أكدت الأردن على ضرورة حل الأزمة بسرعة حتى لاتستغلها إسرائيل التي بدأت بتحويل مجرى نهر الأردن لأراضيها[٢].

وفي الاجتماع نفسه أصدر مجلس الجامعة قراره الحاسم ٣٥/١٧٧٧ المستوحي من مشروع القرار الذي أعده الأمين العام للجامعة والمندوب التونسي وقد نص على ما يلي[٣]:

أولاً: تتعهد الحكومة الكويتية بسحب القوات البريطانية من أراضيها في أقرب وقت ممكن.

ثانياً: تلتزم الحكومة العراقية بعدم استخدام القوة في ضم الكويت إلى العراق.

ثالثاً: تأييد كل رغبة تبديها الكويت للوحدة أو الاتحاد مع أي دولة من دول الجامعة العربية طبقاً لميثاق الجامعة.

---

1 - الهاجري، العنزي، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

2 - الهاجري، العنزي، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

3 - الهاجري، العنزي، مرجع سابق، ص ٢٤٩ – ٢٥٢.

رابعاً: الترحيب بالكويت عضواً في جامعة الدول العربية، ومساعدتها في الانضمام للأمم المتحدة.
خامساً: تلتزم الدول العربية بالمساعدة الفعالة لصيانة استقلال الكويت بناء على طلبها ويعهد المجلس للأمين العام بوضع هذا القرار موضع لتنفيذ.

وفي المقابل قاطع المندوب العراقي كلمة رئيس المجلس واعتبر قبول الكويت انتهاكاً لميثاق الجامعة العربية، كونها جزءاً من العراق، واتهم أمير دولة الكويت بتقديم رشوة داخل الجامعة العربية للوقوف إلى جانب الكويت، وأن الحكومة العراقية سوف ترد على ذلك وانسحب الوفد العراقي من القاعة، ولم يحدد المندوب العراقي مصدر هذه المعلومات ولم يظهر أيضاً أي وثائق رسمية تؤكد صحة ماذكره.

واعتبر العشرون من حزيران ١٩٦١م، يوماً تاريخياً بالنسبة للكويت، حيث وافق المجلس على عضويتها في الجامعة العربية ودعم استقلالها، ورحب الكويت بالانضمام لاتفاقية الدفاع العربي المشترك، وتعهدت بسحب القوات البريطانية.[١]

وفي الثاني عشر من شهر آب ١٩٦١م وقع الشيخ عبدالله السالم أمير دولة الكويت اتفاقية خاصة بانضمام الكويت إلى معاهدة الضمان العربي الجماعي، كما أبرم اتفاقية أخرى مع الأمين العام لجامعة الدول العربية بشأن وضع قوات الأمن العربية في الكويت، وعلى اعتراف الكويت بحق تلك القوات في رفع علمها الخاص – علم جامعة الدول العربية – داخل أراضيها، وتمتعها بالمزايا المتعلقة بحرية التحرك داخل اراضيها، واستخدام طرقها البرية والمائية ومطاراتها، وأن ينشأ صندوق عربي لتمويل هذه القوات وتحمل نفقاتها، وقد تم إنشاء هذا الصندوق بالفعل وأسهمت فيه الكويت بالنصيب الأوفى.

وعلى أثر اتخاذ تلك الترتيبات طلب أمير الكويت انسحاب القوات البريطانية من أراضيه، وتلقى رداً بالموافقة حالما تصل القوات العربية إلى مواقعها، وتم انسحاب القوات البريطانية في العاشر من تشرين الأول ١٩٦١م بعد أن وصلت القوات العربية التي شاركت فيها كل من السودان والمملكة العربية السعودية والأردن والجمهورية العربية المتحدة[٢].

1 - الهاجري، العنزي، مرجع سابق، ص ٢٤٩ – ٢٥٢.
2 - الرشيدي وآخرون، المرجع السابق ص ٤٧٥.

الموقف البريطاني:

ردت الحكومة البريطانية على التصريحات والتهديدات العراقية بالموافقة على إرسال قوات إلى الكويت بأسرع وقت، وقد وصلت هذه القوات إلى الكويت في صباح الأول من حزيران ١٩٦١م تنفيذاً لاتفاق التاسع عشر من حزيران ١٩٦١م الذي تتعهد فيه الحكومة البريطانية بصد أي خطر خارجي يهدد الكويت أو يعرض مصالحها للخطرخاصة "شركة البترول البريطانية الدولية". وأعرب بعض المسؤولين البريطانيين عن رغبتهم بزيارة الكويت للتباحث مع الوكيل السياسي في الكويت، ومع الحاكم وللإطلاع والتعرف على الوضع بشكل عام، وإبلاغ أمير دولة الكويت بالإجراءات الاحتياطية العسكرية التي سوف تتخذ. ورحب أمير الكويت بالقوات العسكرية البريطانية وصدرت الأوامر إلى قادة القوات المسلحة الكويتية بتسهيل دخولها.

ويمكن استنتاج الأسباب التي دعت بريطانيا لمساعدة الكويت فيما يلي[١]:

١- المصالح الحيوية: "حيث تزود الكويت بريطانيا بـــ ٤٠% من النفط ومشتقاتة" ولتزايد الاستثمارات الكويتية البريطانية وارتباط الدينار الكويتي بالجنيه الإسترليني.
٢- امتلاك الكويت الاحتياطي الهائل من الإسترليني في البنوك.
٣- الالتزام البريطاني بدعم استقلال الكويت وسيادتها.

ولقد لعبت بريطانيا دوراً مهماً وحاسماً في تشكيل حدود الكويت، وذلك في عدة مؤتمرات عقدت منذ بدايات القرن لتخطيط الحدود بين الكويت وجاراتها العراق و السعودية"، فهي التي وضعت وحددت الحدود الكويتية العراقية المعترف بها دولياً وقت صدور إعلان استقلال الكويت.[٢]

ورغم ردود الفعل الرافضة للدعاوي العراقية من قبل الدول العربية – وعلى رأسها مصر – ومن قبل دول أخرى كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فإن العراق استمر في دعواه مطالباً بضم الكويت حتى سقوط نظام عبدالكريم قاسم في ٨ شباط عام ١٩٦٣م وبذلك انتهى التهديد العراقي الثاني بعد تهديد الملك غازي من قبل([٣]).

---

1 - الهاجري، و العنزي، مرجع سابق، ص ٢٤٢.

(2) الرشيدي وآخرون، مرجع سابق، ص ٤٦٦.

3- العلاقة العراقية ــ الكويتية بين الأمس واليوم أزمـــــــة التصريحات النيابيـــــة بيـــــــن العـــــراق والكويـــــت، جريدة الاتحاد، http://www.alitthad.com

الموقف العربي

موقف الجمهورية العربية المتحدة

كان موقف القاهرة من حصول الكويت على استقلالها واضحاً، منذ اليوم الأول. ففي ٢٠ حزيران عام١٩٦١، وعلى المستوى الإعلامي، أعربت جريدة "الجمهورية"، عن ترحيبها بالكويت المستقلة الحرة، جزءاً من الوطن العربي الكبير. وذكرت أن الكويت، كانت دائماً مستقلة، في حقيقة أمرها، وترفض السيطرة وتتنكر للمستعمرين.

وعلى الرغم من أن الجمهورية العربية المتحدة، كانت تتزعم التيار العربي الوحدوي، وتنادي بالوحدة العربية، إلاّ أنها وجدت في مطالبة عبدالكريم قاسم بضم الكويت، ما يتعارض تماماً مع ذلك التيار، فعارضته. وقد أوضحت موقفها الرسمي من مشكلة الحدود، بين الكويت والعراق، في ثلاثة بيانات رسمية، صدرت في ٢٧ و٣٠ حزيران ١٩٦١، و٥ حزيران ١٩٦١، على التوالي.

فمع اندلاع الأزمة، أوضحت الجمهورية العربية المتحدة موقفها الرسمي، في بيانها الأول، الصادر في ٢٧ حزيران ١٩٦١، والذي أذاعه وزير الدولة، آنذاك، محمد عبدالقادر حاتم، واعترضت فيه على ادعاءات عبدالكريم قاسم. وقد تضمن البيان ست نقاط، تتلخص في([١]).

١ - إن الجمهورية العربية المتحدة، تؤمن بأن العلاقات بين الشعوب العربية، لا تحكمها معاهدات أو اتفاقيات، قديمة أو حديثة، وإنما العلاقات بين الشعوب أعمق من ذلك بكثير.

٢ - وإنها لا تقبَل منطق "الضم"، وإن كانت على استعداد لبذل كل جهدها، لتأييد منطق "الوحدة الشاملة ."

٣ - إن الوحدة الشاملة بين مصر وسورية، لا يمكن، بطبيعتها، إلاّ أن تكون سنداً لكل اتجاه إلى الوحدة. ولكن الوحدة، لا يجب إلاّ أن تكون تعبيراً اجتماعياً عن إرادة شعبية عربية متبادلة، قائمة على الاختيار الحر .

٤ - إنها ترى أنه من واجب الشعوب العربية الكبيرة، أن تكون سنداً، يعزز قدرة الشعوب العربية الصغيرة .

---

[1] وثيقة البيان الرسمي الأول للجمهورية العربية المتحدة في ٢٧ يونيه ١٩٦١، في شأن الأزمة التي فجرها عبدالكريم قاسم لضم الكويت إلى العراق.

٥ - إن الشعب العراقي، يملك من أسباب الدعوة إلى الوحدة بينه وبين شعب الكويت، ما هو أعمق وأبقى من وثائق الإمبراطورية العثمانية، وإن هذا الشعب يملك قوميته العربية، بقدر ما يملك شعب الكويت من هذه القومية. وتلك، في حد ذاتها، كفيلة بصنع الوحدة السياسية .
٦ -ودعت الجمهورية العربية المتحدة، في نهاية البيان، إلى ضرورة إنهاء هذا الموقف الطارئ، وأكدت أنها لا تتصور يوماً، يقف فيه جندي عربي في مواجَهة جندي عربي آخر .

وفي ٢٩ حزيران ١٩٦١، كلف الرئيس جمال عبدالناصر، وزير العدل المركزي، فاخر كيالي، ــ سوري ــ بأن يسافر إلى الكويت، على رأس وفد، يمثل الجمهورية العربية المتحدة، لتهنئتها بالاستقلال.

ومع تواتر المعلومات، حول صدور الأوامر إلى بعض قوات الجيش العراقي بالتحرك صوب الحدود الكويتية، ومع تدفق المعلومات، حول التحرك العسكري البريطاني نحو الكويت، أصدرت الجمهورية العربية المتحدة بيانها الثاني، في ٣٠ حزيران ١٩٦١، رفضت فيه أنباء التحركات العسكرية، العراقية والبريطانية معاً. ([1])

ومع انعقاد مجلس الأمن لمناقشة الأزمة العراقية ــ الكويتية، في الفترة من ٢ إلى ٧ حزيران ١٩٦١، أعلن وزير الدولة، محمد عبدالقادر حاتم، أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة، أمرت وفدها الدائم في الأمم المتحدة، برئاسة السفير عمر لطفي، بتبني اقتراح "طلب الكويت الانضمام إلى الأمم المتحدة"، مع المطالبة "بجلاء القوات البريطانية، فوراً عن الكويت، جلاءً تاماً وناجزاً، وفي ٥ حزيران ١٩٦١، صدر بيان ثالث عن الجمهورية العربية المتحدة، دعت فيه إلى جلاء القوات البريطانية عن الكويت، بعد أن أكدت الحكومة العراقية عدم اللجوء إلى الحلول العسكرية، وأنها ستتبع الأسلوب السلمي، وتعهدت بذلك في مجلس الأمن ([2]) .

---

[1] وثيقة البيان الرسمي الثاني للجمهورية العربية المتحدة في ٣٠ يونيه ١٩٦١، في شأن تطورات أزمة ١٩٦١، واحتمال التدخل العسكري العراقي لضم الكويت إلى العراق.

[2] وثيقة البيان الرسمي الثالث للجمهورية العربية المتحدة في ٥ يوليه ١٩٦١ في شأن أزمة ١٩٦١، والتدخل العسكري البريطاني في الكويت.

ولكن الحكومة الكويتية ردت على دعوة الجمهورية العربية المتحدة، في بيان لها صدر في اليوم التالي، أكدت فيه: "إن مجرد إعلان العراق، أنه لن يلجأ إلى القوة لتحقيق أهدافه، لا يكفي. وأن حل المشكلة، يجب أن يتضمن ضمانات دولية كافية، لحماية أمن الكويت([1])."

وفي ١٢ حزيران ١٩٦١، تقدمت الكويت بمذكرة، طلبت فيها الانضمام إلى الجامعة العربية، ومساندة الدول العربية لها ضد التهديد العراقي. وتعهدت، في مذكرتها، بسحب القوات البريطانية من الكويت، حينما تشكل الجامعة العربية قوات عربية، لتحل محلها. وقد عقدت جلسة لمجلس الجامعة، في اليوم عينه، لمناقشة طلب الكويت، ومناقشة التهديد العراقي لها، ولكن لم يسفر الاجتماع عن شيء، نظراً إلى تهديد العراق بالانسحاب، إذا ما قُبلت الكويت عضواً في الجامعة. ورداً على طلب العراق تأجيل البت في انضمام الكويت إلى الجامعة العربية، أعلنت الجمهورية العربية المتحدة، في الجلسة الثانية للجامعة العربية، التي عُقدت في ١٣ يوليه، أن "التأجيل لا يحل المشكلة."

وفي اجتماع الجامعة العربية، في ٢٠ حزيران ١٩٦١، شدّد مندوب الجمهورية العربية المتحدة، في الجامعة العربية، على أمرين: "الأول، انضمام الكويت إلى الجامعة. والثاني، إحلال قوات عربية مكان القوات الأجنبية، الموجودة في الكويت ."وهو ما تحقق، فقد وافقت الجامعة العربية، في هذه الجلسة، على انضمام الكويت إليها، بعد أن تعهد أميرها بأن يطلب من الحكومة البريطانية سحب قواتها من أراضي بلاده، حينما تصل إليها قوات أمن الجامعة العربية .

وفي ٢٨ ايلول ١٩٦١، وقع الانفصال بين سورية ومصر، وألغيت الوحدة، من جانب سورية، إثر انقلاب عسكري، قادته مجموعة من الانفصاليين السوريين، في الإقليم الشمالي. وفي ١٢ تشرين الأول ١٩٦١، قامت مصر بسحب قواتها من الكويت، على أثر انفصال سورية، وتوتر العلاقات بين مصر وكلٍّ من الأردن والمملكة العربية السعودية، بعد اتهام الحكومة المصرية لهما بالمشاركة في مساندة الحركة الانفصالية.

وفي حين استمر الدعم المصري للحكومة الكويتية، في مواجهة الادعاءات العراقية، فإن الحكم السوري الجديد، اتخذ منحى مختلفاً بعض الشيء، إذ سارت العلاقات السورية ــ العراقية في تقدم مستمر، أثمر تبادلاً ملحوظاً في الزيارات الرسمية بين مسؤولي البلدَين. وفي نهاية شهر كانون

---

[1] وثيقة البيان الرسمي الكويتي في ٦ يوليه ١٩٦١، رداً على البيان الثالث للجمهورية العربية في ٥ يوليه ١٩٦١

الثاني ١٩٦٢، أعلن معروف الدواليبي، رئيس الوزراء السوري، عن توسط سورية لحل النزاع الكويتي ـ العراقي، وأعلن، في بيان صدر عن الجمهورية العربية السورية، أن الوفد العراقي، الذي زار سورية، برئاسة الدكتور هاشم جواد، وزير خارجية العراق، مؤخراً، قد وافق على "ألاّ يقوم العراق بأي إجراء عسكري ضد الكويت، وأن العراق، في الوقت الراهن، على الأقل، لا يعترض على قيام الدول الأخرى بإرسال قائمين بالأعمال إلى الكويت."

وردت الحكومة الكويتية، على أنباء الوساطة السورية، بأنها لا تعلم عنها شيئاً، بل نفت ما نشرته بعض الصحف السورية، عن بدء المفاوضات السرية، بين العراق والكويت، بشأن إقامة اتحاد كونفيدرالي بينهما، يشمل أمور الدفاع، والشؤون الخارجية، والمسائل الاقتصادية والثقافية، على أن تبقى الدولتان مستقلتين تماماً، داخلياً.

موقف المملكة العربية السعودية

كانت المملكة العربية السعودية طرفاً معنياً بأزمة الحدود العراقية ـ الكويتية، التي أثارها عبدالكريم قاسم، في ٢٥ حزيران ١٩٦١. وكان موقفها حاسماً ومؤازراً، بقوة، لموقف الحكومة الكويتية. وينبع ذلك من عدة عوامل، منها موقعها الزعامي وسط المجتمع الخليجي، إضافة إلى مساس الأزمة بمصالحها، الإقليمية والاقتصادية والنفطية .

وفي ٢٦ يونيه، اليوم التالي من انطلاق شرارة الأزمة، طلب أمير الكويت تدخّل المملكة العربية السعودية، لحمايتها، بكافة السبُل. فأبرق الملك سعود بن عبدالعزيز، ملك المملكة العربية السعودية، إلى أمير الكويت، في اليوم عينه، قائلاً: "تناولت برقية سموكم... التي أشرتم فيها إلى ما أدلى به الزعيم الركن عبدالكريم قاسم. والحقيقة أن هذا الموقف عجيب مؤسف. أمّا نحن، فمعكم، في السرّاء وفي الضرّاء، وسنكون أوفياء فيما تعاهدنا عليه. ونحن على أتم الاستعداد لمواجهة أي خطر يتعرض له الكويت الشقيق. والله الموفق."([1])

وفي اليوم عينه، وجه الملك سعود، الرسالة التالية إلى ملوك ورؤساء الدول العربية: "أعتقد أنكم تشاركونني الأسف في البيان الذي نُشر من اللواء عبدالكريم قاسم، بشأن الشقيقة دولة الكويت المستقلة، وبالنظر لما يربطنا بالكويت، بصورة خاصة، فقد أعلنت البيان التالي: (يجب أن يكون معلوماً لدى الجميع أن الكويت والمملكة العربية السعودية بلد واحد، وما يمس الكويت يمس المملكة

---

[1] أحمد وآخر، "الكويت من الإمارة إلى الدولة مرجع سابق، ص.

العربية السعودية، وما يمس المملكة العربية السعودية يمس الكويت). وقد أحببت إحاطتكم علماً بهذا، ولي أمل كبير في أن نتعاون جميعاً في رتق هذا الفتق، الذي لا يستفيد منه إلاّ أعداء العرب، ولا يتضرر منه إلاّ العرب أنفسهم، راجياً أن تروا رأيكم السديد الذي يحول دون هذا الأذى الذي يصيب هذا البلد الشقيق."

ثم انتقل الملك سعود من التصريحات، إلى نطاق العمل الفعلي، فبعث رئيس الأركان السعودي إلى الكويت، لدراسة الوضع، الأمني والعسكري، فيها.

وفي ٢٧ **حزيران** ١٩٦١ عقد مجلس الوزراء السعودي، جلسة استثنائية، برئاسة الملك سعود، لبحث التهديد العراقي ضد الكويت، وفي نهاية الجلسة، أصدر مجلس الوزراء البيان التالي: "إن حكومة حضرة صاحب الجلالة، الملك المعظم، في الوقت الذي تستنكر فيه التصريحات الماسة باستقلال الكويت، القطْر العربي الشقيق، ووفاءً بالعهد الذي بين هذه البلاد والكويت. نؤيد استقلال الكويت تأييداً تاماً، ونقرر اتخاذ الخطوات الإيجابية اللازمة للحفاظ على استقلاله وسيادته، وهي لا تزال تأمل في أن تتغلب الحكمة والمصلحة العربية على كل اعتبار للحفاظ على السلم وجمع الصف العربي. كما يقرر اعتبار جلسته الاستثنائية مستمرة لمواجهة ما يستجد في الأمر."([1])

وفي ٢٧ يونيه، كذلك، استدعى الملك سعود السفير العراقي لدى الرياض، وأبلغه رسالة شفهية، لتبليغها إلى عبدالكريم قاسم، يعبر فيها عن إحساسه العميق بالحزن والأسف، لما صدر عنه، تجاه الكويت، وأن ما حدث هو محاولة لشق الصف العربي، واعتداء على دولة عربية، تحررت من الحكم الأجنبي. وناشد عبدالكريم قاسم، أن تسود الحكمة والتعقل والحرص المصالح العربية.

وفي ٣٠ **حزيران** ١٩٦١، بثت إذاعة الكويت، أن القوات السعودية، وصلت، بالفعل، إلى الأراضي الكويتية، بناءً على طلب أمير الكويت، وذلك بعد ساعات قليلة من إنزال القوات البريطانية. كما بعث الملك سعود برسالة إلى الرئيس جمال عبدالناصر، حملها وزير الخارجية السعودي، تمحورت حول الأزمة، وتناولت المساندة العسكرية السعودية للكويت.

وفي ظهر اليوم نفسه، تناهى إلى مسامع الملك سعود، نبأ حشود عسكرية عراقية، في طريقها من البصرة إلى الحدود الكويتية، فأرسل على الفور، برقية إلى رئيس الوزراء العراقي، عبدالكريم قاسم، يناشده فيها: "باسم الله والعروبة والوطنية، تجنب كل سبب، يؤدي إلى اضطراب

---

[1] نازلي، مرجع سابق، ص٨٩.

العلاقات بين العرب أنفسهم، بل إلى تصادمهم، في وقت هم أشد ما يكونون حاجة فيه إلى جمع كلمتهم، ودعم قوّتهم، للوقوف في وجْه أعدائهم.([1])

وفي ٤ حزيران ١٩٦١، انعقد مجلس جامعة الدول العربية، بناءً على طلب المملكة العربية السعودية، لبحث انضمام الكويت إلى الجامعة العربية. وأصرّ المندوب السعودي على سرعة بت الطلب الكويتي، خصوصاً أنه صادر عن بلد نال استقلاله، واعترفت بهذا الاستقلال جميع الدول العربية، في برقيات بعثت بها إلى حاكم الكويت، وإزاء تهديد العراق بالانسحاب من الجامعة، إذا قُبِلَتْ الكويت عضواً فيها، هدد المندوب السعودي، هو الآخر، بانسحاب بلاده من الجامعة إذا لم تُقبل الكويت عضواً فيها.

وفي ٥ حزيران ١٩٦١، وصل الشيخ جابر الأحمد الصباح، ولي عهد الكويت، إلى الطائف يرافقه عبدالخالق حسونة، أمين عام جامعة الدول العربية. وقد اجتمع الملك سعود، في مكتبه بالطائف، مع أمين عام الجامعة، الذي عرض ما بذله من جهود، في بغداد والكويت، حول الأزمة العراقية ــ الكويتية. وقد أكد الملك سعود لأمين عام الجامعة، رغبته المستعجلة في تلبية طلب حكومة الكويت الانضمام إلى الجامعة، ورحب الأمين العام بهذا الطلب، ووعد بالعمل من أجل سرعة تلبيته، في أقرب وقت ممكن.

"نهب اليوم جميعاً، أنا وشعبي والأمة العربية بأسْرها، في كل مكان، للدفاع عن ذلك الجزء العربي والمستقل من بلادنا، وهو الكويت، نريد له ما يريده له حكامه وشعبه، بعد كفاحهما الطويل المشرف للاستقلال الذي نالوه واستحقوه، وأن يكون الكويت عضواً كريماً عاملاً مع جيرانه في الجامعة العربية، وفي هيئة الأمم المتحدة، وفي المجالات الدولية، التي تتعاون على السلام ورفاهية البشر والإنسانية". وختم الملك سعود كلمته، قائلاً: "إن بعض الإذاعات تتعرض الآن لما تسميه الوساطة في هذه المشكلة،وأنا لا أعلم كيف تكون الوساطة في مثل هذه المشكلة، والموضوع

[1] وثيقة برقية الملك سعود بن عبدالعزيز إلى رئيس الوزراء العراقي، عبدالكريم قاسم في ٣٠ يونيه ١٩٦١يطالبه بعد استخدام القوة ضد الكويت.

موضوع استقلال أو اغتصاب، ولا شيء بينهما، فلا مساومة ولا وساطة في استقلال، وهو شيء اعترف به الجميع، ومطلوب من الجميع حمايته والذود عنه.([1])"

وأسفر موقف الملك سعود، وحكومته، من الأزمة، عن تصعيد الحملة ضد المملكة العربية السعودية، وعاهلها. ولكن المملكة، لم تنثنِ عن موقفها المؤيد للكويت، والذي اتَّضح بقوة في اجتماع مجلس الجامعة العربية، يوم ٢٠ حزيران ١٩٦١، من إصرار على ضرورة حصول الكويت على كامل حقوقها في ترابها الوطني، وكامل عضويتها في الجامعة العربية. وبناءً على ذلك، انعقد لواء قيادة القوات العربية المشتركة للمملكة العربية السعودية، للدفاع عن الكويت. واستمر الموقف السعودي ثابتاً، يشد من أزر الكويت، حتى وضعت الأزمة أوزارها، بمقتل عبدالكريم قاسم، وقيام انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، ضد نظامه.

موقف جامعة الدول العربية

بعد نشوب الأزمة، تقدم كلٌّ من العراق والكويت بشكاوى متبادلة، إلى مجلس الأمن، وجامعة الدول العربية، فالكويت تتهم العراق بأنه يهدد استقلالها، والعراق يتهم بريطانيا بأنها تدبر عدواناً عليه، وبناء على ذلك، عقد مجلس الأمن، جلسة عاجلة، في ٢ حزيران ١٩٦١، وبعد مناقشات، تأجلت هذه الجلسة إلى ٥ يوليه، ثم إلى ٧ يوليه، وانتهت الجلسة، من دون إصدار قرار، مما دفع مجلس الأمن إلى أن يترك هذه المهمة لجامعة الدول العربية.

وكان الشيخ عبدالله السالم الصباح، قد بحث مع الأمين العام للجامعة العربية، أثناء زيارته الكويت، في نيسان ١٩٦١، ضمن مهمة رسمية له في منطقة الخليج، مسألة انضمام بلاده إلى الجامعة العربية. وفي ٢٠ يونيه من العام نفسه، وبعد إعلان الاستقلال الكويتي، في ١٩ حزيران ١٩٦١، أعلن عبدالخالق حسونة ترحيب الجامعة بأي طلب، تتقدم به الكويت للانضمام إليها. وفي ٢٣ يونيه، قدم عبدالعزيز حسين طلب حكومة الكويت، من أجْل انضمامها إلى الجامعة العربية. وقرر مجلس الجامعة عقد جلسة في ٤ يوليه، للموافقة على قبول الكويت عضواً في الجامعة العربية.([2])

---

[1] وثيقة كلمة الملك سعود بن عبدالعزيز في ٥ يوليه ١٩٦١، عند استقباله ولي عهد الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح رداً على كلمته.

[2] - العنزي، مرجع سابق.

وبعد انفجار الأزمة العراقية ــ الكويتية، في ٢٥ يونيه، ورفض المملكة العربية السعودية مطالب العراق، طلبت المملكة في ٢٧ حزيران ١٩٦١، عقد جلسة طارئة لجامعة الدول العربية لبحث الأزمة، وانضمام الكويت إلى عضوية الجامعة العربية، ولم يتخذ قرار بهذا الشأن. وفي الأول من يوليه، تقدمت المملكة، للمرة الثانية، بمذكرة إلى أمانة الجامعة العربية، تطلب فيها عقد اجتماع غير عادي لمجلس الجامعة، لبحث موضوع انضمام الكويت إلى الجامعة العربية، ومناقشة التهديد العراقي لاستقلال الكويت.

وفي اجتماع الجامعة العربية، في ١٢ حزيران ١٩٦١، قدمت حكومة الكويت مذكرة إلى لجنة الشؤون السياسية، التابعة للجامعة([1])، تضمنت طلبَين، طلب الانضمام إلى الجامعة العربية، وطلب مساندة الدول العربية لها ضد التهديد العراقي. كما تعهد أمير الكويت، في المذكرة، بسحب القوات البريطانية من الكويت، على أن تحل محلها قوات عربية.

وقد نص التعهد على الآتي:

"إن سمو أمير الكويت، يتعهد بأن يأمر، حالاً، بسحب جميع القوات البريطانية من الكويت، حينما تشكل جامعة الدول العربية قوات عربية، تقوم، فعلاً، بإرسالها إلى الكويت، لتحل محل القوات الأجنبية، الموجودة بها حالياً، وذلك لصيانة استقلال الكويت، وصد أي هجوم عليها".

وفي اجتماع الجامعة العربية، في ١٣ يوليه، قررت لجنة الشؤون السياسية ما يلي: "نظرت لجنة الشؤون السياسية موضوع طلب الكويت الانضمام إلى جامعة الدول العربية، وما أحاط به من ملابسات. وبعد استعراض اللجنة لكافة وجهات النظر، التي أبدَتها الوفود الأعضاء، والمبادئ التي تقدم بها وفد المملكة المغربية، وهي([2]):

أولاً: تلتزم الكويت بطلب سحب القوات البريطانية.

ثانياً: يلتزم العراق بعدم استخدام القوة، لضم الكويت.

ثالثاً: تلتزم الدول العربية، من جهتها، بما يأتي :

١ - الترحيب بالكويت عضواً في جامعة الدول العربية .

---

1 -ترسيم الحدود الكويتية العراقية، الحق التاريخي والارادة الدولية، مركز البحوث والدراسات الكويتية،، ٢٠٠٣.

2 -العنزي، والهاجري، مرجع سابق، ص ٢٥١.

٢ - مساعدة الكويت على الانضمام إلى الأمم المتحدة .

٣ - تقديم المساعدة الفاعلة لحماية استقلال الكويت، بناء على المذكرة الكويتية، المقدمة إلى لجنة الشؤون السياسية، في جلستها المعقودة، في ١٢ حزيران ١٩٦١ .

٤ - تأييد كل رغبة يبديها شعب الكويت في الوحدة، أو الاتحاد مع غيره من الدول العربية، طبقاً لميثاق الجامعة العربية ."

وقررت اللجنة، تأجيل اجتماعها إلى الساعة السادسة، مساء ٢٠ حزيران ١٩٦١، وذلك ليتسنى لمندوبي الدول الأعضاء، الرجوع إلى حكوماتهم، لأخذ رأيها في هذه المبادئ، وفي الخطة اللازمة، لوضعها موضع التنفيذ .

وكان أمام مجلس الجامعة مشروع قرار، يُحدَّد، في إطاره، بديلان للعمل. أبدى الوفد الكويتي، برئاسة جابر الأحمد الصباح، استعداد بلاده لقبول أي منهما وهما :

١-أن يتخلى عبدالكريم قاسم عن مطالبه وادعاءاته، وأن يقدم اعترافه باستقلال الكويت الكامل. كما يعلن هذا الاعتراف أمام مجلس جامعة الدول العربية، ومجلس الأمن، التابع لمنظمة الأمم المتحدة .

٢ - أن ترسل الجامعة العربية قوة عسكرية، تابعة لها، إلى دولة الكويت، لتحل محل القوات البريطانية .

رحَبت القاهرة بالموقف الكويتي، ورأت أن الحل الأول، الذي تفترضه الكويت، يتعلق بإرادة الحكومة العراقية. أمّا الحل الثاني، فإن الجمهورية العربية المتحدة، تعلن استعدادها التام، وموافقتها على إرسال قوات عربية إلى الكويت، بناءً على الطلب الكويتي، لما يترتب على ذلك من إخراج للقوات البريطانية.

وحتى ١٥ حزيران ١٩٦١، لم تكن الجامعة العربية قد وصلت إلى حل، يتعلق بالأزمتَين المترابطتَين: الأزمة بين العراق والكويت، وانضمام الكويت إلى الجامعة العربية. وهكذا، كانت الجامعة تعاني مأزقاً خطيراً، يتمثل فيما يلي([1]):

١ - إصرار المملكة العربية السعودية على إدخال الكويت إلى الجامعة العربية، بأي ثمن كان، وتريد أن تتخذ الجامعة قراراً بالموافقة، ولو غضب العراق، وانسحب من الجامعة .

[1] مركز البحوث والدراسات الكويتية، مرجع سابق.

٢ - رغبة الأمم المتحدة، في انضمام الكويت إلى الجامعة العربية، ولكنها لا تريد أن تتحمل مسؤولية ذلك. كما أنها توافق على إرسال القوة العربية إلى الكويت، شريطة ألاّ تشترك هي فيها .

وأخيراً، أوصت لجنة الشؤون السياسية في الجامعة العربية، بالموافقة على قبول الكويت، باستثناء وفد العراق، الذي عمد إلى الانسحاب، احتجاجاً على هذا القرار. وهكذا، أصدرت الجامعة العربية، في ٢٠ حزيران ١٩٦١، القرار رقم ٣٥/١٧٧٧، الذي نص، في فقرته الثانية، على انضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية، وفي فقرته الثالثة، على أن تلتزم الدول العربية بتقديم المساعدة الفاعلة، لصيانة استقلال الكويت، بناءً على طلبها([1]) وقد تحفظ من الفقرة الثالثة من القرار، كلٌّ من مندوب جمهورية السودان، والجمهورية اللبنانية، والمملكة الليبية المتحدة، لرغبتها عن المشاركة في قوات الجامعة، المرسلة إلى الكويت، بينما أبدى سائر مندوبي الدول الأعضاء الحاضرين، الاستعداد للمشاركة فيها.

إعمالاً للفقرة الثالثة من قرار مجلس الجامعة العربية، وبعد انضمام الكويت إلى معاهدة الدفاع العربي المشترك، تابع عبدالخالق حسونة، الأمين العام لجامعة الدول العربية، تنفيذ القرار. وتوصل، بعد حوالي ثلاثة أسابيع، إلى اتفاق مع حكومة الكويت بطلب سحب القوات البريطانية، وإحلال قوات تابعة للجامعة العربية مكانها. وتحقق ذلك، عبْر رسالتَين متبادلتَين، بينه وبين أمير الكويت، ففي ١٢ آب عام ١٩٦١، بعث برسالة رسمية إلى أمير الكويت، فيما يخص وضع قوات أمن الجامعة العربية في الكويت، والترتيبات المتعلقة بها، وأكد فيها "أن هذه القوات وقتية، توجد بأراضي الكويت، استجابة لطلب سموّكم. كما أنها تنسحب منها، في أي وقت تطلبون انسحابها، وبالطريقة التي يتم الاتفاق عليها بيننا...". واختتم بالقول: "... فإذا وافقتم، سموّكم، على ما تضمنته هذه الرسالة، فإنها، وردكم عليها بالموافقة، يكونان بمثابة اتفاق مبرم في هذا الشأن، بين جامعة الدول العربية وحكومتكم الموقرة.([2])

---

[1] وثيقة قرار جامعة الدول العربية الرقم ١٧٧٧ في دورته العادية ٣٥ في جلسته الرقم ٨ في ٢٠ يوليه١٩٦١، بشأن انضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية.

[2] وثيقة رسالة الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى أمير دولة الكويت في ١٢ أغسطس ١٩٦١ في شأن وضع قوات أمن الجامعة العربية في الكويت والترتيبات المتعلقة بها

وتلقى عبدالخالق حسونة، في اليوم نفسه، جواب أمير الكويت، الذي أبدى موافقته على إحلال القوات العربية في الكويت، محل القوات البريطانية. وأكد في رسالته "أن حكومة الكويت، انطلاقاً من ممارسة سلطات سيادتها، في أي من الأمور المتصلة بوجود قوات أمن الجامعة في أراضيها، سوف تحرص كل الحرص على أن تستهدي بروح التقاليد العربية والثقة، التي تنير تاريخنا العربي المجيد، وأن تلتزم بنص وروح ميثاق الجامعة، وقرار مجلس الجامعة في ٢٠ حزيران ١٩٦١، المشار إليه في رسالتكم".

واستطرد قائلاً:

"وإنا، بموجب رسالتنا هذه، نوافق موافقة تامة على جميع البنود الواردة في رسالتكم. وتلتزم حكومة الكويت بتنفيذها. كما نوافق على ما أشرتم إليه، سيادتكم، من أن رسالتكم وهذا الرد من جانِبِنا، يشكلان اتفاقية بين جامعة الدول العربية وحكومة الكويت. وفي هذه المناسبة، يسعدني إبلاغ سيادتكم، أنه تنفيذاً لما ألقِي على عاتقنا، في قرار مجلس الجامعة سالف الذكر، قد طلبنا اليوم إلى الحكومة البريطانية سحب قواتها من أراضي الكويت.([1]) "

وفي اليوم عينه، وعلى اثر اتخاذ تلك الترتيبات، أرسل أمير الكويت كتاباً إلى الحكومة البريطانية، يطلب منها انسحاب القوات البريطانية من أراضيه. وتلقى رداً من الحكومة البريطانية بالموافقة، حالما تصل القوات العربية إلى مواقعها.([2])

وفي ١٥ آب عام١٩٦١، انعقد مجلس الجامعة العربية، وأصدر قراراً هذا نصه: "أحيط مجلس الجامعة علماً بما تضمنته مذكرة الأمين العام، في شأن الإجراءات، التي اتخذت تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة، في جلسته المعقودة في ٢٠ حزيران ١٩٦١، بشأن تقديم المساعدة الفعلية إلى الكويت، بناءً على طلبها. كما أحيط بالرسالتَين المتبادلتَين، بين سمو أمير دولة الكويت، والأمين العام،بشأن وضع قوات أمن الجامعة العربية في الكويت. والمجلس، إذ يرحب بطلب سمو أمير دولة الكويت انسحاب القوات البريطانية من الأراضي الكويتية، يعرب لسيادة الأمين العام، وبعثة الجامعة إلى الكويت، عن أجزل الشكر، وأعظم التقدير، وينتظر أن يتم قريباً إحلال الجنود العرب محل الجنود البريطانيين، في الكويت."

---

[1] وثيقة رسالة أمير الكويت إلى أمين عام جامعة الدول العربية في ١٢ أغسطس ١٩٦١، بموافقة على إحلال قوات أمن من جامعة الدول العربية في الكويت بدلاً من القوات البريطانية.

[2] وثيقة مذكرة الحكومة البريطانية إلى أمير الكويت في شأن سحب قواتها من الكويت.

ولتطبيق هذا القرار، وقعت الجامعة العربية، اتفاقات مع كلٍّ من السودان والمملكة العربية السعودية والأردن وتونس،في شأن اشتراكها في قوات الأمن العربية. وفي ١٠ ايلول ١٩٦١، بدأ وصول هذه القوات إلى الكويت. وما أن حل يوم ٣ تشرين الأول ١٩٦١، حتى اكتمل وصول هذه القوات وفي ١٢ تشرين الأول ١٩٦١، سحبت مصر قواتها من الكويت، على أثر انفصال سورية، وتوتر العلاقات بين مصر وكلٍّ من الأردن والمملكة العربية السعودية.

وبسحب مصر لقواتها، تغير تشكيل قوات الأمن العربية وعددها، ليصبح مجموع القوة العربية ٢٢٢٥ جندياً. ويلاحظ أن مجموع هذه القوات، يقلّ عن المجموع الذي قدرته بعثة عسكرية تابعة للجامعة العربية، وهو٣ آلاف إلى ٣٥٠٠ جندي .وقد أشارت وثائق الجامعة العربية، إلى أن حجم القوات العربية، كان توزيعه كالآتي:[1]

(1)القوة السعودية: تتكون من 1281 رجلاً.

(2)القوة الأردنية: تتكون من ٧٨٨ رجلاً[2].

(3)القوة السودانية: تتكون من ١١٢ رجلاً.

ومما يشير الى مهمة القوات العربية في الكويت كلمة المغفور له جلالة الملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه أثناء وداع أفراد القوات الأردنية التي تقرر ارسالها الى الكويت، فبعد ان تمنى التوفيق لأفراد القوات الأردنية في مهمتهم لحفظ أمن الكويت، وحل الأزمة العراقية الكويتية بشكل سلمي وعادل قال: "ان الغاية من ذهاب القوات الاردنية والقوات العربية الأخرى الى الكويت هي أن تخرج القوة الأجنبية الموجودة فيها وأن تحل القضية في أسرع وقت ممكن ضمن الإطار العربي"[3].

زار عبدالخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية الكويت في ١٤ تشرين الأول ١٩٦١، وأصدر أمراً إلى قوة الأمن العربية، نصه كما يلي: "إنكم تأتون إلى الكويت أخوة عرباً، في قسم من وطننا العربي الكبير، وتقفون على الحدود الكويتية ــ العراقية، ضيوفاً على البلدَين،

---

[1] العنزي، والهاجري، مرجع سابق، ص ٢٥٣.

[2] - الشرعة، ابراهيم فاعور، دور الأردن الدبلوماسي والعسكري في حل الأزمة الكويتية العراقية بين عامي (١٩٦١-١٩٦٣)، وزارة الثقافة، عمان الأردن، ٢٠٠١، ص ٧٥.

[3] - الشرعة (٢٠٠١)، مرجع سابق، ص٧٣.

فمهمتكم عربية قومية. ولهذا، فإني أعهد إليكم بمهمة المراقبة اليقظة والشعب العراقي في مقـدمتها، لا يمكن أن يتصور أحد من بيننا، أن يشهر عربي سلاحه على أخيه العربي.. فلتكن رسالتكم رسالة الأخوة العربية والمحبة والوئام"([١])

وأصدر الأمين العام للجامعة عدة قرارات تنظيمية، في شأن هذه القوات منها([٢]):

إنشاء الهيئة التنفيذية لقوات أمن الجامعة، برئاسة الأمين العام المساعد، وإنـشاء اللجنـة الاستشارية، التي تضم ممثلين عن الدول المشتركة في القوات، وإنشاء صندوق لتمويل هذه القوات. كما عيِّن قائد ورئيس أركان القوات من ضباط المملكة العربية السعودية، تطبيقاً لأحكـام معاهـدة الدفاع المشترك، التي تنص على أن تكون القيادة للدولة، التي تكون قواتها المشاركة هـي الأكثـر عدداً.

وخلال الفترة من ١٨ إلى ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٢ زارت الهيئة التنفيذيـة لقـوات أمـن الجامعة الكويت زيارة استطلاعية، وبناءا على تلك الزيارة صدر خبر عن القاهرة في ٢٦ تـشرين الثاني ١٩٦٢ مفاده ان الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية سيد نوفل، صـرح بـان كبـار المسؤولين في دولة الكويت أبلغوه طلب الحكومة الكويتية تخفيض حجم عدد قوات أمن جامعة الدول العربية([٣])، ليصبح كلٌّ فصيل منها في حجم القوة السودانية الحالية (وعددها ١١٢ جنـدياً). وعلـى هذا، طلبت الجامعة العربية، بعد موافقة الأمانة العسكرية، من جميع دولها الأعضاء، أن تسهم بعدد رمزي من قواتها، يتراوح بين ١٥ و٢٠ جندياً في قوات أمن الجامعة العربية، على أن تقتصر مهمة هذه القوات على مراقبة الحدود بين العراق والكويت. وبالفعل، سحبت كلٌّ مـن المملكـة العربيـة السعودية والأردن قواتها العاملة ضمن قوات أمن الجامعة العربية، في كانون الثاني ١٩٦٣، بعـدما وصلت قوات الأمن الرمزية من الدول العربية الأخرى.

وفي ١٢ شباط ١٩٦٣، تلقى الأمين العام للجامعة العربية، برقية من وزير خارجية الكويت، جاء فيها: "إن السلطات المسؤولة في الكويت، تقديراً منها للموقف الجديـد فـي العـراق الـشقيق، وإعراباً عن الأمل في إمكان عودة العلاقات الطبيعية بين القطرَين الشقيقَين، ترى صرف النظـر،

---

[1] - الموقف العربي من الأزمة العراقية ــ الكويتية (١٩٦١)، www.elmhata.com.

[2] - وثيقة موجز المبادئ والأسس، الذي وضعها الأمين العام لجامعة الدول العربية لتشكيل قوات أمن الجامعة طبقاً للقرار الرقم ١٧٧٧/٣٥ في ٢٠ يوليه ١٩٦١ .

[3] - الشرعة، مرجع سابق، ص١٠٩.

حالياً، عن تشكيل القوات العربية الرمزية، وتأمل أن تواصل الجامعة العربيـة جهودهـا الطيبـة، لتصفية الجو بين الدول العربية، لتهيئ لها أسباب التعاون، لما فيه خير وتقدم الأمة العربية". وفـي ٢٠ شباط١٩٦٣، اكتمل انسحاب قوات الأمن العربية من الكويت.

وتمثلت الأسس القانونية، لإنشاء قوات الأمن، التي أرسلت إلى الكويت، في الآتي:

١ - قرار مجلس جامعة الدول العربية، في ٢٠ حزيران ١٩٦١ .

٢ - طلب حكومة الكويت إرسال قوات عربية، لتحل محل القوات البريطانية .

٣ - التقاء الجامعة، بوصفها منظمة دولية، ممثلة في الأمين العام، بموجب سلطاته، التي خوّله إياها المجلس، في هذا الشأن، وإرادة حكومة الكويت، ممثلة في حاكمها، في صورة رسائل متبادلة، تكون اتفاقية بين الكويت والجامعة .

واستندت قواعد تشكيل القوات، وما تتمتع به من ميزات وحصانات، وما يترتب عليها مـن حقوق وواجبات إلى:

١ - الحصانات العامة، الواردة في المادة ١٤ من ميثاق الجامعة العربية.

٢ - المواد ٢، ٤، ٥، ٦ من الميثاق نفسه .

وحُددت واجبات القوات العربية بالعمل كقوات أمن، داخل أراضي الكويـت، فـي منطقـة الحدود المشتركة بين الكويت والعراق، للمحافظة على استقلال الكويت وسلامة أراضيها. ومهمتهـا الدفاع، دون الهجوم، مع تجنب التحرش بالقوات العراقية على الحدود، أو إثارتها، أو اسـتفزازها، بأي شكل من الأشكال.

تقييم دور الجامعة العربية في تسوية النزاع:

يُعد نجاح الجامعة في تسوية النزاع العراقي -الكويتي١٩٦١ مثالاً مميزاً في سـجل إنجـاز الجامعة في هذا الخصوص، وقد قام الأمين العام للجامعة بالإشرف على إنشاء قوة الطوارئ العربية على غرار ما تفعله الأمم المتحدة والمكونة من قوات سعودية وأردنية ومصرية وسودانية وتونـسية بقيادة سعودية، وأمكن تجنب انفجار الأزمة([1]):

1 - غالي. بطرس بطرس، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧، ص ٨٣-٩٢

١- استطاعت جامعة الدول العربية أن تقوم بدورٍ في حل النزاع نظراً لعدم تورط الدول العربية الكبرى. فالدولة العربية الثورية الأولى في ذلك الحين وفي مصر الناصرية لم تكن طرفاً في النزاع واستطاع العمل العربي الجماعي في إطار الجامعة في احتوائ الخلاف وضمان انسحاب القوات الأجنبية (البريطانية) من الكويت([١]).

٢- تعد هذه هي التجربة الأولى للجامعة العربية في حفظ السلام الإقليمي، ويعد إرسالها لقوات عربية إلى الكويت إجراءً جديداً من الإجراءات المساعدة على تسوية المنازعات لم ينص علية ميثاق الجامعة، كما أن الجامعة بذلك تعد أسبق المنظمات الإقليمية في اتخاذ هذه الخطوة، إذ اتخذت منظمة الدول الأمركيية إجراءً مماثلاً – لكنه اختلف في نواح كثير – بمناسبة أزمة الدومنيكان عام ١٩٦٥.

٣- أسبغ التدخل العسكري البريطاني على النزاع طابعاً وصفة دولية واضحة، وأخرجته من كونه نزاعاً محلياً إلى مرتبة العالمية، وتأكد ذلك مع عرضه على مجلس الأمن، الذي لم يستطع أن يتخذ أي قرار. ولقد جذب التدخل البريطاني انتباه الدول العربية، فاجتمعوا على رأي واحد بصدد النقطة الفرعية (الوجود البريطاني في الكويت) من أجل وحدة الصف العربي على حين لم يجتمعوا غلى القضية الأصلية. وإذا كانت بريطانيا وقواتها في الكويت هي الدافع الأعظم لتشكيل القوات العربية المشتركة لتحل محل القوات البريطانية، فإن بريطانيا في الحقيقة شجعت تشكيل هذه القوة نظراً لظرف الموقف السياسي العالمي، ففي منتصف آب سنة ١٩٦٢ كانت هناك أزمة قاتلة في برلين بين المعسكرين الشرقي والغربي، مما يستدعي من بريطانيا إخراج قواتها من الكويت لدعم الجيش البريطاني في منطقة الراين([٢]).

٤- مما لا شك فيه أن الأسلوب الذي اتبعته الجامعة في حل النزاع وتشكيل القوات لم يكن مناسباً في موقف دولي آخر، يتسم بحساسية أعلى كما حدث في النزاع في اليمن عام ١٩٦٢ – بعدها بعام واحد فقط – إثر انفجار ثورة اليمن الشمالية.

---

1 - الرشيدي، أحمد، الجامعة العربية: ٥٥ عاما على طريق العمل العربي المشترك، المعرفة، ص http://www.aljazeera.net.

[2] - الرشيدي، وآخرون، الكويت من الإمارة إلى الدولة، مرجع سابق، ص٥١٣.

كما أن الجامعة عالجت الأزمة الكويتية ببطء شديد، ويعود هذا التحرك البطئ في جزء منه إلى عدم ثقة الدول المتنازعة بقدرة الجامعة على تسوية النزاع، نظراً للضعف الذي يعاني منه ميثاقها وأجهزتها وسلطانها ويتأكد ذلك بمقارنته بسرعة التحرك البريطاني أو بانعقاد مجلس الأمن.

٥- مما لا شك فيه أن الظروف والعوامل الدولية في ظل الاستقطاب الدولي تبين فشل مجلس الأمن في حل الأزمة، مما أعطى الفرصة بل وحرية الحركة لدبلوماسية الجامعة العربية للقيام بدور توفيقي ناجح في النزاع الكويت العراقي.[١]

وأصدر الأمين العام للجامعة العربية بعض القرارات الخاصة بإنشاء الهيئة التنفيذية لهذه القوات، وإنشاء صندوق لتمويل هذه القوات، أما أمير دولة الكويت فقد التزم بتعهده بسحب القوات البريطانية في اليوم نفسه الذي وقع فيه اتفاقية الدفاع العربي المشترك، حيث انسحبت القوات البريطانية بالكامل في العاشر من تشرين الأول ١٩٦١م، خاصة وأن القادة البريطانيين كانوا غير متحمسين لبقاء قواتهم في الكويت، ورحبوا بإرسال قوات عربية إلى الكويت لتحل محل القوات البرطانية، وضرورة وجود احتياطيات أمنية ضد أي تحرك عراقي ضد الكويت مستقبلاً.

ورغم ذلك فقد استمرت التهديدات العراقية للكويت حتى انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م في العراق.[٢]

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة:

مع اندلاع الأزمة الكويتية – العراقية، أعلنت الولايات المتحدة في ٦/٢٧ أنها مع الكويت كدولة مستقلة ذات سيادة، وأكد المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية "أن الكويت إذا ما طلبت إقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع الولايات المتحدة فإنها سوف تجد تجاوباً من واشنطن" وأن "تصريحات قاسم الجديدة ما هي إلا ترديد لادعاءاته السابقة، وهي ادعاءات سبقه إليها نوري السعيد". وأعربت جريدة "النيويورك تايمز" الوثيقة الصلة بوزارة الخارجية الأمريكية عن رأيها في قاسم ومطالبه "بأنه يريد أن يقتدي بالهند التي استعمرت جاوه". وأيدت الولايات المتحدة الأمريكية الخطوة البريطانية بإرسال قواتها إلى الكويت "لمقاومة أي إجراء من شأنه أن يورط الشرق الأوسط

---

(1) الرشيدي وآخرون، مرجع سابق، ص ٥١٣ - ٥١٤.

(2) الهاجري، العنزي،مرجع سابق، ص ٢٥٣.

بأكمله،... ولمراقبة أي طوارئ في هذه المنطقة"، بل إن أمريكا وافقت على أن تقدم لبريطانيا ما هو مطلوب من مساندة في حالة حدوث أي هجوم عراقي.

ويرجع السلوك المؤيد لبريطانيا في هذه الأزمة للاعتقاد الذي سيطر على الدوائر الأمريكية من أن الاتحاد السوفيتي كان يقف وراء قاسم ومطالبه، رغبة في تعقيد الموقف، ولهذا قامت هي بتأييد بريطانيا والكويت، ودعمت موقفها من الأزمة في الأمم المتحدة، فقد كانت أمريكا ترى أنه إذا قدر للإمبراطورية البريطانية أن تتخلى فجأة عن ملحقاتها وتوابعها في الخليج العربي فإن العالم الحر وحلف الأطلنطي قد ينهاران تماماً.

ولقد ترتب على دعم أمريكا للموقف الكويتي، أن شنت العراق عليها حملة شعواء مما أدى إلى سوء العلاقات بينهما إلى حد أدى إلى قطع العلاقات بينهما في ايار عام ١٩٦٢م.[١]

موقف الاتحاد السوفيتي من الأزمة:

لقد برزت أهمية المنطقة العربية للاتحاد السوفيتي كنتيجة لموقعها الاستراتيجي لحمايته من الجنوب، نظراً لموقعها كطريق طبيعي –بل والطريق الأقرب- إلى المياه الدافئة في الخليج العربي والمحيط الهندي، نضيف إلى ذلك موقعها الاستراتيجي ذا الثقل التجاري والاقتصادي الدولي، بما يزيد من وضعه الدولي كقوة عظمى، ويمكنه – اكتساب مواقع بها – من مساندة الحركات التحررية بالمنطقة وتقليص الوجود الغربي بها. ولكن من المؤكد أن الأزمة العراقية – الكويتية في عام ١٩٦١م قد وضعت السوفيت في موقف المواجهة، وأنهم متى تحركوا للتعامل معها مباشرة فسوف يجبرها ذلك على الاختيار بين بغداد والدول العربية الأخرى مثل الجمهورية العربية المتحدة والسعودية والأردن، وعلى الرغم من ان الاتحاد السوفيتي قد أيد انضمام الكويت وقبول عضويتها في بعض المنظمات الدولية المتخصصة مثل اليونسكو ومنظمة الطيران المدني، إلا أن هذا الموقف الإيجابي تحول إلى موقف سلبي مع نشوب الأزمة، إذ ساند الاتحاد السوفيتي حليفه عبدالكريم قاسم. واستغلت الصحف السوفيتية الأزمة فشنت حملة عنيفة على بريطانيا وأمريكا واستغلالهما للأزمة، حيث "إن العملية العسكرية البريطانية في الكويت ليست إلا استفزازاً للشعوب العربية وتهديداً للسلام في الشرق الأوسط".

---

[1] الرشيدي وآخرون، المرجع السابق ص ٥١٦ -٥١٧.

ولم تشذ بعثة الاتحاد السوفيتي الدبلوماسية في الأمم المتحدة عن النهج الذي وضعه الاتحاد لنفسه، فقد اكتفى رئيس البعثة بنقد الموقف البريطاني واستعمال حق النقض – الفيتو - لإسقاط المشروع الذي تقدمت به المملكة المتحدة، ولكنه وافق على المشروع المقدم من الجمهورية العربية المتحدة، كما أن الاتحاد السوفيتي تمكن من عرقلة انضمام الكويت إلى المنظمة العالمية لفترة، ثم ما أن تبدل النظام العراقي الحاكم حتى سارع الاتحاد السوفيتي إلى الموافقة على عضوية الكويت فيها خلال الدورة التي عقدت في ربيع عام ١٩٦٣م.(١)

مجلس الأمن والأزمة:

استطاعت الكويت بفضل مساندة دولية أن تنضم إلى عضوية كثير من المنظمات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة قبل إعلان استقلالها، مثل منظمات: اليونسكو، والإمكو، الإيكاد، وغيرها. وإثر تحقيق الكويت لاستقلالها تقدمت حكومتها بطلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة - ومجلس الجامعة العربية - من أجل أن تصبح عضواً فيهما، ومع نشوب الأزمة في نفس الوقت فإن مسألة بحثها في كلتا المنظمتين بعد تقديم الشكوى قد تزامن وتقديم طلب العضوية.

وهكذا أبرق ممثل دولة الكويت المستقلة بدر الملا إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ١حزيران ١٩٦١م من أجل عقد جلسة طارئة للمجلس، لبحث دعوى الكويت ضد تهديدات العراق التي تتناول استقلال الأراضي الكويتية، والتي تهدد في الوقت نفسه "الأمن والسلم الدوليين". وكانت المملكة المتحدة قد تقدمت في اليوم نفسه بشكوى ضد العراق حول نفس الموضوع وتمثل رد فعل حكومة العراق في قيام ممثلها الدائم في الجمعية العامة للأمم المتحدة د. عدنان الباجهجي بالتقدم بطلب إلى رئيس مجلس الأمن من أجل السماح له بحضور الجلسات التي تناقش فيها دعوى حكومة المملكة المتحدة المشاركة في المناقشة، لكنه لم يشر من قريب أو بعيد إلى الشكوى التي تقدمت بها الكويت، لأن العراق نفى حق الكويت في تقديم مثل هذه الشكوى إلى مجلس الأمن، لأنها ليست عضواً في الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي اليوم التالي (١٩٦١/٧/٢م) وقبل اجتماع مجلس الأمن بساعات قليلة، تقدم العراق بشكوى ضد بريطانيا لأن نزول قواتها إلى الكويت يهدد "استقلال وأمن العراق" بما "يهدد السلم والأمن الدوليين". ونتيجة لذلك أدرجت في جدول أعمال المجلس شكويان متقابلتان، وكلتاهما تعبر عن أن الموقف يعرض السلام والأمن الدوليين للخطر.

(1) الرشيدي وآخرون، المرجع السابق ص ٥١٧ - ٥١٨.

ولقد بدأ مجلس الأمن أعماله بكلمة اعتذر فيها رئيس المجلس عن اضطراره لعقد هذا الاجتماع في يوم عطلته (الأحد) ثم أخذ الموافقة على جدول الأعمال، ثم بعد ذلك وقف فالريان زورين Mr. Zorin نائب وزير خارجية الاتحاد السوفيتي ورئيس وفدها لدى الأمم المتحدة، وقال: " إن مبادرة بريطانيا بطلب عقد اجتماع عاجل للمجلس، بناء على طلب حاكم الكويت، تثير الشك حول حقيقة الوضع،خاصة أن هذا يختلف مع المعلومات والحقائق التي تلقيناها من منطقة الكويت"، ثم أعلن عن عدم معارضته لمسألة بحث الأزمة برمتها، ثم أشار رئيس المجلس إلى رغبة العراق في حضور الاجتماع، وعندما لم يبد أي من الأعضاء معارضته دعي عدنان محمد باجهجي ليأخذ مقعده على مائدة الاجتماع.

ثم وقف سير باتريك دين مندوب بريطانيا قائلاً: "إن الحكومة البريطانية ستستحب قواتها من الكويت، بمجرد أن يرى حاكم الكويت أن حالة التهديد التي تتعرض لها بلاده قد انتهت... وإن القوات البريطانية التي أرسلت إلى الكويت قد تم إرسالها بناء على طلب من حاكمها، وإنها لا تضمر نيات عدوانية كما أنها لا تشكل أي تهديد للعراق". وأضاف... أنه في الفترة الماضية ملكت دولة الكويت المسئولية التامة على إقامة وإدارة علاقاتها الدولية الخاصة، مع دعم كامل من حكومة جلالة الملكة، واشتركت في الماضي في عدد من المنظمات الدولية كدولة مستقلة ذات سيادة"... وعلى هذا تم إعلان الاستقلال الكويتي في ١٩٦١/٦/١٩م، واعتقدت بريطانيا أن هذه الخطوة سوف تقبلها جميع الدول خاصة العربية، ولذلك استقبلنا أخبار عدم قبول العراق للكويت بل وردها بالتهديد بالدهشة والصدمة"، ثم أخذ المندوب البريطاني يستعرض المسلك العدائي من قبل حكومة العراق تجاه الكويت منذ إعلان استقلال الأخيرة والأحداث التي أدت إلى الموقف المتردى بالمنطقة.[١]

لكن اجتماع المجلس انفض دون التوصل إلى قرار حاسم في المشكلة، بسبب عدم وجود ممثل الكويت بالمجلس، ولذا تقرر تأجيل الاجتماع إلى يوم الأربعاء ١٩٦١/٧/٥م حتى يكون ممثل الكويت قد وصل بعد عودة كل وفد إلى حكومته ومعرفة رأيها كاملاً في الشكويين المعروضتين للمناقشة، وعندما استأنف المجلس اجتماعاته طُرح مشروعان لحل الأزمة تقدمت بهما بريطانيا والجمهورية العربية المتحدة، ويدعو المشروع البريطاني جميع الدول إلى احترام استقلال الكويت ووحدة أراضيها، كما يدعو الأطراف المعنية بالعمل على حفظ السلام والهدوء في المنطقة وبقاء

---

(1) الرشيدي وآخرون، المرجع السابق ص ٥١٨ - ٥٢٠.

الوضع في الكويت تحت نظر مجلس الأمن، ويطالب الجامعة العربية بالتدخل لتسوية النزاع سلمياً في أقرب وقت.[١]

ومن الواضح في ضوء العرض السابق أن النزاع العراقي – الكويتي في سنة ١٩٦١ لم يكن نزاع حدود بل هو نزاع وجود، فلقد طالبت العراق بالكويت، ولم يكن خلافها معها يدور حول الحدود، وأعلنت أن الكويت كانت جزءاً لا يتجزأ منها، ولا بد أن يعود الجزء إلى الكل والفرع إلى الأصل. وقد طالبت العراق بذلك على الرغم من الاعتراف الضمني باستقلال الكويت. وعلى الرغم من أن الرئيس العراقي ونظامه قد خلطا أوراق الأزمة بشكل يؤدي إلى الالتباس والغموض، وتمثل ذلك في محاولته إسباغ الصفة العقيدية على الخلاف، فإنه برر مطالبته بالكويت برغبته في تحريرها من الوجود البريطاني الإمبريالي وكأن النزاع صراع بين قوى التحرر الوطني والقوى الإمبريالية بما يجلب له تعاطف تلك القوى بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتي. ودعم اتجاهه هذا بحملة إعلامية دعائية لكسب المزيد من التأييد والمساندة.

ومن الواضح أن العراق أراد أن يستكشف ردود الفعل المحلية والإقليمية والعالمية تجاه حركة متأصلة في الذهن العراقي، وهي أن الكويت جزء من العراق، وهذا يؤكد ما ذكرناه من أن نزاع سنة ١٩٦١م لم يكن نزاع حدود وإنما دعوى سياسية اتخذت من "الإقليم" ذريعة وأداة لذلك عبر صور وأشكال مختلفة – كلها غامضة – عبر مراحل تاريخية لاحقة على هذه أزمة. [٢]

انضمام الكويت إلى هيئة الأمم المتحدة وموقف العراق منها:

وعلى أثر المتغيرات الجديدة بادرت الكويت بتجديد طلبها للانضمام إلى الأمم المتحدة ووافق مجلس الأمن على طلبها في أيار ١٩٦٣،وأصبحت الكويت الدولة الحادية عشرة بعد المائة في المنظمة الدولية، ولكن مما يدعو للأسف أن العراق كان السبب في عرقلة انضمامها إلى المنظمة الدولية لما يقرب من عامين،رغم أن معظم الدول قد اعترفت باستقلال الكويت وتبادلت التمثيل الدبلوماسي معها.[٣]

---

(1) الرشيدي وآخرون، المرجع السابق ص ٥٢١.

(2) الرشيدي وآخرون، المرجع السابق ص ٥٢٤.

(3) الغنيم، مرجع سابق، ص ٥٩.

ولذلك فكرت القيادة العراقية في الحصول على مكاسب معينة للعراق. فاجتمع وزير الشئون الخارجية العراقي طالب شبيب في حزيران ١٩٦٣م، في لبنان بوزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد في أحد المطاعم الصغيرة، واتفقا على أن تقدم الكويت قرضاً بقيمة ثلاثين مليون دينار كويتي للعراق، وبفائدة تبلغ ١% تبدأ بالاستحقاق بعد عشر سنوات، مع تبرع كويتي قيمته مليوني دينار لأسر "شهداء ثورة الرابع عشر من رمضان شباط ١٩٦٣ م" في العراق.

وقد قبل مجلس الأمن عضوية الكويت في الرابع عشر من آذار ١٩٦٣م، لتصبح الكويت الدولة رقم ١١١ في الأمم المتحدة، حيث اعتلى وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد مقعد الكويت والقى كلمة ركز فيها على مبادئ السلام والتعاون والآخاء، ومساندة الكويت للدول التي تسعى لاستقلالها، وطالب بوضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني[١].

وبعد نجاح انقلاب ٨ من شباط ١٩٦٣م وسيطرة حزب البعث على الحكم في العراق، بدأ اتصال الكويتيين بالعراقيين. ويذكر عضو المجلس الوطني لقيادة الثور العراقية "هاني الفكيكي" مسألة ترسيم الحدود بين البلدين، حيث أثار وزير الشئون الخارجية العراقي طالب شبيب، ووزير المواصلات عبدالستار عبداللطيف مسألة الكويت والخلاف معها والاعتراف بها كدولة، ورأى حزب البعث ضرورة إلغاء اتفاق ١٩ حزيران ١٩٦١م، الموقع بين الكويت وبريطانيا، وعقد اتفاقية اقتصادية وعسكرية وسياسية بين الكويت والعراق.[٢]

وقد أسفرت هذه الإتفاقية عن التوقيع على وثيقة تحث على ضرورة "فتح صفحة جديدة في العلاقات بين الدولتين العربيتين تتفق مع مايربط بينهما من روابط وعلاقات" وتم الاتفاق على الأمور التالية[٣]:

١- اعتراف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ١٩٣٢/٧/٢١ والذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ في ١٩٣٢/٨/١٠.

٢- تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين.

٣- تعمل الحكومتان على إقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي بين البلدين.

---

1 -الغنيم، مرجع سابق، ص ٥٩.

2 - الهاجري، العنزي،مرجع سابق، ص ٢٥٨ - ٢٦٠.

(3) العبدالقادر، مصدر سابق، ص٥١.

٤- تحقيقاً لذلك يتم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين فوراً على مستوى السفراء. (محضر متفق عليه بين الجمهورية العراقية ودولة الكويت ١٠ تشرين الأول عام ١٩٦٣ – بغداد).

وقامت دولة الكويت بالتصديق على هذا الاتفاق وإيداعه الأمم المتحدة في ٤ يناير ١٩٦٤م ومن ثم في جامعة الدول العربية :وإذا كان اتفاق ١٩٦٣م قد تضمن اعتراف العراق باستقلال دولة الكويت وسيادتها إلا أنه لم يضع حلاً لمشكلات الحدود بين البلدين، حيث جرت عدة مباحثات بين البلدين، خلال عامي٦٤، ١٩٦٥ وذلك بهدف ترسيم الحدود على الطبيعة إلا أنها لم تسفر عن نتائج ايجابية ملموسة (١).

---

(1) إبراهيم، حسنين توفيق، 'العلاقات الكويتية – العراقية الجوانب السياسية ١٩٦٣م-١٩٩٠'، مركز البحوث والدراسات، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٦١٠.

الخلاصة:

الوجود الحضاري للكويت يعود إلى أكثر من أربعة آلاف سنة حيث توافدت مجموعة من الأسر والقبائل إلى الكويت قادمة من نجد حيث أدركوا أهمية موقعها المتميز ونقلوا مركزهم الحضري إلى الساحل الجنوبي للجون حيث أسسوا مدينة الكويت عام ١٦١٣م.

لعبت الجغرافيا السياسية دوراً مهماً في طبيعية العلاقات السياسة والاقتصادية والاجتماعية بين دولة الكويت والعراق بحكم الجوار فالعلاقات الكويتية العراقية قد شهدت خصوصية في جميع المجالات حيث كانت مشوبة بالتهديد والحذر والتناقضات في أغلب الأحيان إلا أنها شهدت اعترافات متفرقة بدولة الكويت المستقلة من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة، لم تكن للدولة العثمانية سيادة مطلقة على الكويت ككيان إقليمي إذ كانت السيادة إسمية مع استثناء بعض الفترات المحدودة. وإن كان حكام الكويت ارتبطوا بالدولة العثمانية بهدف إضفاء الشرعية السياسية على الأسرة الحاكمة – عدا الارتباط الديني باعتبارها دولة الخلافة الإسلامية – إلا أنها لم يكن لها نفوذ سياسي عليها خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حيث اعتمدت الكويت على قوتها الذاتية في صد هجمات قبائل بني كعب والمنتفق دون أن تتلقى العون من السلطات العثمانية في البصرة وبغداد، وقد استمرت السلطة العثمانية الاسمية على الكويت والمنطقة حتى استلام الشيخ مبارك الصباح للسلطة في الكويت عام ١٨٩٦م.

حاولت بريطانيا ومنذ بدايات دولة الكويت على عمل علاقات بينها وبين حكام الكويت فكانت أول علاقة مباشرة بين الكويت وبريطانيا زمن الحاكم الثاني الشيخ عبدالله الأول ابن صباح الأول الذي طالب بالمناطق المقتطعة باعتبارها تابعة له ومنها " أم قصر وهي محطة للقوافل

التجارية يسكنها عشر عائلات منذ أربعين عاماً وهم على ولاء للكويت وشيوخها،"جزيرة بوبيان فأول من سكنها صيادون كويتيون، وغيرها " تتحقق السلطات البريطانية من دعاوى الشيخ وأسانده وكلفت الوكيل السياسي بجمع الأدلة حول ذلك وجاءت نتيجة جهد الوكيل أنه فيما يختص بالخط الساحلي من أم قصر حتى صبية فإنه في ظل عدم وجود دليل يعتمد عليه فإن ما يدعيه الشيخ بناء للقصر وحفر للآبار (احمد بن رزق) وأنه كويتي فإن إدعاء الشيخ يستند بالفعل إلى وجود مستوطنات قديمة أقامها كويتيون وفي الحقيقة فإن عرب الكويت يعيشون فعلا على ذلك الشريط الساحلي ويعترفون سلطة الشيخ عليهم.

تم توقيع معاهدة في ٢٩ يوليو عام ١٩١٣ بالأحرف الأولى على اتفاقية الخليج حيث انقسمت الاتفاقية إلى خمسة أقسام الأول منها يخص الكويت والثاني يخص البحرين والثالث يخص قطر والرابع يتعلق بوضع بريطانيا في الخليج والخامس خاص بتأليف لجنة تحديد الحدود، وخلال هذه المفاوضات قدمت بريطانيا تنازلات تتعلق بالحدود الكويتية مقابل الحصول على امتيازات في الأقسام الأخرى من الاتفاقية. ومن الملاحظ وجود تحديد دولي للحدود الكويتية العراقية اعترفت به بريطانيا والدولة العثمانية كما اعترفت بالشيخ مبارك حاكماً على الكويت مما يعني بوضوح وجود الكويت ككيان مستقل عما يجاوره. كما اعتبرت المواد الخاصة بتعيين حدود الكويت مع ولاية البرة أساسا لتخطيط تلك الحدود بين الكويت والعراق في أعقاب الحرب العالمية الأولى وظهور العراق الحديث.

إن مسألة الحدود بين العراق والكويت بدأت عام ١٩١٢م برسائل متبادلة بين السلطة العثمانية والحكومة البريطانية، ومرت بعدها بعدة مراحل منذ عام ١٩١٣م عندما كانت السلطة العثمانية قائمة قبل سقوطها في الحرب العالمية الأولى، وكذلك في عام ١٩٢٢م في اتفاقية العقير

ثم بعد استقلال العراق عام ١٩٣٢م، وبعد اكشاف النفط الذي كتشف في الكويت بعهد الملك غازي وفي عام ١٩٥١م، وبعد استقلال الكويت ١٩٦١م، وفي عـــام ١٩٦٣م إلا أن عـــام ١٩٣٧ شـــهد تطوراً ايجابياً في قضية ترسيم الحدود حين تم الاتفاق في مايو في ذلك العام على توصيفها علـــى نحو يمهد لعملية الترسيم. عقد مؤتمر العقير ١٩٢٢م في شهر نوفمبر وكان الهدف منه إيجاد حـــل لمشاكل الحدود بين نجد والعراق من جهة والكويت والعراق ونجد من جهـــة أخـــرى، اتـــضح أن الهدف السياسي هو جعل الكويت دولة فاصلة بين نجد والعراق، ولقد قدم نوري الـــسعيد رئـــيس الوزراء العراقي إلى المندوب السامي البريطاني السيد همفري كتاباً رسيماً لتأكيد الحدود الموجودة بين العراق والكويت وذلك كخطوة لقبول العراق دولة مستقلة وعضو في عصبة الأمـــم المتحـــدة حيث كانت شروط الانضمام أن تكون مستقلة ومعلومة الحدود مـــع جاراتهـــا، وبعـــد أن أعلنـــت بريطانيا أن العراق استوفت شروط الاستقلال واكتملت لديه معلومات الأمم والشعوب المتحـــضرة، وإن العراق قد وقع معاهدة صداقة مع الحفاظ على مصالح بريطانيا الحيوية وأصبحت العراق أول دولة منتدبة تحرز الاستقلال وتتخلص من الانتداب البريطاني_أما سبب تدهور العلاقات الاقتصادية بين الكويت ونجد في هذه المرحلة، فمرده السابلة أي عربان نجد الذين كانوا يقصدون الكويت في واسم خاصة للتزود بما يحتاجونه من مؤن وملابس، وكانوا لا يدفعون أموالاً بـــديلاً لـــذلك، بـــل يعودون بعد عام أو أكثر لسداد دينهم بتسليم تجار الكويت أغناماً وجمالاً وفاء لذلك الـــدين. كانـــت هذه الطريقة تحرم نجد من دخل جمركي كبير، لو أن البادية اشترت تلك البضائع من موانئ نجدية في الإحساء، كالعقير القطيف.

وقد طالب الملك غازي ضم الكويت للعراق لأسباب منها تزامن المشكلات الداخلية للعـــراق مع اكتشاف حقل البترول ١٩٣٨ في الكويت، كما كانت تجارة التهريب في تلك الفترة ســـببا فـــي

خلق مشاكل سياسية لاختلاف طبيعة النظامين الاقتصاديين العراقي والكويتي، غير ان مطالبة الملك غازي بضم الكويت أخرت موضوع ترسيم الحدود بين الدولتين حيث انتهت المطالبة بالضم مع وفاة الملك غازي في العام ١٩٣٩، وظهرت محاولات عراقية متعددة لانشاء ميناء في خور عبد الله مما حدا بالحكومات العراقية المتعاقبة لاتخاذ الاجراءات لترسيم الحدود بين البلدين، وفي عام ١٩٤٠ اقترح الجانب البريطاني أن يتم بناء الميناء على حدود العراق، وتم وصف أم قصر كموقع مريح دون اللجوء إلى تنازلات حدودية ويبدو أن العراق اقتنعت بهذا المقترح بعد ذلك إلا أن المشروع لم يتم إلا بعد ١٩٦١ وتم افتتاح الميناء عام ١٩٦٧.

أعلنت العراق والمملكة الأردنية الهاشيمة عن اتحاد هاشمي لمواجهة الوحدة التي تمت بين مصر وسوريا بزعامة عبد الناصر وقد كان نوري السعيد يخطط لضم الكويت إلى حلف بغداد فطالب بريطانيا باستقلال الكويت لضم دولة عربية لهذا الحلف غير أن الظروف السياسية المتقلبة في الشرق اوسط أحبطت آمال السعيد, وسقوط نوري السعيد في يوليو (تموز) ١٩٥٨ أصبحت الكويت في مواجهة مرحلة جديدة هي مرحلة عبدالكريم قاسم ومحاولته غزو الكويت والإدعات التاريخية بالمطالبة بعودة الكويت.

ورغم ردود الفعل الرافضة للدعاوى العراقية من قبل الدول العربية ومن قبل دول أخرى كبريطانيا والولايات المتحدة فإن العراق استمر في دعواه مطالباً بضم الكويت إلى العراق ومعلناً قرب القضاء على الاستعمار وأعوانه في الكويت. كما رفض مبدأ الاستفتاء في الكويت بسبب أن أغلبية سكانها من الباكستانيين والإيرانيين والأجانب المؤيدين للشيخ عبدالله السالم, وعلى أية حال فقد أخذت الأزمة الكويتية العراقية تخف حدتها تدريجياً إلى انتهت بشكل تام مع سقوط نظام حكم عبدالكريم قاسم في ٨ فبراير عام ١٩٦٣.

ونتيجة لتغير الظروف وانتهاء الأزمة، أنتهت معوقات حرمان الكويت من عضوية الأمـــم المتحدة، وتم قبول الكويت بمجلس الأمن عضواً بالأمم المتحدة وذلك بتاريخ ٧ مايو ١٩٦٣م لتصبح بذلك الدولة الحادية عشرة بعد المائة في المنظمة الدولية.

ونلخص مما سبق إلى أن أسباب النزاع والصراع والمشاكل الحدودية مـــا هـــي إلا تأكيـــد لرغبة المستعمر في بث جذور الفرقة والتشرذم في الوطن العربي بشكل عـــام ودولتـــي العـــراق والكويت بشكل خاص كأكثر منطقة نزاع حدودية.

المصادر والمراجع:

أولاً: الوثائق:

- وثيقة البيان الرسمي الأول للجمهورية العربية المتحدة في ٢٧ يونيه ١٩٦١، في شأن الأزمة التي فجرها عبدالكريم قاسم لضم الكويت إلى العراق.
- وثيقة البيان الرسمي الثالث للجمهورية العربية المتحدة في ٥ يوليه ١٩٦١ في شأن أزمة ١٩٦١، والتدخل العسكري البريطاني في الكويت.
- وثيقة البيان الرسمي الثاني للجمهورية العربية المتحدة في ٣٠ يونيه ١٩٦١، في شأن تطورات أزمة ١٩٦١، واحتمال التدخل العسكري العراقي لضم الكويت إلى العراق.
- وثيقة البيان الرسمي الكويتي في ٦ يوليه ١٩٦١، رداً على البيان الثالث للجمهورية العربية في ٥ يوليه ١٩٦١
- وثيقة برقية الملك سعود بن عبدالعزيز إلى رئيس الوزراء العراقي، عبدالكريم قاسم في ٣٠ يونيه ١٩٦١يطالبه بعد استخدام القوة ضد الكويت.
- وثيقة رسالة الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى أمير دولة الكويت في ١٢ أغسطس ١٩٦١ في شأن وضع قوات أمن الجامعة العربية في الكويت والترتيبات المتعلقة بها.
- وثيقة رسالة أمير الكويت إلى أمين عام جامعة الدول العربية في ١٢ أغسطس ١٩٦١، بموافقة على إحلال قوات أمن من جامعة الدول العربية في الكويت بدلأ من القوات البريطانية.
- وثيقة قرار الجمعية العامة الرقم ١٨٧٢ بقبول الكويت في عضوية الأمم المتحدة "الأمم المتحدة سلسلة الكتب الزرقاء، مج ٩ ص ١٨٣"، قرار الجمعية العامة بقبول الكويت في عضوية الأمم المتحدة،القرار ١٨٧٢ (دأ ــ٤) ١٤ أيار / مايو ١٩٦٣
- وثيقة قرار جامعة الدول العربية الرقم ١٧٧٧ في دورته العادية ٣٥ في جلسته الرقم ٨ في ٢٠ يوليه١٩٦١، بشأن انضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية.
- وثيقة كلمة الملك سعود بن عبدالعزيز في ٥ يوليه ١٩٦١، عند استقباله ولي عهد الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح رداً على كلمته.

- وثيقة مذكرة الحكومة البريطانية إلى أمير الكويت في شأن سحب قواتها من الكويت.
- وثيقة موجز المبادئ والأسس، الذي وضعها الأمين العام لجامعة الدول العربية لتشكيل قـوات أمن الجامعة طبقاً للقرار الرقم ٣٥/١٧٧٧ في ٢٠ يوليه ١٩٦١ .

ثانياً: المصادر

- أبو حاكمة، احمد مصطفى، **تاريخ الكويت**، الجزء الأول، اشراف لجنة تاريخ الكويت ١٩٦٧م.
- أحمد الرشيدي، الجامعة العربية: ٥٥ عاما على طريق العمل العربـي المـشترك، المعرفـة، **http://www.aljazeera.net**.
- أحمد عبد الـونيس شـتا : "**العلاقـات الكويتيـة – العراقيـة : ١٩٦٣ - ١٩٩٠**، دار سـعاد الصباح للنشر، تشرين ثاني، ١٩٩٣م.
- الأصفهاني، الحسن بن عبد الله، **بلاد العرب**، تحقيق حمد ياسر،وصـالح العلـي، مطبعـة دار اليمامة، الرياض، ١٩٦٨ م.
- إعداد لجنة من المختصين، **ترسيم الحدود الكويتية العراقية الحق التاريخي والارادة الدوليـة**، بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الله يوسف الغيم، المنـصورية : مركـز البحـوث والدراسـات الكويتية، الكويت، ٢٠٠٣.
- بدر خالد البدر القناعي، معركة الجهراء، موقع تـاريخ الكويـت، **http://www.kuwait-history.net**.
- البوابـة الالكترونيـة الرسـمية لدولـة الكويـت، تـاريخ حكـام دولـة الكويـت، **http://www.e.gov.kw**
- ترسيم الحدود الكويتية العراقية، **الحق التاريخي والارادة الدولية**، مركز البحوث والدراسـات الكويتية، ٢٠٠٣.
- تريب، تشالز، **صفحات من تاريخ العراق المعاصر**، الدار العربية للعلوم، بيروت ٢٠٠٦.
- التميمي، عبد الملك خلف، **ابحاث في تاريخ الكويت**، دار قرطاس للنشر، الكويت ١٩٩٩م.
- جغرافيا وخرائط دول الوطن العربى، **yynnbb.com/ vb/ showthread**

- الحربي، علاء جاسم محمد، **العلاقات العراقية البريطانية ١٩٥٨ -١٩٤٥**، الطبعة الاولى، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.
- الحسني، عبد الرزاق، **تاريخ الوزارات العراقية**، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق،١٩٩٠.
- حسين، عبد العزيز، **محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت**، قرطـــاس للنـــشر والتوزيـــع، الكويت، ١٩٩٤م.
- حسين، فاضل، وآخرون، **تاريخ العراق المعاصر**، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٠.
- الحصري، ساطع، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، دار العلم للملايين ١٩٦٠ الطبعـــة الثانيـــة بيـــروت، شـــبكة تاريـــــخ الكـــــويت، اتفاقيـــة عـــام ١٩١٣م وحـــدودنا قـــديماً، http://www.kuwait-history.net.
- الخترش، فتوح وآخرون، **الغزو العراقي للكويت المقدمات الوقائع ردود الفعـل، التـداعيات**، ندوة بحثية، سلسة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الـوطني للثقلفـة والفنـون والآداب، الكويت، ١٩٩٥.
- **دستور دولة الكويت**، الشيخ عبدالله السالم الصباح، ١٩٥٠ – ١٩٦٥، مجلس الأمة الكـويتي، الكويت، ١٩٩٨.
- ديكسون، زهرة **'الكويت كانت منزلي'** دار الكاتـب العربـي للطباعـة والنـشر الطبعـة1 : مجلدات1 :، الكويت، 1914.
- ديكسون، هـ. ر. ب.، **الكويت وجيرانها**، ترجمة فتوح عبد المحسن الخترش، الطبعة الثانية، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، ٢٠٠٢.
- الرشيد، يعقوب عبد العزيز، **تاريخ الكويت**، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان ١٩٧٨.
- الرشيدي، أحمد، **الكويت من الامارة الى الدولة**، مركز البحوث والدراسات السياسية، دار سعاد الصباح، الطبعة الثانية، الكويت ١٩٩٣م.
- الريحاني، أمين، **تاريخ نجد** - المطبعة العلمية بيروت ١٩٢٨م.
- الزبيدي، ليث عبد الحسن، **ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق**، دار الرشيد، بغداد،١٩٧٩.
- السويدي، توفيق، مذكراتي؛ **نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية**، المؤسسة العربيـة للدراسات والنشر، ط.٢. - بيروت، لبنان، ٢٠١٠.

- الشرعة، ابراهيم فاعور، **الاتحاد العربي عام ١٩٥٨**، رسالة جامعية، دكتوراه، الجامعة الأردنية عمان الأردن، ١٩٩٩.
- الشرعة، ابراهيم فاعور، **دور الأردن الدبلوماسي والعسكري في حل الأزمة الكويتية العراقية بين عامي (١٩٦١ -١٩٦٣)**، وزارة الثقافة، عمان الأردن، ٢٠٠١.
- الشملان، سيف مرزوق، **من تاريخ الكويت**، منشورات ذات السلاسل، الطبعة الثانية، الكويت، ١٩٨٦م.
- الشناق، عبد المجيد، **العلاقات السياسية الأردنية السورية، ١٩٤٦ -١٩٧٦**، عمان، ١٩٩٦.
- عارف، عبد السلام، **مذكرات عبد السلام عارف**، ط١، المؤسسة القومية للنشر، بغداد،١٩٧٦.
- عبد الخالق إسماعيل حسين، **منجزات ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨**، http://www.abdulkhaliqhussein.com
- عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٩٩٠.
- عبد الشافي، عصام اتفاقية الحدود مع مصر تشرين أول، عام ١٩٠٦، عن الحدود المصرية، مصادر النزاع واحتمالات المستقبل، ٢٠٠٨، **(http://essamashafy.maktoobblog.com).**
- العبد القادر، **الحدود الكويتية العراقية**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الطبعة الأولى، الكويت، ٢٠٠٠م.
- عبدالله الغنيم وآخرون : **'الكويت وجوداً وحدوداً'** مركز البحوث والدراسات الكويتية، الطبعة الثانية، الكويت، ١٩٩٧م.
- العتوم، مصطفى علي، **حرب الخليج لماذا؟، حقبة من تاريخ العراق المعاصر، عراقية الكويت بين السراب واليقين**، بدون دار نشر، الطبعة الأولى، عمان، ١٩٩٣
- العراق، تاريخ، الموسوعة العلمية، **http://mousou3a.educdz.com**
- علاء جاسم الحربي، **العلاقات العراقية - البريطانية**، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.
- عليوي، هادي، عبد الكريم قاسم – **الحقيقة**، دار الحرية، بغداد،١٩٩٠.

- العنزي، محمد نايف، **تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة من ١٩٦١ - ١٩٧٣م**، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، رسالة ماجستير، جامعة الكويت، ٢٠٠٥.
- غالي. بطرس بطرس، **الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية**: معهد البحوث والدراسات العربية، لقاهرة، ١٩٧٧.
- الغنيم، عبدالله يوسف، **أخبار الكويت رسائل علي بن غلوم رضا الوكيل الاخباري البريطـاني في الكويت ١٨٩٩ -١٩٠٤**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠٧م.
- الغنيم، عبدالله يوسف، **ترسيم الحدود الكويتية العراقية**، مركز البحوث والدراسات الكويتيـة، الكويت ٢٠٠٣.
- الغنيم، عبدالله يوسف،**الكويت وجوداً وحدوداً**، مركز البحوث والدراسات الكويتيـة، الكويـت ١٩٩٧.
- فيصل السمحان، **معركة الصريف بين المصادر التاريخية والروايات الشفهية**، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية ١٤٢٧. الكويت،٢٠٠٧
- قاسم، جمال زكريا، **الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصـر ١٩٤٥ – ١٩٧١م**، القـاهرة، ١٩٧٤.
- القناعي، يوسف بن عيسى، **صفحات من تاريخ الكويت**، ذات السلاسل للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، ١٩٨٧م.
- **الكويت حضارة وتاريخ**، منشورات مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠٦م.
- لونكريك، ستيفين همسلي، **العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠**،منشورات الفجر، العراق١٩٨٨.
- محمد غانم الرميحي(ترجمة وتقديم)، **الكويت قبل النفط - مذكرات س ستانلي ج - مـاليري الطبيب في البحرين والكويت ١٩٠٧ – ١٩٤٧**، دار قرطاس للنشر، الكويت، ١٩٩٧.
- مخلف، شاكر الحاج / رئيس تحرير جريدة (المدار الأدبي)، الكويت والعراق بين الاحتـراب ووحدة التراب، دراسة الوثائقية، **http://www.al-moharer.net**
- مركـز الدراسـات والبحـوث الكويتيـة،. الكويـت فـي الخـرائط التاريخية،**http://www.crsk.edu.kw**

- موقع عائلة المرزوق، **http://www.al-marzook.com/ border.htm**
- الموقف العربي من الأزمة العراقية – الكويتية (١٩٦١)، **www.elmhata.com.**
- الميال، احمد يوسف، **التحديد السياسي لدولة الكويت**، رسالة دكتوراه غير منشورة، مقدمة لكلية دراسات المتوسط وافريقيا، جامعة لندن، ١٩٨٦.
- ميمونة الخليفة الصباح: **"مشكلة الحدود بين الدولة العثمانية والبريطانية ١٨٩٩ -١٩١٣"**، حولية كلية الآداب، الحولية ١٣، جامعة الكويت ١٩٩٣م.
- ميمونة الخليفة الصباح، **الكويت في ظل الحماية البريطانية**، (الكويت: د.ن) ط١، ١٩٨٨.
- نايف المطيري، **العلاقات الكويتية العراقية، الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، دراسات وبحوث مجلس الأمة الكويتي، الكويت، ٢٠٠٣م.
- الهاجري عبد الله محمد، والعنزي محمد نايف، **مدخل الى تاريخ الكويت الحديث والمعاصر**، مركز القرين للدراسات التاريخية، الكويت ٢٠٠٦م.
- هلال، رضا، **الصراع على الكويت مسألة الأمن والثروة**، دار سينا للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩١.
- وليد الأعظمي، **الكويت في الوثائق البريطانية**، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩١.
- وهبة، حافظ، **خمسون عاماً في جزيرة العرب**، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي – القاهرة، ١٩٦٥م.

المجلات والصحف:

- رشوان، أحمد، جريدة الوطن الإلكترونية، 25/04/2008م، **http://www.alwatan.com.kw.**
- لكريني، إدريس، **السياسة الخارجية لدولة الكويت المقومات والأبعاد**، مجلة التاريخ العربي، جمعية المغاربة، عدد ٤٠ ربيع ٢٠٠٧.
- لكريني، إدريس، **السياسة الخارجية لدولة الكويت المقومات والأبعاد**، مجلة التاريخ العربي، جمعية المؤرخين المغاربة، عدد ٤٠ ربيع ٢٠٠٧.

- جاد، عماد، **نزاعات الحدود في منطقـــة الخلـــيج، مجلـــة أوراق الـــشرق الأوســـط**، القـــاهرة المركزالقومي لدراسات الشرق الأوسط، ع٧ (نوفمبر ١٩٩٢).
- فولر، جراهام، **العراق في العقد المقبل هل سيقوى على البقاء حتى عام ٢٠٠٢م**، العدد ١٤ من سلسلة دراسات عالمية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات، ٢٠٠٥.
- بخيت، جمال، معرض الكويت في الخرائط القديمة بين النشأة والتطور والحداثة، مجلة الـــسياسة الالكترونية، السبت ٢٠١٠/٠٤/٢٢، **http://www.al-seyassah.com**.
- جريدة الصباح، **القرين.. الكوت.. الكويت.. مسيرة وطن وكفاح شعب**، العدد ٥٣٣، الاربعاء ٢٥ شباط ٢٠٠٩ ,١٠ ربيع الأول ١٤٣٠.
- العلوي، حسن، **اسوار الطين في عقدة الكويت وايدلوجيا الضم**، (الحلقة ٩)، جريدة البينة، العـــدد (١٤٣) ٢٠٠٥.
- صحيفة السياسة **"ندوة العلاقات الكويتية – العراقية"**، ٢٠٠٢/٩/٣م.
- التميمي، عبد الملك، **العلاقات الكويتية – العراقية**،صحيفة السياسة، الكويت، ٣-٩-٢٠٠٢.
- همداني، عبد الرضـا، العلاقات السياسية الإيرانية – الكويتيـــة ١٩٦١: ١٩٩٨، جريـــدة البينـــة، الموسوعة السنية في الشيعة الاثنا عشر، **http://www.albainah.net**.
- عاكف، عدنان، **الجيش والسياسة قبل ثورة تموز ١٩٥٨**، مجلة الحـــوار المتمـــدن، المحـــور: دراسات وابحاث في التاريخ والتراث، - العدد: ٢٧٠٦ - ٢٠٠٩ / ٧ / ١٣ .
- العلاقة العراقية ــ الكويتية بين الأمس واليوم أزمـــــــــة التصريحات النيابيـــــــــة بيـــــــــن العـــــراق والكويـــــت، جريدة الاتحاد، **http://www.alitthad.com**
- معلومات عن دولة الكويت، مجلة اللجنة الوطنية الكويتية للتربية والعلوم والثقافـــة الالكترونيـــة، ٢٠١٠ الصفحة الأولى، **http://www.kwtnatcom.org**.

المراجع الاجنبية:

- Crystal, Jill, **Oil and Politics in the Gulf, Rules and Merchants in Kuwait and Qatar**, Cambridge, , Cambridge Univ. Press, 1990.
- Haddad, George , **Revolution and Military Rule – in the Middle East: The Arab state**, Robert speller, USA, 1971.
- Dickson, H.R.. **The Arab of The desert**, second edition, London, 1956, P 29.
- **Kuwait & Arab Union** No. 217 Secret 10th April 1958m Records of Kuwait.
- **http://www.q8maps.com**

الملاحق

الملحق رقم (١)

الأخوان أوتنز (R. and J. Ottens)



خريطة وضعها الأخوان أوتنز (Ottens .R. and J) للدولة العثمانية وفارس، ولم يثبت عليها تاريخ إلا أنها عُرضت للبيع عام ١٧٣٧ (Slot ٥٣).

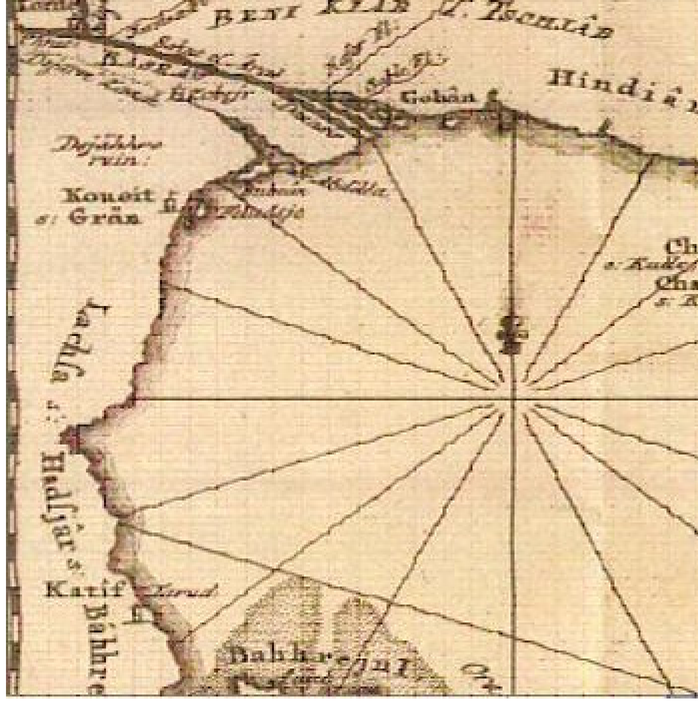
http://www.crsk.edu.kw

الملحق رقم (٢)

خريطة الأخوان أوتنز، امستردام أوائل القرن الـــ ١٨ وتبدو فيها الحدود واضحة تماماً وظهر اسم كاظمة للدلالة على منطقة الكويت

الملحق رقم (٣)

تعتبر خريطة نيبور أول خريطة ورد فيها اسم الكويت مقروناً بالقرين. وذكر من المواقع الكويتية .خور عبدالله وجزيرتي بوبيان وفيلكا. والخريطة الملاحية، ولهذا لم تتعرض للمواقع الداخلية

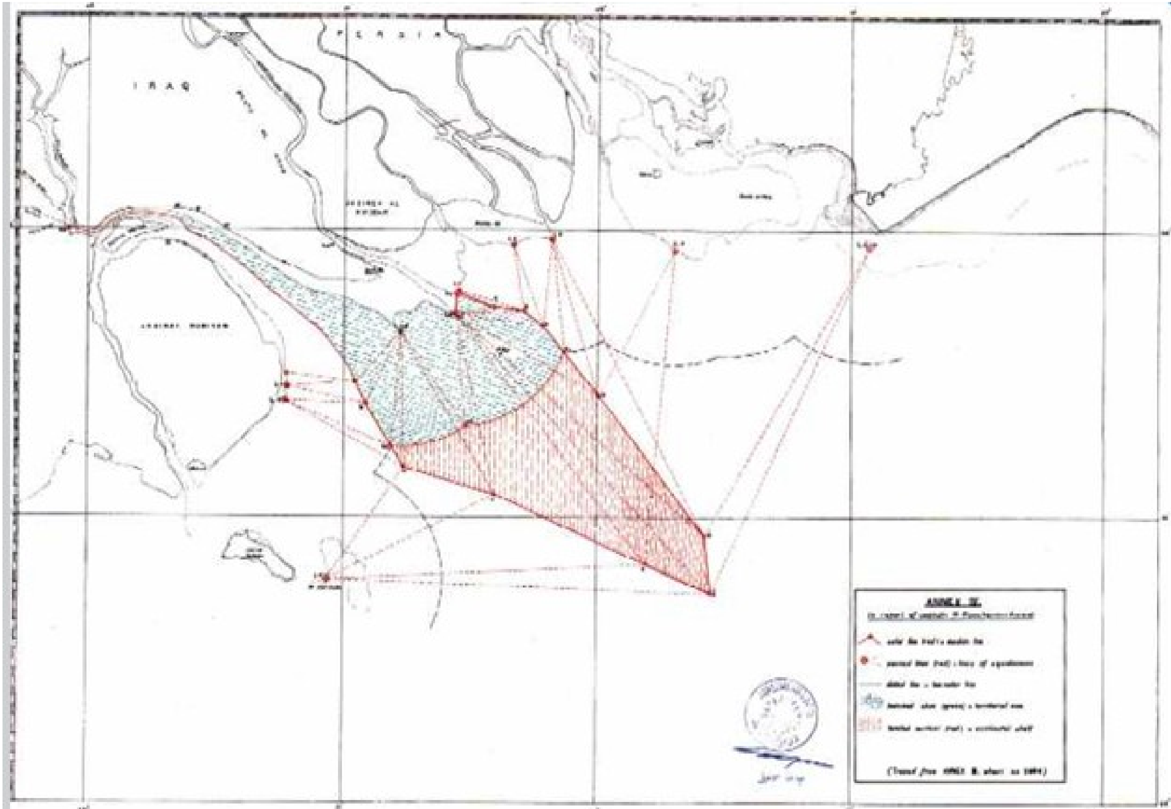


Show full view

خريطة الخليج العربي، التي وضعها كارستن نيبور في الكتاب الذي وصف فيه رحلته إلى الجزيرة العربية والذي نشرت الطبعة الأولى منه في الدانمرك عام ١٧٧٢م، علماً بأنه قد قام برحلته عام ١٧٦١م.

الملحق رقم (٤)

المياه الاقليمية العراقية والجرف القاري



Reproduced from the "Memorandum on Iraqi territorial sea and continental shelf with lateral boundaries and on the methods used in their construction" by Captain W. Coucheron-Aamot, B. L., Royal Norwegian Navy, Baghdad, 5 December 1959.



وردت هذه الخريطة ضمن مذكرة بشأن تحديد المياه الإقليمية العراقية والجرف القاري والتي أعدها الكابتن النرويجي كوشيرون - آموت في ديسمبر ١٩٥٩ بناء على طلب وزارة النفط العراقية، ويتضح من الخريطة الموقعة بخاتم الجمهورية العراقية - وزارة النفط أن خط الوسط هو الحد السياسي المائي بين دولة الكويت وجمهورية العراق، وهذا اعتراف صريح بهذا الترسيم البحري للحدود بين الدولتين.

ملحق رقم (٥)

منطقة ام قصر



الملحق رقم (٦)

الاتفاقية المرقمة (٤١)

اتفاقية حاكم الكويت حول الزيت ١٩١٣

من السير مبارك K.C.I.E حاكم الكويت الي المقيم السياسي في الخليج الفارسي.

السير برسي كوكس K.C.I.E.C.SI ,

التاريخ- ٢٦ (ذي القعدة) ١٣٣١ الموافق ٢٩ تشرين الأول) ١٩١٣ بعد التحية

تناولت كتابكم الموقر بكل مودة , المؤرخ في ٢٦ (ذي القعدة) ١٣٣١.

والذي بينتم فيه بالإشارة إلى المحادثة التي جرت بيننا أمس فيما إذا لا نري محذور.أنه من المرغوب فيه أن تقوموا بأخبار الحكومة البريطانية بأننا نوافق على قدوم معالي أميرال البحر , وأننا نوافق على ما ترونه مفيداً. وإذا ما تشرف الأميرال بلدنا سأرسل بصحبته أحد أبنائي ليكون في خدمته وإراءته محل الزيت في (برقان) وغيرها. وإذا ما ارتأوا إمكان الحصول على الزيت من هناك فأننا لم نمنح أي امتياز في هذه القضية لأي آخر عدا ذلك الذي تعينه الحكومة البريطانية.

وهذا ما وجدناه ضرورياً

أتمني دوام أنظاركم علينا والله يحفظكم.

(26 ذي القعدة) ١٣٣١

الختم

الشيخ مبارك الصباح

الملحق رقم (٧)

الاتفاقية المرقمة (٤٢)

سعادة الشيخ مبارك الصباح شيخ الكويت K.C.S.I.K.C.I.F بعد التحية.

إلحاقا برسالتنا المتضمنة خبر نشوب الحرب بين الحكومة البريطانية وتركيا, أخبركم بأن الحكومة البريطانية قد أمرتني أن ابلغ سعادتكم شكرها لولائكم ولعرض العون وأن راجوكم أن تهاجموا أم قصر و سفوان و بوبيان وتحتلوها وعليكم بعد ذلك بالتعاون مع الشيخ خزعل خان والأمير عبدالعزيز بن سعود وغيرهم من الشيوخ الموثوق بهم تحرير البصرة من يد الأتراك فإذا ما كانت هذه المهمة فوق طاقتكم فعليكم أن تجروا الترتيبات , إذا كان ممكنا ,للحيلولة دون وصول الإمدادات التركية للبصرة أو حتى القرنة إلى أن يصل الجند البريطانيون الذي سنرسلهم في أقرب وقت ممكن بأذن الله. وإني لأرجو كذلك تصل سفينتان من سفنا الحربية إلي البصر. للشيخ قبل وصول جنودكم إليها , ومع أن هدفكم من جهد لمنع الجنود وغيرهم من سلب بضائع التجار البريطانيين في البصر وتوابعها , وأن تحموا الأوربيين المقيمين في البصرة , وأن تؤمنوهم ضد أي خسارة أو اضطهاد.

ولد أمرتني الحكومة البريطانية أن أقدم إلى سعادتكم مقابل هذه المساعدة القيمة : وعداً بأننا إذا ما نجحنا وسننجح بأذن الله , فإننا لن تعيد البصر إلي الحكومة التركية ولن نسلمها لهم أبداً. كما أنني أتقدم لكم نيابة عن الحكومة البريطانية ببعض الوعود الخاصة بسعادتكم شخصياً وهي:

١. إن بساتينكم الموجودة الآن الموجودة في حوزتكم , وهي بساتين النخيل الواقعة بين الفاو و القرنة. ستبقي لكم ملكا لكم و لأبنائكم وستكون معافاة من أية ضريبة.

٢. إذا هاجمتم سفوان وأم قصر وبوبيان وتمكنتم من احتلالها فأن الحكومة البريطانية تتعهد بحمايتكم من كل ما ينجم من هذا العمل.

3.تقر الحكومة البريطانية وتعترف أن مشيخة الكويت وحكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية

وتفضلوا........

حرر في ١٤ ذي الحجة ١٣٣٢ نوفمبر ١٩١٤

التوقيع

الملحق رقم (٨)
الاتفاقية المرقمة (٤٣)

من اللفتنانت كرنل K.C.C.I.E.C.S.I السير برسي كوكس
المقيم السياسي في الخليج الفارسي
إلى الوكيل السياسي في الكويت
الرقم ٥٤٠٥ س حول تعيين الحدود
التاريخ ١٩ نيسان ١٩٢٣

يرجى مراجعة مذكرتكم المرقمة ٥٢ س المؤرخة ٤ نيسان ١٩٢٣ حول مضمون كتاب شيخ الكويت شيخ الكويت المؤرخ ١٧ شعبان ١٣٤١ الموافق ٤ نيسان ١٩٢٣ التي يفهم من فحواها مطالبته بأن تكون حدود الكويت مع العراق كما يلي :

من تقاطع وادي العوجة مع الباطن ومنه نحو الشمال على طول الباطن إلى نقطة تقع تماما جنوب خط عرض صفوان ومن هناك نحو الشرق ماراً بجنوب آبار صفوان – جبل سنام – أم قصر تترك للعراق ثم إلى ملتقى خور الزبير مع خور عبدالله.

إن الشيخ أحمد في نفسه بطالب بأن جزر وربه وبوبيان – ومسكان – فيلكا - عوهة – كبر قاروة – أم المرادام بأنها تعود إلي الكويت.

يكن إخبار الشيخ أحمد بأن طلبه حول الحدود والجزر المذكورة أعلاه معترف بها . بقدر ما يتعلق الأمر بحكومة صاحبة الجلالة البريطانية لا يخفى عليكم بأن هذا مطابق للحدود المثبتة بالخط الأخضر للاتفاقية البريطانية التركية . المؤرخة في ٢٩ تموز ١٩١٣ ولكن لا نجد أي ضرورة للإشارة إلى الوثيقة هذه في مخابراتكم المواد 5, 6, 7 من الاتفاقية الانجليزية التركية غير المبرمة والموقعة في ٢٩ تموز.1913

المادة الخامسة : يمارس شيخ الكويت الاستقلال الذاتي داخل الأراضي التي تشكل نصف دائرة , والتي مركزها مدينة الكويت وقد أشر هذا الخط باللون الأحمر على الخارطة المرفقة بهذه الاتفاقية.

أن جزر وربه – وبوبيان - ومسكان – وفيلكا – أم المرادام – عوها – كبر – قاره – مع الجزيرات

والمياه الإقليمية " الملاصقة" هي من ضمن هذه المنطقة[1].

المادة السادسة :إن القبائل الموجودة داخل الحدود المشار إليها في المادة التي تلي هذه المادة معترف بكونها بمعية شيخ الكويت . والذي يستوفي عشورهم كما كان في الماضي كما يباشر في حقهم المنح الإدارية التي تسلم إليه بصفته قائم مقام عثماني , وهذا أن الحكومة الإمبراطورية العثمانية لا تباشر في هذه المنطقة أي عمل ودراية شيخ الكويت. كما تمنع عن إقامة حامية عسكرية هناك أو القيام بعمل عسكري مهما دون اتفاق سابق على ذلك مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية.

المادة السابعة : إن حدود الإقليم المبحوث عنها في المادة السابقة قد ثبت كما يلي :

إن خط الحدود يبدأ من الساحل عند مصب خور الزبير نحو الشمال الغربي ,ويمر مباشرة في جنوب أم قصر وصفوان وجبل سنام بحيث تترك هذه المحلات وآبارها إلي والي البصرة, ويصل إلى الباطن ويتبع ذلك نحو الجنوب حتى حفر الباطن , بحيث يترك ذلك إلى جهة الكويت .ومن هذه النقطة فان الخط المذكور يتجه نحو الجنوب الشرقي تاركا إلى الكويت آبار الصفا وأبار القرعة والحبا الورية وأنتا حتى يصل إلى البحر قرب جبل منيفه . هذا الخط قد أشر باللون الأحمر على الخريطة الملحقة بهذا الاتفاق.

[1] انظر الملحق رقم (٤).

الملحق رقم (٩)

مؤتمر العقير

اتفاقية العقير لتعيين الحدود بين الكويت ونجد

اتفاقية العقير من الاتفاقيات الشهيرة التي حدثت قديما لترسيم الحدود مابين مع كل من العراق والسعودية والكويت حيث تم في هذه الاتفاقية استقطاع أراضي شاسعة من الكويت وإعطيت للسعودية بغير حق وسوف أتطرق لهذه الاتفاقية واحداثها.

اتفاقية ترسيم الحدود بين الكويت ونجد

تبتدى حدود نجد والكويت غرباً من ملتقى وادي العوجا بالباطن , ويكون الرقعي لنجد من هذه النقطة تمتد على خط مستقيم إلي حيث تلتقي بالخط التاسع والعشرون عرضاً من الأرض وبنصف الدائرة الحمراء المشار إليها بالمادة الخامسة من الاتفاق الانجليزي التركي المؤرخ في ٢٩ تموز١٩١٣ م (هي دائرة مركزها قلب مدينة الكويت ونصف قطرها أربعون ميلا) وهذا الخط يستمر إلى جانب نصف الدائرة الحمراء. حتى يصل إلى النقطة التي تنتهي عند الساحل جنوب رأس القليعة وهو الحد الجنوبي لا نزاع فيه لأراضي الكويت .

إن بقعة الأرض المحددة شمالا بهذا الخط والتي يحدها غرباُ ضلع من الأرض يسمي "الشق" وشرقاً البحر , وجنوبا خط يمر غرباً بشرق من " الشق " إلى "عين العبد " ومنها إلي الساحل شمال "رأس المشعاب " فهذه الأراضي تعتبر مشتركة بين حكومة نجد والكويت ولهم فيها الحقوق المتساوية إلى أن يتفق إتفاقاً آخر بين نجد والكويت بخصوصها بمصادقة الحكومة البريطانية (معلوماً أن الخريطة الموقومة عليها الحدود (آسيا) ١٠٠٠٠٠٠/١ وضعتها الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية تحت إشراف دائرة الجغرافية الحربية بوزارة الحربية ١٩١٨).

حرر في بندر العقير واتفق عليه من قبل مندوبي حكومتي الطرفين في ٢ كانون الاول ١٩٢٢ م – الموافق ١٣ ربيع الثاني سنة ١٣٤٢ هـ

المعتمد السياسي بالكويت المندوب من عظمة سلطان نجد

ج - سي – (مور) عبدالله سعيد الدملوجي

أوفق على مضمون الاتفاقية

حاكم الكويت سلطان نجد وتوابعها

أحمد الجابر الصباح عبدالعزيز بن عبدالرحمن السعود

الملحق رقم (١٠)

رسالة رئيس وزراء العراق في ٢١ يوليه ١٩٣٢
يؤكد الحدود العراقية - الكويتية
"الأمم المتحدة، سلسلة الكتب الزرقاء، مج ٩، ص ١٨٣"

رسالة مؤرخة ٢١ تموز/ يوليه ١٩٣٢ من رئيس وزراء العراق يؤكد فيها من جديد الحدود العراقية الكويتية

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

من نوري باشا إلى السير ف. همفريز
مكتب مجلس الوزراء،
بغداد، ٢١ تموز/ يوليه ١٩٣٢

أعتقد أن سعادتكم توافقون على أنه بات من المستصوب الآن التأكيد من جديد على الحدود القائمة بين العراق والكويت.

ولهذا أرجو اتخاذ الإجراء اللازم للحصول على موافقة السلطات أو السلطات المختصة في الكويت على الوصف التالي للحدود القائمة بين البلدين:

"من تقاطع وادي العوجه مع الباطن ثم باتجاه الشمال على طول الباطن إلى نقطة تقع جنوبي خط العرض الذي يمر بصفوان مباشرة؛ ثم باتجاه الشرق لتمر جنوبي آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر تاركة هذه المواقع للعراق وذلك حتى التقاء خور الزبير بخور عبد الله. أما جزر وربه وبوبياى ومسكان (أو مشجان) وفيلكا وعوهه وكَبَّر وقاروه وأم المرادم فإنها تتبع الكويت".

ملحق رقم (١١)

رسالة حاكم الكويت في ١٠ أغسطس ١٩٣٢

يؤكد فيها الحدود العراقية ــ الكويتية

"الأمم المتحدة، سلسلة الكتب الزرقاء، مج ٩، ص ١٨٣"

رسالة مؤرخة ١٠ آب/ أغسطس ١٩٣٢ من حاكم الكويت يؤكد فيها من جديد الحدود العراقية الكويتية

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

استلمنا بكل سرور رسالتكم السرية المؤرخة ٧ الجاري (ربيع الثاني) ١٣٥١ (الموافق ٩ آب/ أغسطس ١٩٣٢) وأخذنا علما بمحتوياتها واستلمنا كذلك ترجمة رسالة مؤرخة ٢٥ تموز/ يوليه ١٩٣٢ وموجهة من سعادة المندوب السامي في العراق إلى سعادة المقيم السياسي في الخليج الفارسي، وترجمة الرسالة المؤرخة ٢١ تموز/ يوليه ١٩٣٢ والموجهة من دولة نوري باشا السعيد، رئيس وزراء العراق بشأن الحدود العراقية الكويتية. ولاحظنا أيضا من رسالة سعادة المقيم السياسي المؤرخة ٣٠ تموز/ يوليه ١٩٣٢ أن الحدود التي اقترحها رئيس وزراء العراق حظيت بموافقة حكومة جلالته، وعليه نود إبلاغكم بأننا نوافق على إعادة تأكيد الحدود القائمة بين العراق والكويت وفق ما هي موصوفة في رسالة رئيس وزراء العراق.

THE KUWAITI-IRAQI BORDERS CRISIS IN THE LIGHT OF THE CONVENTIONS BETWEEN 1921-1961

by

Jamaan Eid Al-Wandah

Supervisor

Dr. Abd al-Majid Shannaq, Prof

ABSTRACT

The Ottoman nominal control on Kuwait and the region continued until that Kuwait became ruled by Sheikh Mubarak Al-Sabah in 1896, then the Kuwaiti-Iraqi borders crisis raised, in the year 1912, during the negotiations of the Anglo –Turkish Convention (where Iraq was under the control of the Ottoman and Kuwait was under the protection of the UK). the borders in Umm Qasr area were defined to reach, but not include, the walls of the castle of Umm Qasr, and therefore the British government refused the claims of Shaikh of Kuwait demanding the annexation of Umm Qasr to Kuwait.

In the twenty-ninth of July of 1913, the British and the Ottoman Empire concluded a convention to define the northern border of Kuwait with the province of Basra pursuant to the green line begins on the coast at the mouth of Khor al-Zubair in the northwest and crosses immediately south of Umm-Qasr, Safwan, and Jabla Sanam to Al Baten, and then to Al Baten in the southwest, and the Convention also defined the red line that descended into Khawr Abd Allah.

In the eighth of December of 1919, the political administration in Baghdad defined the international borders of the Iraqi state as being in the middle of the water line of Khawr al-Zubayr to the point of convergence with Khawr Boubyan to Khawr Abd Allah. On April 1923, the High Commissioner of Iraq (Sir Percy Cox) has again affirmed these borders by a note to the political agent in Kuwait. In 1932 when Iraq was to gain its independence and become a member of the League of Nations, Iraq had to define new clear boundaries with its neighbors as one of the prerequisites for admission to membership, and then the memoranda have been exchanged Iraq and Kuwait in this regard. Iraq has been recognized, by a letter from the Prime Minister of Iraq at that time to the British Commissioner of Kuwait, the borders of Kuwait which was defined by the Convention of 1913 and reaffirmed in the memo dated the nineteenth of April of the year 1923.

In the fourteenth of July 1958, the new regime in Baghdad, led by Abdul-Karim Qassem, started a new phase in the course of the Kuwaiti-Iraqi relations. In the twenty-fifth of June in June of 1961, Qasim held press conference demanded the annexation of Kuwait to Iraq, but the Arab and International States has opposed such a claim. In 1963, Iraq has recognized the independence of Kuwait within its agreed boundaries.

This document was created with Win2PDF available at http://www.win2pdf.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.